

جامعة الشاذلي بن جديد

UNIVERSITE CHADLI BENDJIDJ

كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

Faculté Des Sciences Economiques , Commerciales et sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2020/2019

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة في اطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

واقع الإقتراض المصرفي في المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية

- دراسة حالة -

تخصص ص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د. بوزبدة نعيمة

من اعداد الطلبة:

- عيدود اميرة

- شلبي صبرينة

ملخص:

تعد عمليات الاقتراض الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء لتغطية حاجياتهم المالية وتمويل مشروعاتهم وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحية هذه البنوك باعتبار أن القروض هي الاستخدام الرئيسي لأموالها، ولذلك هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة بل وهناك سياسات للاقتراض لا بد من وجودها لإدارة العمليات المصرفية الخاصة بالقروض بكفاءة عالية.

ولقد حاولت هذه الدراسة التركيز على العلاقة التي تربط المؤسسة العمومية الاقتصادية بالبنوك من خلال تمويل هذه الأخيرة للمؤسسة الاقتصادية عن طريق منحها قروض لتغطية حاجياتها التمويلية، وقد تتعرض البنوك مقابل إلى خطر عدم السداد أو ما يعرف بالقروض المتعثرة، وهو من أكبر المخاطر الائتمانية.

وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن أفضل التدابير وذلك باستخدام مختلف الأساليب النوعية أو الكمية من أجل تخفيض التعرض للخسائر المحتملة وتجنبها، ومن أهم نتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- هناك علاقة بين التمويل والقروض المصرفية، حيث أن القروض المصرفية تساعد المؤسسات بشكل كبير في تلبية المتطلبات، خاصة في وقت الحاجة إليها.

الكلمات المفتاحية:

اقتراض، القروض، البنوك، المؤسسات العمومية الاقتصادية.

Résumé :

Les opérations d'emprunt sont le principal service fourni par les banques commerciales aux clients pour couvrir leurs besoins financiers et financer leurs projets et en même temps la principale source de profit pour ces banques, étant donné que les prêts sont la principale utilisation de leur argent, et qu'il y a donc des considérations à prendre en compte lors de l'octroi de prêts de toutes sortes, et même il existe des politiques d'emprunt qui doivent être en place pour gérer les opérations. Banque de prêts très efficace.

Cette étude a tenté de se concentrer sur la relation entre l'entreprise publique économique en lui accordant des prêts pour couvrir ses besoins de financement, et la banques peuvent être exposées en retour au risque de non-paiement ou à ce que l'on appelle les créances douteuses, qui est l'un des plus grands risques d'affiliation.

À la lumière de ces données, la réflexion a commencé à rechercher les meilleures mesures en utilisant diverses méthodes qualitatives ou quantitatives afin de réduire l'exposition aux pertes aux pertes potentielles et de les éviter, et parmi le résultat la plus important de cette étude sont :

- Il existe une relation entre la financement et prêts bancaires, car les prêts bancaires aident grandement les institutions à répondre aux besoins, en particulier en cas de besoin.

Les mots clés :

Emprunts, Prêts, Banques, institutions publiques économiques.

الإهداء

اللهم اني اسالك ايمانا دائما و قلبا
خاشعا وعملا نافعا و يقينا صادقا و ديننا
قيما و اسالك دوام النجاة من كل
بلية، و اسالك دوام العافية.

اهدي هذا العمل الجبار الى التي مهما
عملت فلن تستطيع ان ارد ذرة من
جميلها الى بهجة القلب وهبة الرب و
كمال الود و صفاء الحب، الى التي لا
طعم للحياة بدونها، الى روضة الامل
المعطاءة، و جداول الحنين، الى امي
الغالية " قدوس فطيمة " حفظها الله.

الى صاحب فخري و عزتي و كرامتي و مستندي
واصلي و استقامتي في الحياة ابي
الغالي

"عيدود السعيد"

الى جميع اخوتي... و بالاخص زهرات
بيتنا " الحسن و الحسين "

و الى كل من ساهم في تلقيني و لو
بحرف في حياتي الدراسية

لكم جميعا اهدي هذا العمل.

اميرة عيدود

الإهداء

"اللهم ان نشهدك اننا سلكنا طريقا
نبتغي فيه علما، فسهل لنا فيه طريقا
الى الجنة"

* ان الحمد لله سبحانه الذي خلقني
ورعاني في ذاتي وعقلي وبارك لي فيه .
اهدي عملي هذا الى الشمعة التي انارت
دربي وفتحت لي ابواب العلم والمعرفة
الى اعز انسانة في الوجود ، و قدرتي
في الحياة التي ضحت من اجلي الى
الصدر الحنون واعز ما املك في الدنيا
الى الحبيبة الطاهرة امي " **ملالكية**
حدة "

الى الإنسان الذي سعى جاهدا لتربيتي و
تعليمي و توجيهي والوقوف الى جانبي
بكل ما اوتي به من قوة ابي الغالي "
يونس شلبي" جزاه الله كل خير و اطال في
عمره .

إلى اخواتي الأعزاء : سميرة ، حنان ،
سامية .

الى براعم العائلة : شيراز ، ايام ،
انيس .

إلى صديقاتي: صفاء ، أميرة ياسمين .

شلبي صبيرنة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا الى نور العلم
و ميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا
الحمد لله الذي اعطانا من موجبات
رحمته الارادة و العزيمة على اتمام
عملنا نحمدك يا رب حمدا يليق
بمقامك وجلالك العظيم . ونصلي ونسلم
على خير نبي ارسل للعاملين سيدنا
محمد عليه ازكى الصلاة و افضل
التسليم و على اله و صحبه الطاهرين
كما اتقدم بالشكر والتقدير للأستاذة
الدكتورة " بوزبدة نعيمة " الذي
تفضل مشكورا بالإشراف على عملنا
هذا، وما قدمه لي من نصائح
وارشادات قيمة في سبي هدانا ل
انجاز هذه الدراسة .

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
81	أثر العوامل الخمسة على بيئة الصناعة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية	شكل رقم 1-2
84	العوامل المؤثرة في الأداء	شكل رقم 2-2
85	كيفية التعامل والتفاعل بين المؤسسة ومحيطها	شكل رقم 3-2
98	دائرة مثلثية للنسب المؤية تستعرض التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفقا لمغير نوع المؤسسة	شكل رقم 1-3
99	دائرة مثلثية للنسب المؤية تستعرض التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفقا لمغير حجم المؤسسة	شكل رقم 2-3
100	دائرة مثلثية للنسب المؤية تستعرض التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفقا لمغير طبيعة النشاط	شكل رقم 3-3
101	دائرة مثلثية للنسب المؤية تستعرض التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفقا لمغير نطاق النشاط	شكل رقم 4-3
102	دائرة مثلثية للنسب المؤية تستعرض التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفقا لمغير مدة النشاط	شكل رقم 5-3
104	دائرة مثلثية للنسب المؤية تستعرض التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفقا لمغير الجنس	شكل رقم 6-3
101	دائرة مثلثية للنسب المؤية تستعرض التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفقا لمغير المهنة	شكل رقم 7-3
105	دائرة مثلثية للنسب المؤية تستعرض التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفقا لمغير الخبرة المهنية	شكل رقم 8-3
106	دائرة مثلثية للنسب المؤية تستعرض التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفقا لمغير المؤهل العلمي	شكل رقم 9-3

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
71	إعادة الهيكلة العضوية	جدول رقم 1-2
95	المعايير التي استخدمناها حسب صيغة ومنهج السؤال	جدول رقم 1-3
96	نتائج اختبار ثبات الاستبيان	جدول رقم 2-3
97	احصائيتي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمعلومات الشخصية للمستجوبين	جدول رقم 3-3
98	جدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفق التغير نوع المؤسسة	جدول رقم 4-3
99	جدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفق التغير حجم المؤسسة	جدول رقم 5-3
100	جدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفق التغير طبيعة النشاط	جدول رقم 6-3
101	جدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفق التغير نطاق النشاط	جدول رقم 7-3
102	جدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفق التغير مدة نشاط المؤسسة	جدول رقم 8-3
103	جدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفق التغير الجنس	جدول رقم 9-3
104	جدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفق التغير المهنة	جدول رقم 10-3
105	جدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفق التغير الخبرة المهنية	جدول رقم 11-3
106	جدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة وفق التغير المؤهل العلمي	جدول رقم 12-3
107	جدول يوضح ترقيم معيار ليكارت الخماسي المتنازل	جدول رقم 13-3
108	جدول يمثل اتجاهات معيار ليكارت الخماسي المتنازل	جدول رقم 14-3
108	جدول يمثل توزيع معيار ليكارت الخماسي المتنازل	جدول رقم 15-3
109	جدول يمثل احصائيات المحور 1 المتعلق بعبارات أسباب انشاء المؤسسة وتضمن سبعة أسئلة من الاستبيان	جدول رقم 16-3
110	جدول يمثل احصائيات المحور 2 المتعلق بعبارات أسباب انشاء المؤسسة وتضمن أربعة أسئلة من الاستبيان	جدول رقم 17-3
111	جدول يمثل احصائيات المحور 3 المتعلق بعبارات تقييم دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول وتضمن سبعة أسئلة من الاستبيان	جدول رقم 18-3
112	جدول يمثل احصائيات المحور 4 المتعلق بعبارات العناصر الأكثر فعالية وتتضمن ثمانية أسئلة من الاستبيان	جدول رقم 19-3
113	جدول يمثل احصائيات المحور 5 المتعلق بعبارات المشاكل والصعوبات وتتضمن إثني عشر سؤالاً من الاستبيان	جدول رقم 20-3
114	جدول يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لحوار نمط إدارة أعمال البنك	جدول رقم 21-3

115	جدول SPSS26 النتائج المتحصل عليها في	جدول رقم 3-22
117	جدول يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمحور تكنولوجيا المعلومات والاتصال	جدول رقم 3-23
117	جدول SPSS26 النتائج المتحصل عليها في	جدول رقم 3-24
119	جدول يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمحور وظيفة منح القرض	جدول رقم 3-25
120	جدول SPSS26 النتائج المتحصل عليها في	جدول رقم 3-26
121	جدول يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمحور العمل المصرفي في البنك	جدول رقم 3-27
122	جدول SPSS26 النتائج المتحصل عليها في	جدول رقم 3-28
124	جدول يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمحور الضمانات المصرفية	جدول رقم 3-29
125	جدول SPSS26 النتائج المتحصل عليها في	جدول رقم 3-30

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
//	ملخص
//	Résumé
//	إهداء
//	شكر و عرفان
//	قائمة الأشكال
//	قائمة الجداول
//	فهرس المحتويات
11-1	المقدمة
12	الفصل الأول: الإفتراض المصرفي والمخاطر الناجمة عنه
13	مقدمة
14	المبحث الأول: الإفتراض المصرفي
14	المطلب الأول: ماهية الإفتراض المصرفي
14	أولاً: القرض اصطلاحاً
14	ثانياً: القرض لغة
14	ثالثاً: القرض بالمفهوم القانوني
14	رابعاً: القرض بالمفهوم الاقتصادي
16	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في إتخاذ مع القروض
16	أولاً: العوامل الخاصة بالزبون
17	ثانياً: العوامل الخاصة بالبنك
18	ثالثاً: عوامل خاصة بالقرض
19	المطلب الثالث: إجراءات وخطوات منح القرض
19	أولاً: البحث عن القرض وجذب العملاء
19	ثانياً: تقديم الطلب
19	ثالثاً: الغريلة الأولية للطلب.
20	رابعاً: استعمال البيانات والقيام بالزيارات
20	خامساً: التحليل
20	سادساً: تقييم الموقف
20	سابعاً: التفاوض
20	ثامناً: إتخاذ القرار والتعاقد
21	تاسعاً: تنفيذ التمويل والمتابعة
21	عاشراً: إسترداد الأموال
21	أحدى عشر: التقييم
21	إثنى عشر: التوثيق في الحاسوب .

22	المبحث الثاني: سياسة الإقتراض .
22	المطلب الأول: مفهوم السياسة الإقتراضية
23	المطلب الثاني: مكونات السياسة الإقتراضية
23	أولاً: تحديد الحجم الإجمالي للقروض
24	ثانياً: تحديد أنواع القروض
24	ثالثاً: تحديد سلطات منح القروض
24	رابعاً: تحديد سعر الفائدة على القروض
26	خامساً: تحديد استحقاق القروض
26	سادساً: تحديد الضمانات التي يقبلها البنك
27	سابعاً: معايير اهلية العميل للإقتراض
28	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقتراض بالبنوك
28	أولاً : سياسة البنك المركزي والسلطات النقدية
28	ثانياً: حجم رأس المال وحقوق الملكية
29	ثالثاً: حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها
30	رابعاً: تكلفة الموارد
30	خامساً: حجم الأموال لتشغيل البنك
31	سادساً: احتياجات السيولة في الأجلين القصير والطويل
31	سابعاً: مقدرة وخبرة القائمين على الائتمان والإقتراض في البنك
31	ثامناً: موقع البنك
32	تاسعاً: الظروف الاقتصادية
33	مبحث الثالث: مخاطر القروض المصرفية ووسائل التخفيف منها
33	مطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض المصرفية و أنواعها
33	أولاً: تعريفها
34	ثانياً: أنواع مخاطر القروض
40	مطلب الثاني: التحكم في مخاطر القروض المصرفية
43	المطلب الثالث : وسائل الحد من مخاطر القروض
43	أولاً: دعم أنظمة العملة
44	ثانياً: الحد من التوسع الائتماني
44	ثالثاً: الحصول على الضمانات
45	رابعاً: التأمين على الضمانات
45	خامساً: التأمين على الائتمان
49	خاتمة
50	الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي العام للمؤسسة العمومية الاقتصادية
51	مقدمة
52	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة العمومية الاقتصادية
52	المطلب الأول: تعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية
52	أولاً تعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية
56	ثانياً: خصائص المؤسسة العمومية الاقتصادية
58	المطلب الثاني : ابعاد المؤسسة العمومية الاقتصادية
58	أولاً: البعد الاقتصادي
59	ثانياً: البعد المالي

60	ثالثا: البعد الإنساني
60	المطلب الثالث : تصنيف المؤسسات العمومية الاقتصادية
60	أولا: حسب الشكل القانوني
63	ثانيا: تصنيف المؤسسات بحسب الحجم
64	ثالثا تصنيف المؤسسات بحسب النشاط الممارس
65	رابعا: تصنيف المؤسسات حسب الملكية .
67	المبحث الثاني: مراحل تطور المؤسسة العمومية الاقتصادية جزائرية و آفاقها المستقبلية .
67	المطلب الأول : مرحلتى التسيير الذاتي والتسيير الإشتراكي
67	أولا: مرحلة التسيير الذاتي (1962- 1970) .
69	ثانيا: مرحلة التسيير الإشتراكي للمؤسسات (1971- 1980) .
71	مطلب الثاني: مرحلتى إعادة الهيكلة الاقتصادية والاستقلالية للمؤسسات (ما بعد 1980)
71	أولا: مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية
73	ثانيا : مرحلة استقلالية المؤسسات
75	المطلب الثالث :مرحلة إعادة الهيكلة الصناعية وصولا الى مرحلة الخوصصة
75	أولا: مرحلة إعادة الهيكلة الصناعية
76	ثانيا : مرحلة الخوصصة
78	المبحث الثالث : محيط المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية وحاجياتها التمويلية
78	المطلب الأول: تعريف محيط المؤسسة ومكوناتها .
78	أولا: تعريف محيط المؤسسة ومكوناتها
79	ثانيا: مكونات المحيط
84	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في المحيط .
86	المطلب الثالث : الحاجيات التمويلية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية
86	أولا : حاجيات تمويلية قصيرة الأجل جدا
86	ثانيا: حاجيات تمويلية قصيرة الأجل
87	ثالثا: حاجيات تمويلية طويلة الأجل
88	خاتمة
89	الفصل الثالث : دراسة ميدانية لعينة من البنوك
90	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية
90	المطلب الأول: نماذج الدراسة وحدودها و عيناتها
90	أولا: نموذج الدراسة
90	ثانيا حدود الدراسة
90	ثالثا: مجتمع الدراسة
90	رابعا : عينة الدراسة
91	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي للنتائج الدراسة
92	أولا : ادوات جمع البيانات
94	ثانيا: منهجية الدراسة
94	ثالثا: تحليل الاستبيان
95	المطلب الثالث : ادات الدراسة وثبات صدقها
96	المبحث الثاني : التحليل الإحصائي لنتائج الإستبيان

96	المطلب الأول : التحليل الوصفي للإستبيان
96	اولا: معامل ثبات الإستبيان TESTE DE Fiabilité
97	ثانيا: تكرارات و احصائيات المعلومات المتعلقة بالمؤسسة
107	المطلب الثاني : الدراسة الإحصائية لمحاور الإستبيان
114	المطلب الثالث : اختبار وتحليل الفرضيات ، تحليل تفسير ومناقشة الدراسة
129-127	خاتمة
131-130	قائمة المراجع
136-132	الملاحق

يستمد الاقتصاد الوطني فعاليته من خلال توافر سوق مالية متطورة تعمل على مواجهة متطلبات التمويل لمختلف المؤسسات الاقتصادية المكونة له وعلى الرغم من عدم توافر بورصة الأوراق المالية متطورة في الدول المتخلفة على غرار الجزائر، فإنها تعتمد أساسا في تمويل اقتصاداتها على السوق النقدية من خلال البنوك الأولية التي أضحت تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية. إذ تعد البنوك الأولية أداة أساسية من أدوات تنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية، من خلال وظيفتها الرئيسية المتمثلة في منح الائتمان للأفراد والاقتراض المصرفي للمؤسسات الاقتصادية وتمويل احتياجاتها المالية المختلفة سواء كانت استثمارية أم إنتاجية، الأمر الذي يساهم في إحداث التنمية والأهم من ذلك هو الاستمرار فيها بغرض مواكبة النمو والتطور في كل المجالات والحقاق بصفوف الدول المتقدمة.

وتعتمد البنوك الأولية في عملية الاقتراض المصرفي على دراسة تمويلية تشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والمالية المتعلقة بالمؤسسة العمومية الطالبة للقرض وكذا على سمعتها في السوق الحقيقية وهذا بالإضافة إلى تحصيل الضمانات، غير أنه وبحكم البيئة الديناميكية التي تعيش فيها المؤسسات الاقتصادية وسرعة التقلبات التي لا يمكن للبعض الاستجابة لها ولا يمكن التنبؤ بها من قبل سنة أو أكثر مثل مظاهر أزمة فيروس كوفيد 19 كورونا مؤخرا على جميع المؤسسات الاقتصادية لذلك يصبح هذا التطور والتغير مصدر خطر يهدد استمراريتها وقد يحول دون قدرتها على سداد قروضها التي استحققت أو سوف تستحق في الأجل القصير، وحسب خطورة الوضع قد يمتد الأمر إلى المدايين المتوسط والطويل وهذا ما يعرف بتعثر القروض المصرفية.

تواجه البنوك الأولية في كل دول العالم مخاطر تعثر الاقتراض المصرفي أو ما يسمى بمخطر الطرف المقابل؛ فبالإسليم بتنوع وتشعب المخاطر البنكية الملازمة لعملية منح الائتمان فالقروض والخطر وجهان لعملة واحدة؛ وأن سبب هذا المخطر راجع للقاعدة المصرفية المتعارف عليها أن البنوك تمنح الائتمان انطلاقاً من ودائع الأفراد وحتى يمكنها مواجهة طلبات السحب الآنية وجب عليها الاحتفاظ بقدر من السيولة. فمن هنا يتجلى أثر تعثر القروض من

خلال تأثيرها على سرعة دوران أموال البنك وهو ما ينعكس سلباً على أنشطته بصفة عامة وعلى أنشطة الإقراض بصفة خاصة وبالتالي عجزه عن القيام بدوره الاقتصادي والاجتماعي المنوط به.

إن تعثر القروض المصرفية ليست بالمشكلة الجديدة أو أنها حالياً موضوع الحديث السائد الذي يطغى على الساحة المصرفية بل هي موضوع قديم قدم التعامل المصرفي، غير أن الجديد فيها هو الأحجام التي وصلت إليها والأسباب التي أدت إليها إذ يعود اتساع الظاهرة إلى جملة من الظروف الخارجية وإلى إدارة المؤسسة الاقتصادية نفسها، ولا داعي للحيرة إذا كان سبب تعثر القروض المصرفية راجع للبنك في حد ذاته فكثيراً ما تقع البنوك ضحية أخطائها لقصور الدراسة الائتمانية وعدم الالتزام بالمعايير الفنية لمنح الائتمان.

وقد ارتبط مصطلح القروض المتعثرة في الأدبيات المعاصرة بظهور العولمة المالية وتطور الأسواق المالية، إذ أن ما حدث في أمريكا وبقية دول العالم في الأزمة المالية 2008 يعود بشكل خاص إلى القروض العقارية الرديئة التي منحتها البنوك الأمريكية للأفراد والمؤسسات التي تعمل في مجال العقار وقد انتشرت الأزمة من أمريكا إلى بقية دول العالم بسرعة هائلة. كما أدى فتح التجارة الخارجية إلى الزيادة من حدة المنافسة في أسواق الدول النامية وقد أثرت سلباً على أداء المؤسسات الاقتصادية المحلية ومنها مؤسسات فنية تم الإفلاس العديد منها وظهور أحجام مخيفة للقروض المصرفية المتعثرة.

وقد ارتبطت ظاهرة القروض المتعثرة في الجزائر بسبب تمويل مؤسسات اقتصادية غير ذات مردودية وكان لها هدفا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا، غير أنه بموجب الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني أصبحت المؤسسات الوطنية خاضعة للقانون التجاري وتخلت البنوك عن دورها كأداة لتنفيذ الخطة الاقتصادية للتنمية إلى بنوك تتولى تقييم جدوى المشروعات قبل تمويلها.

لذلك كان الاهتمام بهذا الموضوع، وذلك نتيجة للتطورات والتغيرات التي حدثت في البنية الاقتصادية وعلى مستوى الجهاز المصرفي الجزائري خصوصا بعد إصدار قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 وبعدها العديد من النصوص التنظيمية لسير البنوك العمومية الجزائرية (والبنوك الخاصة)، وإن كنا في هذا البحث سنولي كل الاهتمام إلى تعثر الاقتراضات المصرفية الموجهة للاقتصاد وليس للأفراد وذلك على مستوى البنوك العمومية الجزائرية إذ عادة ما تستلهي أحاديث التعثر الصفحات الرئيسية للجراند الوطنية منها قضية "مجمع طونك" TONIC مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية ...

وإن الزاوية التي من خلالها سيتم التطرق إلى موضوع تعثر القروض المصرفية هي التعرف على الأولوية التي توليها البنوك العمومية إلى نشاط تحصيل القروض المتعثرة ضمن مجموع أنشطتها ومدى وجود سياسة فعالة لذلك. إذ في هذا الصدد قدم المشرع الجزائري للبنوك والمؤسسات المالية في إطار قيامها بالتحصيل على العديد من الامتيازات منها امتياز تأسيس رهن قانوني، حجز ما للمدين لدى الغير...

أولاً: الإشكالية الرئيسية:

يمكن بعد هذا المدخل الشامل الذي يلخص مضمون البحث أن نحدد الإشكالية الرئيسية من خلال التساؤل التالي: ما هو النموذج التصوري المقترح الاقتراض المصرفي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية:

- لإدراك و فهم الخطوط العريضة للموضوع نقوم بإعادة صياغة الإشكالية الرئيسية ضمن مجموعة من التساؤلات الفرعية تشكل المحاور الأساسية للبحث و للنموذج المقترح:
- لماذا الاقتراض المصرفي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية؟.
 - ما هي الأدوات المساعدة على نجاح الاقتراض المصرفي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية؟.
 - من هم الأطراف الفاعلون الذين يمكن الاعتماد عليهم في بناء نموذج ناجح الاقتراض المصرفي؟
 - ما هي الأهداف المنتظرة من الاقتراض المصرفي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
 - ما هي الصعوبات التي تعرقل الاقتراض المصرفي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
 - ما هي الآليات ذات الأولوية لتشكيل نموذج الاقتراض المصرفي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المقترح؟

ثالثا: فرضيات البحث:

كإجابة مبدئية على تساؤلات البحث، قمنا بصياغة الفروض الآتية و التي نسعى لإثبات صحتها أو نفيها من خلال دراسة الموضوع:

- تعاني المؤسسات الجزائرية من صعوبات، أهمها ما تعلق بأداء وظيفة التسيير بشكل فعلي للعملية الاقتراض المصرفي.

- من الأدوات التي تساهم في نجاح الاقتراض المصرفي هي وسائل الإعلام، تكنولوجيا المعلومات الحديثة، الإفصاح، أدوات القياس الاقتصادي والأساليب الكمية.

- هناك مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية الضرورية لبناء النموذج الوطني لحوكمة المؤسسات الاقتصادية بالجزائر.

- بناء نموذج وطني تبعا لقواعد و نظريات الاقتصاد القياسي الذي يعتمد على احصائيات دقيقة و منظومة التحليل الكمي و رؤى استشرافية ذات بعد استراتيجي.

رابعا : خلفيات البحث:

انطلقنا في عملية البحث من مجموعة من الخلفيات التي سمحت لنا بتبني إشكالية الدراسة، و من أهم هذه الخلفيات نذكر:

- تعرف الكثير من المؤسسات الاقتصادية اليوم تغييرات هيكلية في نمط تسييرها نتيجة الضغوط التي تمارس عليها من أجل الرفع من تنافسيتها في ظل العولمة الاقتصادية.

- زيادة التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية خاصة بعد انهيار أسعار البترول مؤخرا مما جعلنا ندعو إلى تفعيل التنويع الاقتصادي وكذلك الأزمات والتقلبات منها السياسية وكذلك الصحية "فيروس كورونا".

- معاناة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من ضعف و عدم كفاية آليات التسيير.

- اهتمام الباحثين المتزايد بموضوع الاقتراض المصرفي لدرجة أن أصبح هذا الأخير المادة الدسمة للدراسات الأكاديمية و البحوث.

-
-
- إصدار الجزائر من خلال وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة قرار بتسهيلات في مجال الاقتراض المصرفي للمؤسسات وخاصة الناشئة في مجال التحويلات الغذائية والزراعية التي تعتبر قطاعا مهما جدا و ذو مستقبلا للبلاد.
 - إنشاء وزارة الحاضنات في الحكومة الجزائرية الحالية التي تشجع على تأسيس وانشاء مؤسسات اقتصادية.
 - الأهمية المتزايدة التي يشهدها الموضوع إلى درجة تبنيه من طرف أكبر وأهم المؤسسات الدولية بمختلف مجالاتها.
 - حاجة المؤسسات الجزائرية بصفة عامة إلى تبني أنماط جديدة ومرجعية في أداء الاقتراض المصرفي، تسمح لها بمواكبة مختلف التغيرات الاقتصادية، التكنولوجية، التنظيمية، وحتى البيئية.
 - المنافسة الشديدة التي أفرزتها العولمة الاقتصادية ما تطلب إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل يسمح لها بخلق ديناميكية تنافسية.
 - زيادة عدد المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وخاصة تلك الصغيرة والمتوسطة المنشأة في إطار الوكالات العمومية كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وأيضا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM وذلك التي تحصلت على قروض بنكية وامتيازات الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI.

خامسا: أهمية البحث:

نميز بين الأهمية العلمية و العملية لموضوع الاقتراض المصرفي المؤسسات، فالأهمية العلمية تكمن في أن الاقتراض المصرفي بممارساته الحديثة عموما ظهرت في السنوات القليلة الماضية لكنه أخذ الكثير من وقت واهتمام المنظمات و الهيئات الدولية. أما ما يتصل بالأهمية العملية، فإن المسؤولية الملقاة على عاتق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تنشيط الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية...، يجعل من الضرورة العمل على تبني أساليب علمية في تسيير هذه المؤسسات، و بمبادئ معترف بفعاليتها تحكم نشاطاتها و تعيد لها الثقة، وتقلل من أسباب عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر، خاصة مع المشاكل العديدة التي تتخطب فيها المؤسسات الوطنية.

كما يستمد البحث أهميته من خلال المكانة التي يحظى بها موضوع الاقتراض المصرفي في ظل المنافسة التي تحيط بها، وضرورة إتباع إجراءات لتحصيل القروض المتعثرة وتطوير البنوك العمومية لأنشطتها الخاصة بالتحصيل المصرفي فقد حان الوقت لتكوين ثقافة خاصة بذلك، في حين أن الدول المتقدمة تطورت كثيرا في هذا المجال. و بصفة عامة يمكن القول بأن أهمية البحث تبرز من خلال:

- المساهمة التي يقدمها (أي البحث) في محاولة اقتراح نموذج وطني للاقتراض المصرفي في الجزائر يراعي خصائص مناخ الأعمال و مختلف الظروف (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، و حتى الشفافية....) التي تعيشها البلاد.

- محاولة لفت انتباه المسؤولين و مديري المؤسسات و توعيتهم بأهمية الاقتراض المصرفي ، و الفوائد المنتظرة من نجاحه.

- يعتبر البحث إضافة إلى المكتبة الجزائرية خاصة مع ندرة البحوث و الدراسات باللغة العربية المتعلقة بأنماط و آليات التسيير بصفة عامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- على المستوى الشخصي يمكن أن تمنح هذه الدراسة آفاقا أخرى للباحث في مسيرة البحث العلمي لأنها ستعتمد على دراسة قياسية أي بالمفهوم العلمي استشرافية ذات رؤية استراتيجية يمكن أن تطبق مستقبلا.

سادسا: أهداف البحث:

- من بين الأهداف التي يسعى البحث للوصول إليها نذكر:
- التأكيد على أن تطبيق المداخل الإدارية و آليات التسيير الحديثة للاقتراض المصرفي أصبح حتمية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الاندماج العالمي.
 - بناء نموذج بسيط و واقعي للاقتراض المصرفي خاص بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
 - بناء مؤشر لقياس مدى نجاح الاقتراض المصرفي في المؤسسات الجزائرية.
 - إبراز واقع الاقتراض المصرفي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الجزائر.
 - توضيح و إبراز أهمية الاقتراض المصرفي في حياة المؤسسات الاقتصادية.
 - تحديد و حصر الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع الاقتراض المصرفي.
 - التعرف على محددات و مميزات المؤسسات الجزائرية بصفة عامة .
 - التطرق إلى بعض النظريات التي تمثل عصب الاقتراض المصرفي للمؤسسات و التي لا تتوفر فيها مراجع كثيرة باللغة العربية (كنظرية الوكالة، تكاليف التعاقدات...).
 - الخروج بجملته من التوصيات التي من الممكن أن تساهم في مساعدة المؤسسات على النجاح.

سابعا: حدود البحث:

يأتي البحث للخوض في محاولة تطبيق نظام الاقتراض المصرفي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر لتجنب الأزمات و الارتقاء بأداء المؤسسات مستشهدين بذلك بما حدث في الأزمة الآسيوية سنة 1997 إلى مروراً بالإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية الموضوعة من طرف الدولة لتشجيع المؤسسات في الجزائر على النمو و التطور، وصولاً إلى المبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص حالياً سنة 2016.

وخاصة بعد انهيار أسعار البترول و التوجه نحو تشجيع المنتج المحلي للتخفيض من فاتورة الواردات و تشجيع فكرة التنويع الاقتصادي.

ثامنا: منهجية البحث:

سنعتمد في سبيل الوصول إلى مخرج للإشكالية على مناهج بحث متعارف عليها كالمنهج التحليلي المستخدم لتفسير النتائج الإحصائية و النتائج العملية، و كذلك المنهج الاستنباطي في محاولة الاقتراح و وضع مبادئ النموذج المتوافقة مع خصوصيات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، و أخيرا المنهج التجريبي (دراسة قياسية) الذي استخدمناه لتجربة المؤشر المبني على مؤسسات دراسة الحالة.

تاسعا: الدراسات السابقة:

في إطار إطلاعنا على البحوث و الدراسات التي كان محور اهتمامها موضوع الاقتراض المصرفي للمؤسسات الجزائرية، تمكنا من الحصول على بعض رسائل الدكتوراه و التي تمكنا من الإطلاع عليها:

1- واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الكتوراه ،تتبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى اليه، كما تبرز أهميته من المجال الذي سنتناوله الدراسة و هو القطاع المصرفي، كما تبرز أهمية هذه الدراسة في الدور الحيوي الذي يؤيده النشاط المصرفي لدعم و تنمية الاقتصاد الجزائري. و تهدف هذه الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القرض للمؤسسات الاقتصادية في البنوك ، التعرف على كيفية تقييم البنك للمؤسسة طالبة القرض و المعايير المعتمدة في ذلك، كما تهدف الى الوقوف على العلاقة الوثيقة التي تربط المؤسسة بالبنك من خلال تركيز نشاط المؤسسة على القرض.

خلصت الدراسة الى:

- ✓ خصائص المؤسسة لها تاثير ايجابي مباشر على اتخاذ القرار البنكي
- ✓ علاقة البنك بالمؤسسة لها تاثير ايجابي مباشر على اتخاذ القرار البنكي
- ✓ هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين خاصية واحدة من خصائص المؤسسة على الاقل ومشكل عدم تناظر المعلومات
- ✓ هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين خاصية واحدة من علاقة البنك بالمؤسسة على الاقل ومشكل عدم تناظر المعلومات.

2-دراسة احلام مخبي "تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك- دراسة حالة شركة الاشغال العامة والطرقات-"مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة منتوري، قسنطينة،2006/2007.

هدفت هذه الدراسة الى البحث عن العلاقة الوثيقة التي تربط المؤسسة بالبنك من خلال تركيز نشاط المؤسسة على القرض الذي يمنحه البنك لها ،حيث يتم تقييم حاجات التمويل للمؤسسة،من خلال الاجابة عن الاشكالية المطروحة: كيف يقيم البنك التجاري مؤسسة اقتصادية تطلب قرضا بنكيا بغية تغطية حاجاتها التمويلية بطريقة رشيدة وعقلانية تضمن له استرداد هذا القرض في تاريخ الاستحقاق المتعاقد عليه ؟

خلصت الدراسة الى :

- ✓ يعتمد البنك في تقييمه للمؤسسة طالبة القرض على المصادر الداخلية المتمثلة في مختلف الوثائق التي توفرها المؤسسة عند اعدادها ملف القرض ،ولا تعتمد على المصادر الخارجية لعدم توفرها من الاساس (الهيئات والمنصمات الاقتصادية)
- ✓ يلجا البنك في تقييمه ايضا الى مركز بنك الجزائر.
- ✓ تركز عناصر تقييم الحاجات التمويلية للمؤسسة على حسابات الثروة وحسابات النتائج.
- ✓ يربط تقييم هذه الحاجات التمويلية بمتغيرات تعتبر غير محاسبية فهي بمثابة المعلومات المكملة لعملية التقييم والمتمثلة في الزيارات الميدانية، المقابلات الشخصية مع رئيس المؤسسة.....الخ.

عاشرا : هيكل البحث:

يتمحور البحث الذي نحن بصدد معالجته حول جزئين، نظري وتطبيقي، يحتوي الجزء النظري على فصلين، يتناول الفصل الأول:الاقتراض المصرفي المخاطر الناجمة عنه ، و الفصل الثاني:المؤسسة العمومية الاقتصادية ، أما الفصل الثالث فحاولنا من خلاله استعراض واقع الاقتراض المصرفي في الجزائر من خلال المستويين الكلي (على مستوى الدولة) و الجزئي (على مستوى المؤسسات).

الفصل الأول:

الاقتراض المصرفي والمخاطر الناجمة عنه

مقدمة:

إذا كانت الودائع هي مصدر رئيس لأموال البنوك التجارية، فإن القروض هي الاستخدام الرئيس لتلك الأموال. وعمليات الاقتراض للعملاء لتغطية حاجياتهم المالية وتمويل مشروعاتهم، وهي خدمة رئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها. ولذلك هناك اعتبارات يجب مراعاتها، عند منح القروض بأنواعها المختلفة بل وهناك سياسات للإقرار لابد من وجودها لإدارة العمليات المصرفية خاصة بالقروض والتمويل لكفاءة عالية.

بالإضافة إلى ذلك هناك دراسات وتحليلات لإتمام لابد أن تتم وعمليات التفاوض تحدث وإجراءات وخطوات محددة يجب أن تحدد ومتطلبات عالية يجب أن تتوفر لمنح القروض وتطوير دائم تعمل البنوك التجارية على إحداثه عند إدارتها للقروض المصرفية والأشكال المختلفة للتمويل. وتزداد أهمية التمويل مع التطورات التي تطرأ على مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية. وفي هذه الظروف يجد البنك نفسه أمام ضرورة تطوير إمكانياته من اجل توظيف أمواله لمشاريع ذات أفضل مردودية، ذلك بتقييم وضعية المؤسسة لتقدير المخاطر المترتبة عن المشروع وتحديد الضمانات اللازمة لتغطية تلك المخاطر.

المبحث الأول: الاقتراض المصرفي.**المطلب الأول: ماهية الاقتراض المصرفي.**

يختلف مفهوم القرض من باحث إلى باحث آخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر.

أولاً- القرض اصطلاحاً: باللغات والأوروبية أصل كلمة قرض *crédit* جاءت من الكلمة اللاتينية *crediteur* المشتقة من الفعل اللاتيني *cederai* الذي يعني يعتقد *croire*.

ثانياً- القرض لغة: هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية والمقترض.

أو هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي تتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها تلك العملية، بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمانية والسلفيات حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية .

ثالثاً- القرض بالمفهوم القانوني :

كل فعل تقوم من خلاله مؤسسة مهياة لهذا الغرض بوضع مؤقتاً مجموعة من الأموال في متناول شخص طبيعي أو معنوي لحساب هذا الأخير تعدا بالإمضاء⁽¹⁾.

رابعاً-القرض بالمفهوم الاقتصادي:

هو مبلغ مالي مدفوع عن طريق الجهاز المصرفي لأفراد المؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة لذلك بمعدل فائدة محددة مسبقاً.

(1) إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، سنة 2015 ، إدارة البنوك التجارية ، ط ، 1 ، دار غيداء للنشر والتوزيع عمان – الأردن- ص 246

كما يمكن القول أن القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد و تجسيد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن (ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته) بمنح أموال (بضاعة، نقود...) إلى شخص آخر هو المدين يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانها أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة.

ويتضمن القرض الذي يعطى لفترة هي أصلا محدودة في الزمن الوعد من طرف المدين بتسديده بعد انقضاء فترة يتفق عليها مسبقا بين الطرفين. وهناك الكثير من الأمور التي تدفع البنك إلى القيام بهذا الفعل، فالقرض قبل كل شيء هو الغاية من وجوده كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعندما يقوم البنك بإقراض شخص معين، فهو يثق في أن هذا الشخص مستعد وقادر على القيام بعملية التسديد ما أن حل تاريخ الاستحقاق، وهو ملتزم بدفع ثمن اكتساب حق استخدام هذه الأموال وفق الشروط والصيغ المتفق عليها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح القروض:

هناك مجموعة من العوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الانتخابي في أي بنك وهي:

أولاً : العوامل الخاصة بالزبون:

بالنسبة للزبون تقوم هذه العوامل على: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه الزبون، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحيتها للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة الزبون المحتمل من شأنها مساعدة إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم . وبصورة عامة فإنه يمكن تحديد أهم أركان تقرير المركز الائتماني للمقترض وهي:

- قدرة وكفاءة المؤسسة على التكيف في مواجهة التغيرات التي قد تتعرض لها ضمن إطار البيئة التي تعمل فيها، إضافة إلى الرغبة في التسديد.

- الأهلية الائتمانية للمقترض للتعاقد أو الاقتراض وفقاً للقوانين والأنظمة السائدة، والقدرة على التسديد وفقاً للشروط المتفق عليها.

- القدرة على توليد الدخل أو القابلية الإرادية لدفع الالتزامات المستحقة على القرض.

- ملكية الأصول (رأس المال والضمان): رأس المال هو كل الأصول التي يمتلكها المقترض مطروحا منه الخصوم، أما الضمان فهو الأصول المنقولة والغير منقولة التي ترهن لتوثيق القرض، وتعكس الأصول قوة ونشاط وسيولة الشركة المقترضة.

- طبيعة إنتاج المؤسسة ومستوى التكنولوجيا فيها، وهذه العوامل تؤثر في القابلية الإرادية للمؤسسة⁽¹⁾.

(1) إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص، 246، 247.

ثانيا: العوامل الخاصة بالبنك:

وتشمل هذه العوامل:

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها، ويقصد بالسيولة قدرة البنك على مواجهة التزاماته. هذه القدرة مرتبطة أساسا بمدى استقرار الودائع، إذ أن الودائع المذبذبة ستحد من قدرة البنك في اعتماد سياسة اقتراضية شاملة، وتصبح إدارة الائتمان مطالبة بتحقيق هدفين متعارضين هما:

- تلبية طلبات المودعين من جهة، وتلبية طلبات الائتماء من جهة ثانية.

- رسالة البنك ونوع الإستراتيجية التي تبنيها في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها.

- القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الإطارات المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضا مدى تطور التكنولوجيا المطبقة.

- استقرارية البنك.

- ضرورة الالتزام بالقيود والتشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي، حيث تحدد لنا إمكانية التوسع في القروض أو تقليصها، وكذا الحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها، وهذا من أجل تفادي أي تضارب بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي⁽¹⁾.

(1) واضح نعيمة، 2017/2016، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص، ص 144، 145.

ثالثاً: عوامل خاصة بالقرض

يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

1- **الغرض من القرض:** فهو قد يطلب لغرض تمويل رأس المال العامل" قروض قصيرة الأجل"، أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي "قروض طويلة الأجل"... الخ

2- **مدة القرض:** وهي المدة التي يطلبها العميل ويرغب في الحصول على القرض خلالها، وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل، نوع القرض المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك.

3- **طرق السداد:** أي هل سيتم السداد دفعه واحدة أم على شكل أقساط دورية، وهل يتناسب مع إمكانيات كل من العميل والبنك في نفس الوقت.

4- **مبلغ القرض:** حيث أن مبلغ القرض مهم جداً في التحليل الائتماني لأنه كلما زاد حجم القرض كلما تطلب دراسة أكبر من طرف البنك.

5 - مجموعة العوامل الاقتصادية والتشريعية في الدولة :

- الأصول الاقتصادية للدولة حيث انه في حالة الازدهار تزيد الودائع ويزيد الطلب على القروض، والعكس تماماً في حالة الفساد.

- قرارات البنك المركزي والجهات الإشرافية النقدية وذلك من خلال استخدام البنك لمركز لبعض الوسائل الرقابية ، مثل نسبة الاحتياطي القانوني وسعر خصم الأوراق التجارية⁽¹⁾.

(1) واضح نعيمة، نفس المرجع السابق ، ص ، 145.

المطلب الثالث: إجراءات وخطوات منح القرض:**أولاً: البحث عن الفرص وجذب العملاء:**

يجب أن لا يكتفي البنك التجاري بانتظار علماء الذين يجيئون إليه أو يدعوهم للتعامل معه في الجرائد، بل لا بد له من البحث عن الفرص بالدراسات المكتبية والميدانية والذهاب للعملاء والتعرف على احتياجاتهم التمويلية، ويلعب التسويق المصرفي دور هام في جذب العملاء وزيادة الحصة السوقية للبنك.

ثانياً: تقديم الطلب:

إذ لا بد أن يصمم البنك قرض يحوي جميع البيانات الأساسية التي تسرع عملية التحليل وصناعة القرارات، ويجب أن يشمل الطلب أيضاً قدر الإمكان على خطة مدروسة لنقل من عملية حصول معلومات مضافة بعد ذلك. كما لا بد أن يذكر طالب القرض بضرورة كتابة نقاط الضعف أو السلبيات من البداية لتحصيل الوضوح ولتسهيل مهمة التقييم والتحري، ولا بد أن يكون إدخال المعلومات بطريقة تسهل استخدام الحاسوب كما لا بد من وجود دليل يدل العميل على كيفية إملاء الطلب.

ثالثاً: الرغبة الأولية للطلب:

إذ يجب الفرز المبدئي للطلب فور تقديمه قبل مطالبة العميل بمعلومات إضافية. كما لا بد أن يكون الموظف المسؤول يملك تصوراً واضحاً حول قواعد القبول ليحسن في الأمر، إذ ليس من الحكمة قبول الطلب ومن ثم إعلام المقترض المحتمل أن طلبه مرفوض. كما لا بد أن يعرف موظف القروض إيجاد بدائل جديدة لعملائه⁽²⁾.

(1) واضح نعيمة، نفس المرجع السابق، ص ص ، 146 ، 145.

(2) محمد الصيرفي، 2016، ادارة العمليات المصرفية، العادية – غير عادية – الإلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر- ط1، 2016، ص ، ص ، 158 ، 159 .

رابعاً: استعمال البيانات والقيام بالزيارات:

أن الوضع الأمثل هو استكمال البيانات منذ تقديم الطلب. ولكن في بعض الأحيان قد ينقص بعض المستندات، لذا من الضروري استكمال البيانات مرة واحدة، ويمكن أن يتم ذلك خلال زيارة ميدانية إذ تطلب الأمر القيام بها، ولا بد للإدارة العليا وفي هذه المرحلة بالذات من تحديد الحالات التي تتطلب الدراسة الميدانية.

خامساً: التحليل

ونقصد بالتحليل للفرصة الإقتراضية هو معرفة درجة المخاطر بها، ومدى الربحية التي يمكن أن تحققها، وتقييم البيانات المقدمة بموجب طلبات القروض.

سادساً: تقييم الموقف

وهو أن يجريه عادة شخص من المستوى الإداري الأعلى في إدارة البنك بعد إنهاء عملية التحليل، حيث توضع أمامه نتائج التحليل بعضها جوار البعض وعمل تقرير عن المنافع والتكاليف وفق المعايير التي تتعارف بها إدارة المصرف وضمن سياسة القروض.

سابعاً: التفاوض

وعلى ضوء التحليل والتقييم توضع تصورات عن البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه، ويتناول التفاوض عادة حجم التمويل ومدته وترتيبات السداد، كما تحدد فلسفة التفاوض على أساس: أنا اكسب وأنت تكسب وليس على أساس أنا اكسب وأنت تخسر.

ثامناً: اتخاذ القرار والتعاقد:

وما أن يتم الاتفاق بعد التفاوض، حينذاك تبدأ إجراءات التعاقد، وفي حضور المستشار القانوني فيوقع العقد⁽¹⁾.

(1) محمد الصيرفي، مرجع سابق ص ، ص ، 158 ، 159 .

تاسعا: تنفيذ التمويل و المتابعة:

تنفيذ التمويل ومتابعة خدمة العمليات لضمان التزام العميل بالشروط، ويجب على البنك وضع جدول للمتابعة الدورية وإيضاح كيفية التصرف في حالة تعثر المقترض واحتياجاته لأموال جديدة مثلا.

عاشرا: استرداد الأموال

يتم استرداد الأموال عند الاستحقاق وبالكيفية التي تم الاتفاق عليها.

إحدى عشر: التقييم

من الضروري معرفة ما إذا قد تحققت الأهداف من القروض الممنوحة وما هي نقاط الضعف والقوة في تلك العملية.

اثنا عشر: التوثيق في الحاسوب

إذ لا بد أن يتم إدخال المعاملة في الحاسوب كمستند ووثيقة للمستقبل⁽¹⁾.

(1) محمد الصيرفي، مرجع سابق ص، 160 .

المبحث الثاني: سياسة الإقراض

عندما تتقدم مؤسسة إلى البنك بملف طلب قرض مهما كان نوعه أو اجله فلا بد للبنك أن يقوم بدراسة شاملة لهذا الملف، سواء بتحليل المعطيات التي تتعلق بالمؤسسة نفسها وأوضاعها المالية، أو تلك المتعلقة بالمشروع المراد تمويله إن كان منفصلا عن المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار لبعض الجوانب وظروف المتعلقة بالسياسة الإقراضية، وكل هذا من أجل اتخاذ قرار منح القرض من عدمه، فلا بد لكل بنك تجاري عند تعامله مع القروض إن يكون لديه سياسة للإقراض مكتوبة، والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد في إدارة وظيفة الإقراض في البنك. ولذلك تعرف سياسية الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك التجارية كما سيتم درستها في هذا المبحث .

المطلب الأول : مفهوم السياسة الإقراضية .

تأخذ تعاريف السياسة الإقراضية أشكالا متنوعة وفق لوجهات نظر الباحثين في هذا المجال، فتعرف سياسة الإقراضية على أنها" الإطار الذي يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع من الخطأ، توفير المرونة الكافية، سرعة التصرف دون الرجوع إلى المستويات العليا بحسب الموقف طالما أن ذلك في نطاق صلاحياتهم، كما تساهم السياسة الإقراضية في تحديد أهداف البنك. فالسياسة الإقراضية إذن هي" توجيهات تكون مكتوبة تتعلق بتحديد كافة الجوانب المتعلقة بالقروض من ناحية الحجم والموصفات والضوابط"، ومن ثم متابعة هذه القروض وتحصيلها، وتوضع السياسة الإقراضية لكي نسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الإقراض⁽¹⁾.

(1) فضيلة بوطورة، عمر جنينة، 2017، مقالة - كفاءة اضافة الإتمان بين فعالية السياسة الإقراضية ومرونة نظام المعلومات الإقراضية في البنوك التجارية، حوليات جامعة قلمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 22 ، ص، 708.

ولتجسيد سياسة اقراضية ناجحة من طرف البنوك لابد من اخذ هذه الشروط بعين الاعتبار والتمثلة في:

- أن تشمل القواعد العامة التي تحكم نشاط الإقتراض في البنك على أن تكون الإجراءات التنفيذية لتلك السياسة في صورة تعليمات مستقلة.
- أن تكون هذه القواعد مرنة بحيث تسمح بحرية الحركة للمسؤولين عن نشاط الإقتراض وذلك حتى لا يتم الرجوع إلى المستويات الإدارية الأعلى في كل كبيرة وصغيرة .
- أن تكون هذه السياسة مبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقتراض⁽¹⁾.
- تحديد حجم الأموال الممكن اقتراضها بناء على حجم الودائع، طلبات السحب النفقات الأخرى النسب والمعدلات التي يقررها البنك المركزي.
- تنويع القروض بناء على مختلف على صيغ التمويل التي يمكن أن يمنحها البنك.
- متابعة القروض توجب على البنك وضع نظام رقابي متكامل وصارم وذلك من أجل معرفة مشاكل التسجيل لدى العملاء أو عدم القدرة على ذلك في المواعيد المحددة⁽²⁾.

المطلب الثاني: مكونات السياسة الإقتراضية:

أولاً: تحديد الحجم الإجمالي للقروض:

يقصد بالحجم الإجمالي للقروض إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل، وكذلك إجمالي القروض التي يمكن أن يمنحها للعميل الواحد. وعادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي، سواء ما يتعلق بالحد الأقصى الإجمالي لقروض البنك أو بالحد الأقصى للقروض التي يمكن للبنك أن يمنحها للعميل الواحد⁽³⁾.

(1) د. محروس حسن، إدارة المشآت المالية- البنوك التجارية- كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، ص، 126.
 (2) أ. بن حراث حياة ، د. يوسف رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم)، كلية العلوم الإقتصادية – جامعة مستغانم، ص، 52 .
 (3) د. محروس حسن، مرجع سابق ، ص، 128.

ثانياً: تحديد أنواع القروض

يمكن تحديد أنواع القروض التي يمكن للبنك منحها سواء من حيث أجال تلك القروض (قروض قصيرة الأجل، قروض طويلة الأجل)، أو من حيث نوع النشاط الذي يتم تمويله (نشاط تجاري، نشاط صناعي، نشاط زراعي، أغراض استهلاكية..... الخ) .

وترجع أهمية تحديد أنواع القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها، إلى الارتباط المزدوج بين نوع القرض بكل من طبيعة النشاط المفروض وطبيعة نشاط البنك، وهذا الأخير قد يكون مقيداً كلياً أو جزئياً بالقوانين السارية في الدولة والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية ومن الناحية الأخرى فإن طبيعة مصادر الأموال في البنوك وخاصة الودائع يمكن أن تتحكم في أنواع القروض التي يمكن أن يمنحها، فمثلاً البنك الذي تتصف ودائعه بالتقلب أو بقصر الأجل يمكن أن يمتنع عن منح قروض للمشروعات الصناعية أو الزراعية والعكس بالعكس، ومن هنا ينشأ التباين في سياسات الإقتراض بين مختلف البنوك وذلك من حيث أنواع القروض التي تمنحها هذه البنوك أو تمتنع عن منحها.

ثالثاً: تحديد سلطات منح القروض :

يقصد بتحديد سلطات منح القروض، تحديد من المسؤول عن منح أي الأحجام من القروض، وبعبارة أخرى فإنه يتم وضع حد معين للمبالغ التي يكون لكل من المسؤولين عن الإقتراض، أو لكل من المستويات الإدارية المختلفة سلطة الموافقة عليها (1).

رابعاً: تحديد سعر الفائدة على القروض:

تتأثر أسعار الفائدة على القروض- بصفة عامة – بعدة عوامل أهمها:

- أسعار الفائدة السائدة في السوق.
- درجة المنافسة بين البنوك.
- حجم الطلب على البنوك.

(1) د. محروس حسن، مرجع سابق، ص، ص، 129، 130.

- حجم الأموال المتاحة لدى البنوك .

- تكلفة إدارة القروض.

- أسعار الفائدة على الودائع.

- سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي.

- المركز المالي المعد للمقترض.

- درجة المخاطرة التي يتضمنها البنك.

- حجم القرض.

- أجل القرض.

وعندما يقوم البنك بتحديد أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها فان ذلك لا يعني بالضرورة أن يحدد نسبة معينة بسعر الفائدة على القروض، ولكنه قد يكتفي بتحديد أساس لحساب هذا السعر، وبعبارة أخرى فان البنك قد يضع مدى معين لسعر الفائدة على القروض استرشادا بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي بالإضافة إلى سعر الفائدة على الودائع، حيث يختلف سعر الفائدة طبقا لنوعية القرض، أو نوعية العميل المقترض فمثلا " إذا كان سعر الخصم 21% وأعلى سعر الفائدة على الودائع هو 17% فقد يتراوح سعر الفائدة على القروض في إحدى البنوك بين 22% و26%، ويعني أن ذلك البنك يتقاضى فائدة قدرها 22% على القروض اقل مخاطرة والمقدمة لأفضل عملائه، في حين يتقاضى فائدة قدرها 24% على القروض الأكثر مخاطرة و المقدمة للعملاء ذوي المراكز المالية الأضعف نسبيا، كذلك قد يؤخذ في الاعتبار بشكل غير مباشر حجم القرض بحيث أن الوقت المستغرق في التعامل مع القرض والدورة المستندية لا تتناسب طرديا مع حجم ذلك القرض، وبالتالي تكون القروض كبيرة الحجم مكلفة من هذه الناحية من القروض صغيرة الحجم .

(1) د. محروس حسن، مرجع سابق ، ص، ص، 132، 133.

خامسا: تحديد استحقاق القروض

المقصود بذلك هو أن يحدد البنك الآجال المختلفة لما يمكن أن يمنحه من قروض، ولا يعني ذلك أن يذكر البنك مثلا أنه يمكنه منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، ولكن يعني أيضا تحديد ما هو مقصود بكل من الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل، فالقروض القصيرة الأجل هي التي تمنح لمدة سنة أو أقل، والقروض المتوسطة الأجل هي التي تستحق بعد أكثر من سنة إلى خمسة سنوات، في حين أن القروض طويلة الأجل هي التي تستحق بعد أكثر من خمسة سنوات إلى 10 سنوات، ومن الناحية الأخرى قد يعتبر بنك آخر أن القروض متوسطة الأجل هي التي تستحق⁽¹⁾.

سادسا: تحديد الضمانات التي يقبلها البنك:

عندما يقوم البنك بمنح قرض لعميل معين فإن هذا القرض يأخذ أحد الأشكال التالية:

- 1 - **قرض بضمان عيني:** بمعنى أن يقوم البنك برهن جزء من أصول العميل مقابل القرض، بحيث لو تعثر العميل في السداد فإن البنك يقوم ببيع الضمانات لاستيفاء حقوقه.
- 2 - **قروض بضمان شخصي:** وهنا يقوم عميل معروف لدى البنك بضمان العميل المقترض، بحيث لو تعثر المقترض في السداد فإن الشخص الضامن يكون ملتزما أمام البنك بقيمة القرض وفوائده.
- 3 - **قروض بدون ضمان:** ويعني أن البنك يقوم بمنح القرض للعميل دون مطالبته بضمان عيني أو بضمان شخصي، وإنما يمنحه القرض اعتمادا على حسن سمعته ،مكانته، مركزه المالي وسابق معاملاته مع البنك.

وعادة ما تراعي البنوك الاعتبارات التالية في الضمانات التي تقبلها:

- وجود سوق مستمر للسلعة، بمعنى قابليتها للتصريف بسهولة.

(1)د. محروس حسن، مرجع سابق ، صفحات ، 134، 135، 136.

- عدم قابليتها للتلف بسهولة.
- إمكانية تخزينها بتكلفة معقولة.
- أن تكون سهلة الجرد.
- أن لا يكون قد سبق رهن نفس السلعة لدائن آخر .

سابعاً: معايير أهلية العميل للاقتراض

ويعني ذلك تحديد القواعد التي يتم بناءا عليها تقييم قدرة العميل ورغبته في رد القرض وفوائده في الموعد أو المواعيد المحددة، ويعتبر هذا العنصر أهم عناصر سياسة الاقتراض حيث يتوقف عليه مصير عملية الاقتراض بأكملها من حيث إمكانية استرداد البنك لأمواله من عدمه، والمقصود بقدرة العميل هنا قدرته على سداد القروض وفوائده من إيرادات نشاط هذا المقترض، وتشمل القواعد التي تحكم تقييم أهمية المقترض للاقتراض النواحي الآتية:

- سمعة العميل .
- مدى متانة مركزه المالي.
- مدى كفاية إيراداته لسداد القرض وفوائده (1).

(1) د. محروس حسن، مرجع سابق، ص، 136 إلى 141.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الاقتراض بالبنوك.

يعتبر حجم وتكوين القروض أو الائتمان كمتغير تابع لدالة تتأثر بمجموعة من العوامل المستقلة ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

أولاً: سياسة البنك المركزي والسلطات النقدية :

تؤثر السياسات التي يتبعها البنك في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة، و السياسات التي يتبعها البنك المركزي في ذلك هي عبارة عن مجموعة من أدوات الرقابة الكمية المؤثرة على حجم الائتمان فيما يعرف بالأدوات الكمية العامة للسياسة النقدية، ومن أهم هذه الأدوات التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الخصم وهو ما يؤدي إلى زيادة نسبة الاحتياطي القانوني وإلى تخفيض الأموال المتاحة للبنوك المخصصة للتوظيف. والعكس صحيح لا يؤثر سعر الخصم في إمكانية البنك في حصوله على موارد إضافية عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية لديه إذ أن رفع الخصم يزيد في تكلفة القروض ويرفع أسعار الفائدة عليها وبالتالي يقلل من قدرة البنوك على منح الائتمان أو القروض⁽¹⁾.

ثانياً: حجم رأس المال وحقوق الملكية:

يتكون هيكل الموارد لدى البنك التجاري عادة من حقوق الملكية والودائع والأموال المقترضة من البنوك والمراسلين وفي مقدمة حقوق الملكية يبدأ البنك عادة برأس المال وعموماً فإن كل بلد من هذه البلدان له أهمية وتكلفة خاصة ويتكاثرتأثير ذو طبيعة معنية على نمط القروض ويؤدي رأس المال في البنك أربعة وظائف أساسية وهي:

- 1 - القدرة على مواجهة الخسائر غير المتوقعة.
- 2- أن رأس المال له دور نفسي لدى كل من المودعين والمقترضين لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى البنك مما يقوى قدرته في مواجهة المصاعب الاقتصادية وتكون قدرته أكبر على سداد التزاماته.
- 3- تمويل العمليات الجارية الخاصة بتجهيزات الفروع وتمويل جزء من القروض والاستثمارات في بداية نشاط البنك.

(1) سارة بن عبد الحليم ، 2012/2011 دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية ، مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة ماستر - جامعة العربي بن مهدي ام البواقي - ص، 86.

4- أداة لتحسين الإنتاجية حيث يعتبر رأس المال هو الأداة التي يستخدمها المساهمون للضغط على المستثمر من أجل تحسين الكفاءة الإدارية للبنك. إذ أن التشريعات في معظم دول العالم تشترط أن يتم البنك في شكل شركة مساهمة حيث يكون عدد مساهميهما يزيد عن رقم معين، وبالتالي فإن يمثلون أفكار متعددة ويمثلون ضغط مستمر على الإدارة لتحسين الكفاءة ويمكن أن يستخدم البنك التجاري بحذر شديد جزء من رأس المال في تقديم القروض والاستثمار وذلك عكس البنوك المتخصصة التي تعتمد بالدرجة الأولى في إمكانياتها ومواردها على حجم رأس المال⁽¹⁾.

ثالثاً: حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها:

وتمثل الودائع الأساس الأول الذي تعتمد عليه البنوك في التوظيف، ويؤثر حجم الودائع المتاحة للبنك في حجم القروض الممنوحة فمن المعروف أن الودائع تحت الطلب أكثر عرضة للسحب من أي نوع آخر من الودائع كما أن اتجاه الودائع المستمر للارتفاع يمكن أن يغري البنك بزيادة توظيفه في الاقتراض والاستثمار، هذا كلما كانت ودائع البنك مملوكة لعدد كبير من العملاء، كلما زادت قدرة البنك في توظيف أمواله لانتشار الودائع والنشاط في مناطق جغرافية متعددة هذا ولا يعتبر حجم الودائع كرقم مطلق الأساس ويمكن أن يفيد البنك في التحليل بل أن هيكل الودائع يكون الأكثر تأثيراً وضرورة تقسيم الودائع وفق الإمكانيات وأوقات السحب قبل وضع سياسة الاقتراض وذلك وفق أسلوب العملاء في عمليتين السحب والإيداع هذا يؤثر تواريخ استحقاق الموارد في حجم وتوعية الاقتراض فان إدارة البنك عادة ما تسعى إلى مقابلة القروض طويلة الأجل لودائع طويلة الأجل كما تسعى إلى مقابلة القروض قصيرة الأجل إلى ودائع قصيرة الأجل وتقوم البنوك باستخدام فكرة تخصيص الأصول لوضع صورة متكاملة للعلاقات بين الحجم والتكلفة وتواريخ الاستحقاق، بالنسبة لاستخدام مختلف الموارد وذلك بما يتضمن وضع برنامج لتخصيص كل مورد للبنك في شكل نقدية سائلة أو قروض (وفقاً لأجل مختلفة) أو في الاستثمار وترجع أهمية الاعتماد على هذه الفكرة في أنها تعتبر بمثابة إطار التقسيم الربحية بمختلف أوجه الموارد المتاحة .

(1) سارة بن عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص،ص، 86 ، 87.

رابعاً: تكلفة الموارد:

يعتبر حجم الإقتراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنوك على توفير الموارد اللازمة، وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر جنيه مودع تتبادل مع العائد الحدي من آخر جنيه مقترض أو مستثمر، وكلما كبر حجم البنك كلما كانت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة. فالودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من نفقات في مقدمتها استخدام الحسابات الإلكترونية المتقدمة ومرتببات الموظفين فضلا عن المطبوعات والنفقات الأخرى وتعتبر حقوق المالية أعلى الموارد تكلفة إذ أنها تحصل على نسبة من أرباح البنك.

خامساً: حجم الأموال لتشغيل البنك :

تحدد حجم الموارد المتاحة للإقتراض وفقا لحجم الأصول الثابتة والأصول الأخرى المطلوبة لتزويد البنك باحتياجاته الأولية اللازمة للتشغيل والتي تشمل المباني، الأثاث والأصول الأخرى، إذ أن البنك عليه أن ينقص تلك النسبة ويجنبها لأنها تعتبر من الأمور الضرورية لاستمرار نشاطه و كلما زادت هذه النسبة كلما انخفض حجم الإقتراض المتاح⁽¹⁾.

(1) سارة بن عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص،ص، 88 ، 89.

سادسا: احتياجات السيولة في الأجلين القصير والطويل:

تعتبر السيولة من الأمور ذات الأسبقية التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وعادة ما تحتفظ البنوك بمجموعة من الأصول السائلة مثل أذونات الخزينة والأوراق المالية الحكومية وإذا احتفظ البنك بالأموال سواء في صورة نقدية أو في صورة أصول سائلة أو قابلة للتحويل إلى نقدية فإنه بذلك يقلل من حجم الأموال المتاحة للاقتراض .

سابعا: مقدرة وخبرة القائمين على الائتمان والاقتراض في البنك:

حيث نجد في بعض البنوك أن خبرة العاملين في إدارة الائتمان خبرة قاصرة على إقراض منظمات الأعمال وتفتقد الخبرة في مجال القروض العقارية، وقد تجد في بنك آخر أن خبرات العاملين في إدارة الائتمان خبرة قاصرة على إقراض المستهلكين وتفتقد الخبرة في إقراض منظمات الأعمال ولاشك أن كل ذلك سيؤثر بالتأكيد على سياسة الإقراض داخل كل بنك من هذه البنوك.

ثامنا: موقع البنك :

يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة، إذ أن المؤسسات الكبرى والتي غالبا ما تحتاج إلى قدر ضخم من التمويل كسعيها إلى وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها الاتصال بها و الحصول منها على احتياجاتها من التمويل اللازمة، كما أن نشاط المنطقة يمكن أن يؤثر على نوعية القروض الممنوحة، ففروع الفرع في منطقة زراعية تكون معظم القروض بضمان محاصيل زراعية أو لتمويل النشاط الزراعي هكذا⁽¹⁾.

(1) سارة بن عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص،ص، 89.

تاسعا: الظروف الاقتصادية:

يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع مع اخذ بعين الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين، ويحدث ذلك بشكل واضح في تمويل نشاط الأقطان في مصر إذ تبدأ البنوك في منح القروض بضمان القطن في بداية سبتمبر من كل عام وينتهي جني المحصول في نهاية ديسمبر إلا أن السداد الفعلي لا يتم بالكامل لمعظم أنواع القروض إلا في نهاية مارس من العام التالي .

كما تؤثر حالات الرواج والكساد بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والاقتراض⁽¹⁾.

(1) سارة بن عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص،ص، 90.

المبحث الثالث: مخاطر القروض المصرفية ووسائل الخفيف منها :

تشكل عملية منح القروض النشاط الرئيس للمصارف، وهي تتطلب الملاءة المالية للمقترض.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض المصرفية وأنواعها:

أولاً: تعريفها

لمخاطرة القروض مجموعة من التعاريف نذكر منها :

-هي إجمالي إخفاق عملاء المصرف المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها أي هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد. (1)

- وتعرف كذلك مخاطر القروض بأنها مخاطر تخلف المقترض على السداد، كما انه يأخذ أسماء وأشكالا مختلفة: مخاطر الطرف المقابل (المعاملات في الأسواق المالية والبنوك) ومخاطر الإفلاس.

- وأيضا تعني مخاطر القروض عدم تسديد الدين بأكمله أو لجزء منه أو الفائدة المستحقة عليه في التاريخ المحدد لذلك، وعليه فان مخاطر القروض أو الإقتراضية تربط بصورة مباشرة بعملية سداد المستحقات في التواريخ المحددة .

كما يستخدم البنك في معرفة نسبة الخطر المصاحب للقرض بعض المؤشرات:

- ✓ صافي أعباء القروض/ إجمال القروض
- ✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على إجمالي القروض.
- ✓ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحققت ولم تسدد (2).

(1) لعروسي قرين زهرة، بوقرة رابح، دورة إدارة مخاطر انتمان المصرفي، في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة البلدية) كلية زيان عاشور بالجلفة، ص، 299 .

(2) د. معاريف محمد وآخرون، 2019، الحكومة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك -المجلد7 المعداد 1 ، مجلة التكامل الإقتصادي-جامعة سعيدة- الجزائر- ص 36.

ثانيا : أنواع مخاطر القروض :

1- المخاطر المتعلقة بالمقترض:

1-1- أهلية المقترض و صلاحية الاقتراض:

من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض له الحق في تمثيل المنشأة المقترضة، وأنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بشروطه و ضماناته كافة.

وفي هذا الشأن يجب التعرف على الشكل القانوني للمنشأة المقترضة، وحقوق وسلطات المديرين في الاقتراض، وفي حالة عدم وجود نص في عقد الشركة ينظم الاقتراض يتعين توافر موافقة الجمعية العمومية أو الشركاء جميعا حسب الأحوال.

و يجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشأة المقترضة في التعاقد، وذلك بالإطلاع على التفويض الصادر له في شأن من السلطة المختصة والشروط التي يمكنه التعاقد على أساسها ن حتى يمكن الاطمئنان على عدم تجاوز الحدود المفوض فيها⁽¹⁾.

1-2- السمعة الائتمانية للمقترض:

وتستنتج من المعلومات التي يتم تجميعها عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها، وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو انه لا يوفي إلا بالضغط عليه – ويدب الاطمئنان إلى حسن نواياه وأمانته – وهذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه من السوق ومن البنوك وباسترجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي.

ولا شك أن أمانة العميل في التعامل تعد أمرا ضروريا حتى مع توافر الضمانات، وذلك لتفادي المشاكل التي قد تنشأ عن تصرفات السيئة لبعض الملاك واستخدامهم لطرق احتيالية تضر بالبنك، من أمثالها تقديم بعض البضائع التالفة كضمان للبنك أو تقديم كمبيالات مزورة أو كمبيالات مجاملة، أو تستخدم تسهيلات السحب على المكشوف في أغراض تخرج عن الغرض المحدد للتمويل أو عن دائرة نشاط المشاة .

(1)سوزان سمير ذيب وآخرون، 2011، إدارة الائتمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الأردن – ط 1 2012، ص 84.

1-3- المركز المالي للمقترض:

للموصول إليه يتم من خلال القوائم المالية التالية : الميزانية وحساب التشغيل والمتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، وسيولة أموالها وتطور نشاطها وحجم أعمالها ومعدلات الأرباح المحققة ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.

1-4- السلوك الاجتماعي للمقترض:

ويقصد به طريقة معيشته وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق، فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

1-5- المقدرة الإنتاجية للمقترض:

ويتم الوقوف عليها من خلال بحث مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة والأسلوب المتبع في الإنتاج والتنظيم الداخلي للمنشأة وخبرة العاملين فيها ومدى جودة إنتاجها وتقبل السوق له وانتظام عملائها في السداد وخططها بشأن الإنتاج والتوسع في النشاط في المستقبل⁽¹⁾.

2- المخاطر المتعلقة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:

تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية، فالإنتاج الزراعي "بوجه عام" يتأثر بعوامل مختلفة منها: ما يتعلق بالظروف المناخية وتوافر المياه ومدى التعرض للآفات الزراعية، ومن ثم فإن المعروض من الحاصلات يتم بالمرونة في الأجل القصير في حين أن الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن وخاصة بالنسبة للسلع الضرورية.

ومن الناحية الأخرى فإن عرض الإنتاج الصناعي يكون غير مرن في الأجل القصير، في حين أن الطلب عليه يختلف درجة مرونته بحسب ما إذا كانت المنتجات سلعا ضرورية أم كمالية، ومن ثم يصعب حصر المخاطر التي ترتبط بتمويل مختلف فروع الإنتاج خاصة مع تعدد الأسواق واختلاف أذواق المستهلكين .

(1)سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سابق، ص، ص، 84،85 .

أمثلة المخاطر التي ترتبط بطبيعة النشاط:

2-1- عمليات تمويل بضمان بضائع (المخاطر المرتبطة بها):

- عدم استقرار أسعار البيع للبضائع المقدمة كضمان.

- تعرض البضائع للتلف والهلاك.

- التقادم الفني والتكنولوجي.

- المنافسة في السوق.

- التقلبات التشريعية.

2-2- عمليات التمويل بضمان الأوراق المالية (المخاطر المرتبطة بها):

- عدم استقرار أسعار بيع الأوراق المالية داخل البورصة.

- عدم استقرار حجم التعامل وعدد العمليات على الورقة المالية.

- عدم القيد بسجلات الشركة المصدرة للورقة المالية.

- عدم سلامة المستندات اللاتي تثبت ملكية العميل للأوراق المالية المقدمة كضمان.

- عدم قدرة العميل على تغطية الانخفاض في القيمة السوقية للأوراق المالية من موارده الذاتية⁽¹⁾.

(1) سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سابق، ص، ص، 86، 85.

2-3- عمليات التمويل بضمان كمبيالات (المخاطر المتعلقة بها):

- ألا تعكس الكمبيالات المقدمة كضمان عمليات تجارية حقيقية.
- عدم ارتباط الكمبيالات المقدمة بطبيعة نشاط العميل ونشاط مدينه المحسوب عليهم الكمبيالة.
- عدم تناسب حجم وقيمة الكمبيالات مع حجم نشاط العميل.
- عدم تناسب أجال استحقاق الكمبيالات المقدمة مع طبيعة النشاط وطول الدورة التجارية أو التشغيلية للعميل⁽¹⁾.

3- المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:

تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها، فمخاطر الاقتراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الاقتراض بضمان أوراق مالية وعن مخاطر تمويل عمليات المقاولات وإصدار خطابات الضمان المرتبطة بها ويمكن إبراز ذلك من تحليل بعض صور هذه المخاطر.

فالنسبة لتمويل المقاولين ترتبط المخاطر أساسا بمدى كفاءة المقاول وخبرته في العمليات التي يقوم بتنفيذها، سواء من حيث سلامة الدراسات التي يعدها للدخول في العطاءات امن حيث إدارة التنفيذ وفقا للبرامج الموضوعه لذلك دون تضحية بمستوى الأداء والأمر الذي يعرض المقاول لسحب العملية أو لدفع غرامات كبيرة.

وترتبط مخاطر الاقتراض بضمان كمبيالات أساسا بملائمة الموقعين على الكمبيالة و وفائهم بالتزاماتهم، وهو يتطلب الاستعلام عنهم ومتابعة أنشطتهم ومراكزهم المالية.

أما مخاطر الاقتراض بضمان بضائع فترتبط بنوعية البضائع الضامنة ومدى استقرار أسعارها في السوق ودرجة تعرضها للتلف والتقادم.

(1) سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سابق، ص، 86.

وتتعدد مخاطر الاقتراض بأي أوراق مالية والتي ترتبط بمركز الشركات المصدرة للأوراق وحجم التعامل على الأوراق المرتهنة في سوق الأوراق المالية، ومدى تذبذب أسعارها.

وتزداد مخاطر الاقتراض بالنسبة لتسهيلات السحب على المكشوف والتي تنشأ عن ضعف المركز المالي للمنشأة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

ومن ثم تبدو أهمية توافر السيولة لأصولها والاطمئنان على نجاحها في تسويق ما تنتجه أو تتجر فيه السلع والخدمات⁽¹⁾.

4-المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

4-1-المخاطر الاقتصادية:

وهي تلك المخاطر التي تخرج عن إدارة المقترض وعن تأثيره ومن أمثلتها:

-أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات.

-اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

4-2-الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية :

وتتعدد مخاطرهما ويتفاوت تأثيرهما، ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدولة أجنبية، وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دول معينة وصدور بعض التشريعات التي قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع⁽²⁾.

5-المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك:

تعمل البنوك على الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة القرض وتضع الأنظمة الكفيلة بعدم رقابتها على القرض، إلا أنها قد تنشأ بعض المشاكل عن عدم متابعة البنك لأحكام اتفاقيات القروض بدقة أو تطورات قيمة الضمان والمحافظة عليه، أو الإفراج عنه بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الودائع، أو عدم المطالبة بسداد أو تجديد قيمة خطابات الضمان التي تغطي بعض القروض قبل انتهاء صلاحيتها.

(1)سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سابق، ص، 87.

(2)سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سابق، ص، ص، 88، 87.

وتحرص البنوك على إمساك مجموعة من السجلات التي تستهدف متابعة الشروط الأساسية للقرض، وخاصة ما يتعلق بمواعيد سداده وقيمة الضمان والتأمين عليه ضد الأخطاء المختلفة. كما تجري التفتيش الدوري على حالتها وقيمتها، ومدى توافر الاحتياطات المناسبة للمحافظة عليها ضد الحريق والسرقة.

6-المخاطر الناجمة عن فعل الغير:

قد يتعرض المقرض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته، والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها: إفلاس احد كبار مديني العميل، أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحى بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه⁽¹⁾.

(1)سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سابق ، ص، 88.

المطلب الثاني: التحكم في مخاطر القروض المصرفية:

على مجلس الإدارة أن يضع الاستراتيجيات الكلية لمخاطر الاقتراض بان يبين رغبة المصرف في توزيع الاقتراض بحسب القطاعات أو المناطق الجغرافية أو الأجل أو الربحية، وللقيام بذلك على مجلس الإدارة أن يأخذ في الاعتبار أهداف جودة الاقتراض والعوائد، ونمو الأصول والمرجحة بين المخاطر والعوائد في إطار أنشطة المصرف كما يجب تعميم إستراتيجية مخاطر الاقتراض على العاملين بالمصرف.

وعلى الإدارة العليا للمصرف أن تكون مسؤولة عن تنفيذ إستراتيجية مخاطر القروض التي أجازها مجلس الإدارة، ومن مهام الإدارة العليا في هذا الجانب وضع إجراءات مكتوبة تعكس الإستراتيجية الإجمالية وتضمن تنفيذها ولا بد أن تتضمن الإجراءات ما يتعلق بمخاطر القروض من سياسات التعرف على هذه المخاطر وقياسها، ورصدها و السيطرة عليها، كما لا بد أن يكون هناك اهتمام بتوزيع المحفظة الاستثمارية من خلال وضع حدود عليا للتعرض للمخاطر بالنسبة لكل عميل أو مجموعة مترابطة من العملاء أو صناعة أو قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية أو منتج، ويمكن للمصرف أن يستعمل طريقة اختبار الشد في وضع هذه الحدود القصوى ورصد المخاطر من خلال مراقبة دورات العمل، وتقلبات السوق و تغيرات أسعار الفائدة وعلى المصارف التي تدخل في التمويل على نطاق دولي أو تقييم المخاطر القطرية المعنية.

ويتعين على المصارف أن يكون لديها نظام للإدارة المستمرة للمحافظ الاستثمارية المشتملة على مخاطر الاقتراض، وتتطلب الإدارة السليمة للاقتراض أن يقوم المصرف بعمله في مجال متابعة الوثائق الخاصة بمخاطر المتطلبات التعاقدية للإدارة ومراعاة سياسة وإجراءات وغير ذلك من القوانين والنظم المطبقة.

وعلى المصارف أن تعمل وفق معايير سليمة ومحددة لفتح الاقتراض حتى يمكن القيام بالتقييم الشامل للمخاطر الحقيقية للمقترضين أو أطراف أخرى في عقد التمويل وذلك لتفادي مشكلة الانتقاء الخاطئ للمقترضين، وتحتاج المصارف لمعلومات مختلفة عن المقترضين، ومن ذلك الغرض من التمويل ومصادر السداد والمخاطر المرتبطة بالمقترضين ودرجة حساسية هذه المخاطر تجاه حركة السوق والتغيرات الاقتصادية والأداء السابق للمقترض ومقدرته الحالية على رد القروض، وقابلية الضمانات المقدمة أو التزام الضامنين للتنفيذ ومن المهم أن يتوفر لدى المصارف طريقة واضحة رسمية لتقييم الائتمان والموافقة عليه سواء عند منح القروض الجديدة أو عند تمديد القروض القائمة وأي طلب جديد للاقتراض لا بد أن يخضع للتحليل الدقيق من طرف محلل الاقتراض بغرض توفير معلومات لأجل التقييم الداخلي

والتصنيف ويمكن استخدام هذا التحليل في عملية تقييم طلبات القروض والقرار بشأن قبولها أو رفضها .

وينطوي منح الاقتراض على قبول المخاطر مثلما يعني توليد أرباح في ذات الوقت، ويجب أن يكون هناك كلفة للاقتراض حتى تعكس المخاطر المصاحبة لمنح ذلك الاقتراض وتبعا للمالية وعند النظر في الاقتراض المحتمل، على المصرف أن ينشأ مخصصات لمقابلة الخسائر، وان يحتفظ بما يكفي من رأس المال لامتناس الخسائر الغير متوقعة، ويمكن أن تلجا المصارف للرهان والضمانات للمساعدة في تحقيق آثار المخاطر المرتبطة ببعض المعاملات، ولكن تجنب ملاحظة انه لا يمكن للضمان أن يكون بديلا عن التقييم الشامل لملائمة المقترض وقدرته على السداد التي يجب أن تعطي أهمية قصوى، يتعين على المصارف تحديد إدارة مخاطر الاقتراض المرتبطة بجميع أصولها وأنشطتها وذلك من خلال المراجعة الدقيقة لعناصر المخاطر الخاصة بكل واحد من هذه الأصول، وهناك حاجة لعناية خاصة عندما يدخل المصرف في أنشطة وأصول جديدة، وفي هذا الشأن يجب عمل إجراءات ووسائل رقابة لتحديد المخاطر في هذه الأنشطة والأصول الجديدة، ولا بد أن يكون لدى المصارف الأدوات التحليلية لأنظمة المعلومات لقياس مخاطر الاقتراض في جميع الأنشطة داخل أو خارج الميزانية ويجب أن يكون النظام المتبع قادرا على توفير المعلومات الخاصة لتركيز الأصول وحساسية المخاطر في المحفظة الاستثمارية للمصارف، وان تعالج قضايا المحافظ الاستثمارية المرتبطة بالاقتراض من خلال بيع الديون والمشتقات المالية، والدخول في الأسواق الثانوية لتداول الديون.

كما يجب أن يكون لدى المصارف نظام لمتابعة عمليات الاقتراض الفردية، بما في ذلك تحديد كفاية الاحتياطات والمخصصات والنظام الفعال للرصيد يزود المصرف بمعلومات عن المركز المالي الحالي للمتعاملين معه، حيث يمكن من خلال هذا النظام متابعة التدفقات النقدية المخططة وقيمة الضمان من أجل تحديد وتصنيف الصعوبات المالية المحملة للمقترضين، وفي نطاق متابعة مكونات المحفظة وجودة هذه المكونات بصورة كلية، لا يكفي فقط الاهتمام بتركيز الاقتراض لدى مجموعة محدودة من المقترضين ولكن يجب أيضا النظر في آجال الاقتراض الممنوح.

ومن الضروري أن تقوم المصارف بتطوير النظم الداخلية لتصنيف المخاطر لإدارة مخاطر الاقتراض، ويساعد النظام الجيد للتصنيف في معرفة درجات مخاطر الاقتراض وفي الأنواع المختلفة من التمويل الممنوح وذلك من خلال تقسيم الاقتراض إلى مجموعات حسب درجة المخاطر، وتعتبر التصنيفات الداخلية للاقتراض من الأدوات المهمة في الرصد والسيطرة على مخاطر الاقتراض ذلك أن التصنيفات الدورية تمكن المصارف من تحديد الخصائص

الشاملة للاقتراض الممنوح وتشير إلى أي تدهور في جودة الاقتراض وزيادة المخاطر المرتبطة به حيث يمكن في ضوء ذلك تكييف الرقابة على الاقتراض الذي تزيد مخاطره.

ويجب أن يحصل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للمصرف على تقارير دورية مستقلة وذلك بغرض التأكد من أن هناك سيطرة على مخاطر الاقتراض في حدود الضوابط التي تحددها المعايير الرقابية والإجراءات الداخلية لكل مصرف، ولا بد من وجود آليات المراقبة الداخلية لضمان التقيد بالسياسات الائتمانية وربما تشمل هذه الآليات على إجراء مراجعات دورية لمخاطر الاقتراض لتحديد مواطن الضعف في عمليات إدارة الاقتراض، وبمجرد تحديد الصعوبات الائتمانية يجب أن يكون لدى المصارف سياسة واضحة ونظام لإدارة الاقتراض الذي ينطوي على مشاكل ويجب أن يتوفر للمصارف برامج عمل فعالة لإدارة مخاطر في محافظها الإقراضية⁽¹⁾.

(1) د. عثمان با بكر أحمد ، 2003 إدارة المخاطر – تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية – مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر ط 1 جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2003 ، ص 38 الى 41 .

المطلب الثالث: وسائل الحد من مخاطر القروض:

يتنوع وتتشعب المخاطر المرتبطة بعملية الإقتراض ولذلك فإن البنوك تبذل جهودها بهدف تحديد هذه الأخطار بالنسبة لكل قرض، محاولة التخفيف من أثارها قدر الإمكان وذلك يوضح الضوابط التي تحمي أموال البنك وحقوقه وذلك عن طريق:

- دعم أنظمة العمل.
- الحد من التوسع الائتماني.
- الحصول على الضمانات.
- التأمين على الائتمان.
- نظام تجميع المخاطر الائتمانية.
- اقتسام المخاطر مع الغير.
- تدريب موظفي الائتمان.

أولاً: دعم أنظمة العملة: لا شك في أن الدراسة الواعية للقروض المطلوب منحها من حيث تقييم المركز المالي للمقترض، ومقدرته على الوفاء والغرض من التمويل ومصادر سداده والضمانات المقدمة، هي الأساس في تحلي المخاطر ومحاولة السيطرة عليها، ثم يأتي بعد ذلك عملية متابعة القروض حتى تمام السداد بهدف اكتشاف أية عقبات تؤثر في قدرة الدين على الوفاء واتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن حفاظاً على حقوق البنك.

كما أن نجاح البنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وتنفيذها على نحو مرضي وتفادي أخطاء العاملين بالبنك سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة يرتهن أساساً بسلامة أنظمة العمل وبمدى كفاية الرقابة الداخلية ويتحقق الوصول إلى ذلك عند مراعاة ما يلي:

* تحديد اختصاصات اعتماد التسهيلات الائتمانية بدقة

* تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية انجاز عملية بكفاءة حلقاتها في يد شخص واحد.

* وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل معه اكتشاف أي أخطاء أو تلاعب بطريقة تلقائية.

* الاحتفاظ بسجلات وملفات ائتمانية منظمة والعمل على تجديد الاستعلامات عن المدينين بصفة دورية.

* المراجعة المستمرة لمراكز المدينين والضمانات لدى تنفيذ القروض وفقاً للشروط الصادرة في شأنها.

ثانيا: الحد من التوسع الائتماني:

يسعى التوسع الائتماني إلى تحقيق المزيد من الربح كما يحمل التوسع الائتماني مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توفرها وعدم تعريض البنك لمخاطر نقص السيولة.

ومن ثم على البنك أن يضع لنفسه حدود قصوى لقروضه أخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة الأجل على نحو يحقق تخفيف المخاطر التي ترتبط لأجل استحقاق القروض.

كما يجب وضع حد أقصى للقروض الممنوحة لعميل واحد للحد من المخاطر المرتبطة بالمقترض ذاته مع مراعاة تنويع الضمانات المقبولة للحد من المخاطر المرتبطة بالضمان وكذلك عدم التركيز في تمويل أنشطة اقتصادية معينة⁽¹⁾.

ثالثا: الحصول على الضمانات:

يطلب البنك من المقترض أن يقدم ضمانات لتدعيم مركزه المالي فقد يرى انه بالرغم من قدرة المنشأة على تحقيق الربح و نجاحها في أعمالها إلا أن رأس أعمالها غير مناسب مع حجم نشاطها ومن يشترطك البنك أن يقدم العميل ضمانا مناسباً حتى يكون جديراً بمنح القرض.

وتأخذ هذه الضمانات صوراً مختلفة: الضمانات العينية كرهن عقاري أو رهن أوراق مالية أو رهن بضاعة.... الخ، ومن الضمانات الكفالات الشخصية بكفالة احد الشركاء⁽¹⁾.

(1) لبصير ثريا ، 2014 تسيير مخاطرة عدم سداد القروض في البنوك التجارية - ، مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة ماستر - كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة المسيلة - الجزائر، ص ، 55، 56، 57.

رابعاً: التامين على الضمانات:

تحاول البنوك تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين والتي قد تنتج عنها هلاكها جزئياً أو كلياً، ومن أمثلة التامين على الضمانات التامين على الممتلكات ضد خطر الحريق، السرقة، خيانة الأمانة، والتلف.... الخ.

لذلك تطلب البنوك من المقترضين التامين على هذه الضمانات ويكون المستفيد هو لبنك أو يقوم البنك بنفسه بالتامين على هذه الضمانات وتحميل المقترض قيمة الأقساط.

كما تقوم البنوك بالتامين على مبانيتها ومخازنها وخزائنها لحماية الضمانات المقدمة من العملاء وحماية نفسها من الخسائر التي قد تصيب هذه الأصول المرهونة لصالحها.

خامساً: التامين على الائتمان: ويأخذ هذا التامين عدة صور منها:

1-التامين ضد إفسار المدينين:

حيث تقوم البنوك بإقراض العملاء مقابل الفواتير والديون المستحقة لهم، وقد تطلب مقابل ذلك تقديم العميل وثيقة تامين لصالح البنك لتغطية مخاطر عدم سداد تلك الديون، وتقوم شركات التامين بإصدار نوعين من الوثائق:

* وثيقة شاملة لتغطية جمع عمليات بيع الأجل التي يفقدها المؤمن له مع كافة المشترين.

* وثيقة تامين تغطي حسابات مدينة معينة⁽¹⁾.

2-التامين على الكمبيالات:

تقوم شركات التامين بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات الآتية المخصوصة لدى البنك أو المقدمة له كضمان لقرض، وتصدر هذه الوثائق بناء على طلب المقترض ولصالح البنك الذي قد يشترط تقديم مثل هذا الضمان-المخاطر التي تنجم عن عدم السداد والتي تنتقل في هذه الحالة إلى شركة التامين الضامنة.

(1) لبصير ثريا ، نفس المرجع ، ص ، ص، 57، 85.

3-التأمين على ائتمان التصدير:

ويهدف هذا النوع من التأمين لتغطية المخاطر التي يمتد نطاقها إلى خارج حدود الدولة التي تصدر فيها الوثيقة والتي ترتبط بالبضائع المصدرة أو بالأعمال المنفذة في دولة أخرى. ونظرا لان البنوك تقوم بتمويل الصادرات فإنها ترحب بوجود وثيقة تؤمن المصدر ضد المخاطر الناتجة عن عدم الدفع الناشئ عن إعسار المستورد أو إخضاعه لقيود حكومية. وتقوم الحكومات في كثير من الدول بإنشاء هيئات حكومية أو شبه حكومية متخصصة في هذا النوع من التأمين كإجراء يدعم تنمية صادراتها. ومثال على ذلك هيئة تنمية الصادرات البريطانية وتقوم هذه الهيئة بإصدار وثائق التأمين تغطي المخاطر التالية:

* إفلاس المستورد.

* عدم السداد بسبب العيوب في البضائع.

* تأجيل السداد.

* الإجراءات الحكومية التي تعوق تنفيذ العقود.

* قيود تحويل النقد بموجب قوانين دولة المستورد بما يمنع السداد.

* الحروب الأهلية والثورات خارج دولة المصدر مما يؤثر على عدم السداد.

* إنهاء عقد التوريد في احد مراحل أو عدم وفاء المستورد للالتزام⁽¹⁾.

(1) لبصير ثريا ، نفس المرجع ، ص ، ص، 57، 58.

4- نظام تجميع مخاطر الائتمان:

قد تقدم البنوك تسهيلات ائتمانية لبعض العملاء بما يتجاوز مقدرتهم المالية وذلك لعدم معرفة هذه البنوك التزامات هؤلاء العملاء تجاه البنوك الأخرى، لذلك اتجهت النظم المصرفية في كثير من الدول إلى إيجاد نوع من التعاون بين البنوك يتمثل في إنشاء هيئة مركزية تقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عليها كل مقترض من الجهاز المصرفي وموافاة باقي البنوك بهذه المعلومات.

5- اقتسام المخاطر مع الغير:

وذلك عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عدد كبير من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى ومن ثم يتقاسم البنك مخاطر القروض معها بدلا من تحملها بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته.

ومن الأمثلة على ذلك القروض المشتركة التي يقدمها عدد من البنوك والمؤسسات المالية حيث يقدم كل بنك حصة من هذا القرض كبير الحجم تتماشى مع ظروفه وسياساته الائتمانية، وذلك لتلافي المخاطر التي تنجم عن تصدي بنك واحد لتمويل قرض كبير الحجم، فالمخاطر تقل بطبيعة الحال إذا ما وزع البنك القرض الواحد على عدد من المقترضين متنوع أنشطتهم وتفاوتت ظروفهم.

6- تدريب موظفي الائتمان:

إن قلة خبرة موظفي الائتمان وعدم تدريبهم و توجيههم الصحيح قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية بدون إجراء دراسة كاملة صحيحة عن أوضاع الحاصلين عليها مما ينتج عنه ارتفاع في القروض الهالكة في البنك وحتى يتجنب البنك ذلك يقوم موظفو الائتمان على كيفية إجراء التحليلات المالية بالشكل المطلوب وأصول الاستفسار الجيد واخذ أكبر قدر من المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب⁽¹⁾.

(1) لبصير ثريا، نفس المرجع، ص، ص، 60، 61.

7- قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة:

فكلما قصرت مدة التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك كلما انخفضت المخاطر وكلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان أكثر، فالقروض طويلة الأجل قد لا توحى بالاطمئنان لدى إدارة البنك وذلك لان كثيرا من الظروف الاقتصادية قد تتغير أثناء الفترة الطويلة، فالدورات التجارية والصناعية قد تتقلب عدة مرات، وظروف المنافسة قد تختلف كثيرا بعد هذه الفترة الطويلة، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالتغيرات والتطورات التكنولوجية.⁽¹⁾

(1) لبصير ثريا، نفس المرجع، ص، ص، 60، 61.

خاتمة:

يحتل الإقتراض المصرفي أهمية بالغة ضمن النظام المصرفي و المنظومة الإقتصادية التي يستند إليها ، و على هذا الأساس وحتى تأتي نتيجة وظيفة الإقتراض مطابقة لهذا الدور المتعاضم، لابد ان تكون عملية منح القروض وفقا لآليات و اجراءات و دراسات محكمة و دقيقة من قبل مصلحة القروض، ومع ذلك فعمليات منح القروض تكتنفها وضعيات مخاطرة كثيرة التنوع ، بل ان الخطر فيها يكاد يكون فرضية اساسية ، سواء ارتبط ذلك الخطر بظروف و عوامل تتعلق بالمقترض او بالنشاط الذي يزاوله او بطبيعة العملية المطلوب تمويلها ، و رايانا ان البنوك تسعى دائما لتجنب حدوث هذه المخاطر لكن لا يستطيع يل يقوم بقدر الإمكان من التخفيف و التقليل منها لأن تجنبها يعني عدم قيام البنك بنشاطه الرئيس الآ وهو منح القروض .

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي العام للمؤسسة العمومية
الاقتصادية.

مقدمة:

تشكل المؤسسات العمومية الاقتصادية الإدارة الفعالة للقيام بعملية التنمية في القطاع الاقتصادي العام، وتعبّر عن تطور وظيفة الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في شتى الميادين خاصة منها القطاع الاقتصادي وذلك استجابة لتلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته، وتبقى المؤسسات العمومية الاقتصادية الوسيلة الفعالة في تنفيذ السياسة الاقتصادية المتعبة مهما اختلفت أساليب تنظيمها على قواعد تسييرها.

يؤكد الواقع الاقتصادي حالياً على أكثر من أي وقت مضى عن عدم إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية بواسطة قرارات سياسية أو بصفة مركزية، بل إن نقطة الارتكاز البارزة التي تملك مفتاح حل المشكلة، مشكلة عدم تحقيق التنمية الاقتصادية هي المؤسسة الاقتصادية بنوعها العام على الخاص .

المبحث الأول: مفاهيم العامة حول المؤسسة العمومية الاقتصادية:

باعتبار المؤسسة العمومية الاقتصادية نواة كل اقتصاد ومحرك كل نهضة اقتصادية فقد أخذت الاهتمام الأكبر من السلطات والقائمين على الشؤون الاقتصادية، وذلك لتلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته، وتبقى المؤسسة العمومية الاقتصادية الوسيلة الفعالة في تنفيذ السياسة الاقتصادية المتبعة مهما اختلفت أساليب تنظيمها وقواعد تسييرها ورقابتها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية.

إن محاولة البحث عن مفهوم المؤسسة العمومية الاقتصادية يجرنا حتماً ما إلى التطرق إلى:

أولاً- تعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية:

تعرف المادة رقم 5 من قانون 88-01 بتاريخ 88/01/12 المؤسسات العمومية الاقتصادية بأنها شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية، تملك الدولة أو الجماعات المحلية فيها بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة جميع الأسهم أو جميع الحصص ومن هذا يمكن توضيح ما يلي:

1- حق ملكية الأسهم للدولة:

تمتلك جميع الحصص والأسهم في الشركة ويتجلى ذلك عن طريق عقود إنشاء المؤسسات والقوانين الأساسية لها، وكذا الأهداف الطويلة الأجل، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة وتوزيع الأرباح.

ويمكن عن طريق حق ملكية الأسهم الإعلان عن حل المؤسسات، ورفع وتخفيض رأس المال وطرح الأسهم للبيع أو شراء أخرى⁽¹⁾.

2- حق الإدارة:

يملك مجلس الإدارة في إطار الأهداف المسطرة حق مراقبة النتائج وحق تعيين وإقالة الرئيس المكلف بالإدارة.

وبهذا يصبح مجلس الإدارة من صلاحيته تحديد الآفاق متوسطة الأجل للمؤسسة وكذا تطورها وتهيئة المحيط لها.

وبهذا يعتبر مجلس الإدارة العنصر المهم في تنظيم المؤسسة إذ يراقب نتائج المؤسسة مع الأهداف المسطرة.

(1) ط عثمانى، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، المؤسسة العمومية والاقتصادية واقتصاد السوق دراسة حالة دراسة حالة الشركة الوطنية للبناءات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص، ص، 74، 75.

3-حق الاستغلال:

إن صلاحية إعداد البرامج والبحث عن أنجع السبل ووضع إستراتيجية المؤسسة من صلاحية مجلس الإدارة.

فالتسيير اليومي أو تسيير الاستغلال يعني حق المدير العام أو رئيس المدير العام بتسيير وتنمية نشاطات المؤسسة تحت الرقابة المستمرة لمجلس الإدارة وهو ما يستلزم وضع إستراتيجية ومخططات وبرامج تسمح للإدارة العامة بأن تتفاعل مع الظروف الاقتصادية الطارئة ، وذلك عن طريق قرارات صارمة ومراقبة فعالة لدورة الاستغلال.

4-التنظيم:

يتكون الجهاز التنظيمي للمؤسسة العمومية الاقتصادية من:

4-1-الجمعية العامة للمساهمين:

وتتكون من جميع مساهمي المؤسسة العمومية الاقتصادية المتمثلة في الدولة والتي تمارس مهمتها عن طريق صناديق المساهمة. و تقوم الجمعية العامة للمساهمين بوظائف متعددة بالشؤون الإدارية كالتوزيع على الشرك، و تعيين الأجهزة الإدارية، بالشؤون المالية كمناقشة الميزانية، حسابات الجرد، الاستغلال والأرباح والخسائر وتعديل رأس مال المؤسسة العمومية الاقتصادية (1).

4-2- جهاز الإدارة (مجلس الإدارة):

ويتكون من اثنين من أعضائه من ممثلين عن العمال و الباقي من الجمعية العامة.

ومن اختصاصات مجلس الإدارة ممارسة كل السلطات العادية بالتصرف حسب موضوع الشركة، ثم متابعة و مقارنة النتائج، وتحديد إستراتيجية العمل ضمن محيطها مع مراعاة السلطات المستندة لها صراحة في القانون بجمعية المساهمين.

كما أن له مسؤولية في إطار السياسة الصناعية، التجارية والمالية، وكما يقوم بإعداد الإستراتيجية المتوسطة المدى للمؤسسة.

(1)ط عثمانى، نفس المرجع ص ، ص ، 75، 76.

4-3- جهاز التسيير:

وهو يشمل إما المدير العام أو الرئيس المدير العام وهناك إمكانية وهي أن يكون رئيس مجلس الإدارة. فمن مهام المدير العام إبرام وتقديم العقود والاهتمام بكل الشؤون المالية والمصرفية والإدارية بحيث لا تتعارض مع مجلس الإدارة.

4-4- تنظيم الرقابة:

إن ترسيخ استغلالية المؤسسات العمومية تستلزم روح المسؤولية. فالمؤسسة يجب عليها أن تتدخل وتسير في إطار القانون الأساسي وفقا للقانون المعمول به وذلك في إطار الخطة وحدودها.

لذلك فإن الرقابة لها أهمية كبرى. فهي تعني مراقبة الأعمال و المهام و توزيع العمل على جميع أعضاء المؤسسة، فإعطاء عملية التنظيم حقها يبدأ من المراقبة الداخلية والدائمة لكل مراحل العملية الإنتاجية، مع إعطاء المراقبة الخارجية (محافظ الحسابات) أهمية من أجل تصحيح وتنظيم الحسابات⁽¹⁾.

4-5- علاقة المؤسسة العمومية بالبنوك:

تتجسد العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والدولة عن طريق صناديق المساهمة والتي استبدلت فيما بعد بالشركات القابضة وهو ما سنتحدث عنه لاحقا.

أما العلاقة بين المؤسسة العمومية الاقتصادية والبنك التجاري فهي تختلف اختلافا كبيرا، عن تلك العلاقة التي كانت سادة في الفترة السابقة.

فميكانيزمات تحرير الاقتصاد والأطر التنظيمية الجديدة، أعطت للبنوك دورا أكثر فعالية وباعتبارها مؤسسات تجارية فقد أصبحت تتعامل بمنطق المرودية، وتعالج الملفات المقدمة إليها معالجة اقتصادية ومالية، فهو يراعي بذلك عاملي المرودية والمخاطرة، إذ أضحت البنوك تتحمل مسؤوليتها سواء كانت النتائج إيجابية أو سلبية.

(1) ط عثمانى، نفس المرجع ص ، ص ، 77، 78.

ويمكن توضيح التحولات الجديدة التي تربط المؤسسة بالبنك فيما يلي:

- تراقب البنوك المؤسسات الاقتصادية من أجل استرداد قروضه.
- يمكن للمؤسسة أن تختار البنك الذي تراه مناسباً والذي يتلاءم مع سياستها، وهذا ما كانت مجبرة على تركيز عملياتها في بنك محدد ومعين.
- تمول البنوك استثمارات المؤسسات بعد دراسة الملفات التي تقدمها المؤسسة والتي تحتوي على تفاصيل محاسبية ومالية وتقنية و جبائية وأخرى ضريبية.
- من حق البنوك اختيار الزبائن التي ترى فيهم شروط الاقتراض متوفرة (1).

(1) ط عثمانى، نفس المرجع ص ، ص ، 79.

ثانيا- خصائص المؤسسة العمومية الاقتصادية :

- إن غياب التعريف الأكاديمي الموحد للمؤسسة العمومية جعل الكثير من الباحثين والمختصين في المجال يهتمون أكثر بتقديم الخصائص المشتركة للمؤسسات العمومية الاقتصادية حتى يتمكنوا من الخروج من مأزق التعريف ومن بين الخصائص الرئيسية المميزة لمفهوم المؤسسة العمومية يمكن أن نذكر:

1- حصر مجال نشاط المؤسسات العمومية في الأنشطة الاقتصادية السوقية .

- لقد حصر القانون رقم 01/88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية مجال نشاط المؤسسات العمومية الجزائرية في الأنشطة الاقتصادية السوقية حين أضاف منه صفة الاقتصادية في تسميتها من جهة وحين ميزها من الهيئات العمومية المكلفة بتسيير الخدمات العمومية، وعن الجمعيات والتعاونيات الأخرى من جهة أخرى :

وللتمييز الدقيق بين الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية لجأ النظام الأوربي للحسابات الاقتصادية المدمجة إلى وضع الميكانيزمات التالية :

- يعد إنتاج السلع إنتاجا سوقيا دائما.

- يعد إنتاج بعض الخدمات إما سوقيا دائما، أو غير سوقيا دائما عن طريق الاتفاقات.

-يعد إنتاج الخدمات الأخرى:

✓ **إنتاجا سوقيا:** إذا كانت موارد الوحدة الإنتاجية تأتي أغلبها (59% فأكثر) من المورد الإجمالية الجارية من بيع المنتج ، مهما كانت التسمية المعطاة لسعر البيع .

✓ **إنتاجا غير سوقيا:** إذا كانت موارد الوحدة الإنتاجية تأتي في أغلبها من موارد غير ناتجة عن بيع المنتج (تحويلات عمومية)⁽¹⁾.

(1)يونس يوسف، 2013 اكااديمية العلوم التجارية-تخصص مالية ومحاسبة-مستقبل المؤسسات العمومية الاقتصادية في النسيج الإقتصادي الجزائري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، ص، 11، 12.

2- وجوب الخضوع الكامل لمراقبة السلطات العمومية :

إن مفهوم الرقابة من الناحية الاقتصادية هو أنها عمليات يمكن بواسطتها التأكد من مدى تحقيق الأهداف المسطرة في الوقت المناسب.

وهي عملية قياس الإنجاز المحقق وفقا للأهداف المرسومة ومقارنة ما حصل وفقا لما كان متوقعا حدوثه.

ويرى (ELIR COHIN) أن مراقبة المؤسسات تعني التحقيق المؤدي إلى اكتشاف حالات: السرقة والإبلاغ عنها، التزوير، وتبذير موارد وطاقات المؤسسة كما يمكن أن يكون لها بعد أكثر إيجابية حين تستعمل كمرجع يسمح لمتخذ القرار التحكم في السيرة الجيدة للمؤسسة.

في حين يقوم (G.STEFFANI) مفهومه للمراقبة من خلال التفرقة الواجب مراعاتها عند الحديث عن المراقبة من الناحية هي مجموع الإجراءات التي تتخذها هيئة اتجاه نشاطات منظمة أخرى، بغرض التحقيق من موافقة سيرورتها للمعايير والمبادئ التي تحكم النشاط، أما من وجهة النظر الاقتصادية فالمراقبة يجب أن توجه بالأساس إلى عملية التسيير والإطارات، حتى يستطيع التأكد من مدى تحقيق المؤسسة العمومية الاقتصادية للأهداف التي وضعت من أجلها، وبعبارة أخرى يجب أن تتماشى التقنيات وأهداف المراقبة مع استقلالية كل مؤسسة في تنفيذ، إذ يمكن أن نقيم و نراقب قرارات التسيير والإدارة بمغزل عن الظروف التي اتخذت فيها لأنها في الغالب قرارات أنية متكيفة مع ظروف السوقية .

3- خدمة الصالح العام:

إن البحث في الظروف التاريخية لنشأة أي مؤسسة عمومية اقتصادية في العالم، سواء في الدول الرأسمالية أو الدول الاشتراكية، يبين أن الدول تنشئ المؤسسات العمومية الاقتصادية من أجل خدمة الصالح العام للفرد والسلطات العمومية، وقد اختلف النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي في حدود نطاق الصالح العام الذي يجب أن تتكفل به المؤسسات العمومية، ولذلك يجب أن يترك المبادرات الفردية والمؤسسات الخاصة (1).

المطلب الثاني: أبعاد المؤسسة العمومية الاقتصادية

أولاً- البعد الاقتصادي:

يمثل المهمة الأولى التي توكل للمؤسسة في إنتاج السلع والخدمات، فعلى المؤسسة أن تستعمل عناصر إنتاج لا تكون لها نفس الوظيفة ولا نفس فترة الحياة فقطعة الأرض مثلاً: تستعمل وتقوم لفترة طويلة، أما المعدات والأدوات تستعمل في إنتاج كمية معتبرة من السلع والخدمات تعوض في فترة زمنية محددة للاستعمال، أما المواد الأولية فهي تستهلك خلال فترة الإنتاج ويجب تحديدها في كل مرة .

إذن فإن عملية التفريق بين عناصر الإنتاج تتم على أساس فترات الاستعمال، فبعضها يستعمل لفترة طويلة وأخرى لا تستعمل إلا لمرة واحدة فقط في عملية الإنتاج وسيورته إذن الأولى تسمى الأصول الثابتة وتمول بقروض متوسطة وطويلة الأمد أما الثانية فتسمى أصول جارية وتمول بقروض قصيرة الأجل .

(1) يونس يوسف، نفس المرجع ، ص، 13.

ثانيا- البعد المالي

للحصول على وسائل الإنتاج على المؤسسة أن تكون لديها موارد، وعلى العموم أموال المالكين لا تكون كافية لذلك فهي مضطرة للاقتراض من هيئات مالية أو من الخواص فيكون أمامها نوعين من المصادر:

- تلك العائدة للمالكين متمثلة في الأموال المساهم بها بالإضافة إلى الأموال المتأتية من الأرباح الغير موزعة فهي تشكل مع الأموال الخاصة.
- و أخرى من هؤلاء الذين يدفعون أموال (مؤجري الأموال) متمثلة في:
 - ديون متوسطة وطويلة الأجل التي تسترد في فترة أكثر من سنة عادة.
 - ديون قصيرة الأجل مستحقة خلال سنة .

بالإضافة إلى هذه الموارد فان المؤسسة يمكن أن تتحصل من الموردين على فترات تأجيل السداد تسمح بإلغاء تلك الأموال في الدورة الإنتاجية لوقت إضافي⁽¹⁾.

(1) احلام مخبي ، 2007، 2006، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك ، دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرق مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير ، في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة – ص، ص، 18 ، 19 .

ثالثا- البعد الإنساني:

يحتل العنصر البشري مكانة هامة تؤدي إلى نجاح المؤسسة، حيث يكون ذلك لو توفرت المهارات التقنية والمهنية لمسيري المؤسسات، حيث يكون هناك أشخاص مختصون ذوي كفاءة في المجال الذي تنشط فيه المؤسسة، والذي تود أن تستثمر فيه وتكون لديهم النظرة البعيدة والمستقبلية والتي تمكنهم من تقدير المشاكل والمخاطر والتي يمكن أن تواجهها المؤسسة، حيث يعملون على التقليل من تقايبها (1).

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات العمومية الاقتصادية.

تصنف المؤسسات حسب عدة معايير تتمثل في:

أولاً: حسب الشكل القانوني .

في هذا الإطار يتم التصنيف من الناحية القانونية، وبالتالي يطلق على مصطلح المؤسسة مصطلحا آخر ألا وهو الشركة، ويساهم شخصان أو أكثر بتوظيف أموالهم داخل الشركة مع تحمل المسؤولية المتأنية من وراء هذا التوظيف، وتقبل النتائج سواء كانت أرباحا أو خسائر، وتقسّم الشركات حسب هذا المعيار إلى شركات الأشخاص وشركات الأموال(2).

1- شركات الأشخاص :

وهي الشركات التي تكون فيها الخطر بتوظيف الأموال غير محدودة، وتقوم عادة بين مجموعة صغيرة من الأشخاص تجمعهم الصداقة والمعاملة الحسنة والسمعة الجيدة والثقة المتبادلة، ولهذا تكون للاعتبارات الشخصية فيها المقام الأول ويكون للشريك محل اعتبار وأهمية في تكوين الشركة، ويكتسب كل شريك في هذه الشركات صفة التاجر ويكون متضامنا مسؤولا في كل أمواله الخاصة ومنتظر لمختلف الشركات المصنفة ضمن هذا النوع نذكر منها :

(1) احلام مخبي ، نفس المرجع ص، 19 .

(2) احلام مخبي ، نفس المرجع ص، 24 .

1-1- شركة التضامن:

في هذا النوع من الشركات يكون أكثر من شريك وجميع الشركاء يأخذون صفة التاجر ويتسم هذا النوع من الشركات بالطابع الشخصي والتضامني للشركاء، وهم مسؤولون مسؤولية غير محدودة بالتضامن عن ديون الشركة، كما تحل الشركة لحظة وفاة أحد الشركاء أو بفقدان أهليته التجارية أو بانسحابه من الشركة ما لم ينص على خلاف تلك في قانونها الأساسي .

1-2- شركة التوصية البسيطة:

وتشمل فئة الشركاء المتضامنين وهم الذين يحق لهم إدارة الشركة، مسؤولون بصفة شخصية و بوجه التضامن عن ديون الشركة مسؤولية غير محدودة، وفئة أخرى ألا وهي فئة الشركاء الموصون وهم الذين يقدمون جزءا فقط من رأس المال وتحدد مسؤوليتهم بقدر الحصة التي ساهموا بها⁽¹⁾.

1-3- شركة المحاصة :

هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر للمساهمة في مشروع اقتصادي معين، عن طريق تقديم حصة مالية بهدف اقتسام ما يحققه المشروع، سواء كانت أرباح أو خسائر دون أن يتم إشهارها، أي أن وجودها منحصر بين المتعاقدين وغير معدة لإطلاع الجمهور عليها.

(1) احلام مخبي ، نفس المرجع ص، 24 .

2- شركات الأموال:

تقوم هذه الشركات على الاعتبار المالي، وليس على أساس شخصية الشركاء المكونين لها وتكون مسؤولية الشريك فيها بمقدار ما يملكه في الشركة وهي تصنف إلى عدة أنواع:

2-1- الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

تتكون هذه الشركة من شركاء يقدم كل منهم حصة من رأس مالها، ومسؤولية كل شريك تتحدد بمساهمته ولا يتحمل الخسائر إلا في حدود ما قدمه من حصص، ولا يمكن أن تتعدى إلى أمواله الخاصة، ينقسم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية القيمة وغير قابلة للتداول، تقدر قيمة كل حصة بـ: **100 دج** ولا يمكن أن تقل عن ذلك، أما قيمة مجموعة الحصص المكونة لرأس مال الشركة فلا يجب أن تقل عن **100.000 دج**.

2-2- شركة المساهمة:

وهي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر مساهمتهم⁽¹⁾.

2-3- شركة توصية بالأسهم:

تتكون هذه الشركة من شركاء متضامنين لهم المسؤولية المطلقة، وشركاء موصيين كما هو الحال بالنسبة لشركة التوصية البسيطة، وتعيين الاسم التجاري لا يتضمن اسم أحد الشركاء الموصيين الذين تكون لهم المسؤولية المحدودة بقدر ما ساهموا به من رأس مال الشركة وتكون هذه المساهمة في أشكال أسهم بقابليتها للتداول.

(1) احلام مخبي، نفس المرجع ص، 25.

ثانيا: تصنيف المؤسسات بحسب الحجم :

يكون للحجم في هذا النوع من المؤسسات تأثير كبير على طبيعة التنظيم وعلى نمط العلاقات بين الإدارات، فالمؤسسات ذات نفس الحجم يكون لها سلوك تنظيمي متماثل ويمكن الاعتماد على المعايير التالية:

1-عوامل الإنتاج: تتمثل في رأس المال الاجتماعي وأصول المؤسسة وعدد العمال.

2-حجم النشاط: يعبر عليه بحجم الإنتاج ورقم الأعمال.

3-عامل المردودية: يعبر عنه بالقيمة المضافة وحجم الأرباح المحققة، ويعتبر معيار عوامل الإنتاج من أهم المعايير لإبراز حجم المؤسسة عن طريق عدد العمال فيمكن تصنيف المؤسسات حسب العنصر إلى مايلي:

3-1-المؤسسات المصغرة (المصغرة جدا TPE): هو الصنف الأكثر انتشارا في اغلب اقتصاديات الدول ويتراوح عدد العمال في هذا النوع من المؤسسات بين 1 و 9 عمال.

3-2-المؤسسات الصغيرة (PE): يتولى فرد واحد إدارتها والمالك يكون في اغلب الأحيان هو المدير وتكون في شكل مؤسسات عائلية بسيطة في هيكلها التنظيمي وتستخدم طرق تسيير بسيطة غير معقدة يتراوح عدد أفرادها من 10 إلى 49 عاملا⁽¹⁾.

3-3-المؤسسات المتوسطة (ME): لا يقل هذا الصنف عن سابقه بالنسبة للنشاط الاقتصادي، و يتراوح عدد أفرادها من 50 إلى 499 عاملا وتتعرض لمشاكل ناتجة في غالب الأحيان عن عدم الدراية الكافية لملاكها بمبادئ علوم التسيير، كذلك تجد صعوبة مالية ناشئة عن عدم قدرتها على الحصول على الأموال الكافية لإدارة أنشطتها.

(1)احلام مخبي ، نفس المرجع ص، 25، 26 .

3-4- المؤسسات الكبيرة : تستعمل هذه المؤسسات يدا عاملة تتراوح بين 500 إلى 900 عاملا تساهم بقسط كبير فيها يخص رقم الأعمال المحقق، و لها دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي بالخصوص من خلال ما تقدمه سواء على المستوى الوطني أو الدولي كالمجمعات الاقتصادية الكبيرة، حيث أن المجمع لا يمثل مجموعة من الشركات تربطها علاقات مالية واقتصادية تقوم الشركة الأم أو شركة القابضة بالرقابة على باقي الشركات الأخرى، والشركات متعددة الجنسيات حيث أن الشركات الواحدة لها عدة فروع في البلدان المختلفة .

3-5- المؤسسات الكبيرة جدا: يوجد هذا الصنف في البلدان المتطورة و تضم أكثر من 10000 عامل.

ثالثا-تصنيف المؤسسات بحسب النشاط الممارس :

يكون تصنيف المؤسسات بحسب النشاط الأساسي الممارس الموافق لطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة ويعرف القطاع على انه مجموعة المؤسسات التي تمارس نفس النشاط الأساسي على خلاف الفرع الذي يتطرق لإنتاج نفس النوع من المنتجات من طرف المؤسسات معينة. وتقسم المؤسسات بحسب هذا المعيار إلى ما يلي (1).

1-مؤسسات القطاع الأول (المناجم) :

يشمل هذا القطاع المؤسسات الفلاحية التي تقوم باستثمار الأراضي واستصلاحها بغية زيادة إنتاجية الأرض وتقديم ثلاثة أنواع من المونتاجات الإنتاج نباتي (الحبوب والخضراوات) إنتاج حيواني (لحوم وألبان) إنتاج سمكي، وكذا المؤسسات الإستخراجية (المناجم)، فيلاحظ أن المؤسسات هذا القطاع يرتبط إنتاجها بالطبيعة بطريقة مباشرة .

2- مؤسسات القطاع الثاني :

يشمل هذا القطاع كافة المؤسسات الصناعية التي تحول الموارد الأولية عن طريق عملية التصنيع إلى منتجات نهائية وكذلك منشآت الأشغال العمومية.

(1) احلام مخبي ، نفس المرجع ص، 27 .

3- مؤسسات القطاع الثالث :

يشمل هذا القطاع كافة المؤسسات الخدمية التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل الجامعية، المستشفيات والمؤسسات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين، إضافة إلى المؤسسات التجارية التي تقوم بالنشاط التجاري الذي يتمثل في شراء المنتجات النهائية وإعادة بيعها دون تحويلها .

ويشار إلى انه توجد مؤسسات الاتصالات والإعلام الآلي التي يمكن تصنيفها ضمن القطاع رابع.

رابعاً: تصنيف المؤسسات حسب الملكية :

تصنف المؤسسات طبقاً لهذا المعيار حسب طبيعة ملكية الرأس المال، ويقصد بذلك الجهة المالكة وهي المؤسسات الخاصة، المؤسسات العمومية والمؤسسات المختلطة.

1-المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأشخاص الخواص (1).

2-المؤسسات العمومية:وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة أو الجماعات المحلية، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة هذه المؤسسات مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفقاً للقوانين العامة لها ولا يحق لهم إغلاقها أو بيعها إلا إذا وافقت على ذلك.

(1) احلام مخبي ، نفس المرجع ص، 27 ، 28.

3- المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة والقطاع الخاص معا، الشركة المختلطة هي الشركات التي تمتلك جزء من رأس مالها (غالبا لا يقل عن 51%) والباقي يملكه المواطنون والخواص (1).

(1) احلام مخبي ، نفس المرجع ص، 28.

المبحث الثاني: مراحل تطور المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية وأفاقها المستقبلية.

لقد أثبتت التجربة أن الطريق نحو التنمية الاقتصادية يمر حتما عبر المؤسسة الاقتصادية الفعالة، وذلك من خلال التحكم في كفاءتها الإنتاجية، وفي الحقيقة أن البحث عن فعالية والتحسين الدائم للأداء يمثل المحور الأساسي الدافع الرئيسي إلى تطور المؤسسة ومواكبتها لتكيفات المحيط، وفقا لهذا المنطق عرفت المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية تحولات عميقة عبر عدة مراحل.

المطلب الأول: مرحلتا التسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي:**أولا: المرحلة الأولى: مرحلة التسيير الذاتي 1962-1970**

لقد بدأت المؤسسة العمومية الاقتصادية تطورها القانوني من التسيير الذاتي، الذي كان تبنيه نتيجة للوضعية التي كانت تشهدها الدولة الجزائرية والتي تميزت بسياسة اقتصادية غير واضحة المعالم، ثم اتجهت الدولة نحو الإصلاح من خلال التسيير الاشتراكي.

أولا المرحلة الأولى مرحلة التسيير الذاتي-1962-1970 غداة حصول الجزائر على استقلالها السياسي، لم تكن هناك صناعة جزائرية على الاطلاق، ففي غياب تعليم اقتصادية ملموسة كان على القيادة السياسية ان تترجم اهتماماتها الاساسية من خلال تدخلها في توظيف المتواجدة انذاك وخلق جهاز اداري قادر على التكلف والتاقلم والايديولوجية الرسمية للحكومة، حيث تجسدت هذه الايديولوجية من خلال بيان اول نوفمبر 1954، ومؤتمر الصومام 1956، وبرنامج طرابلس 1962 ميثاق 1964 والمتمثلة في كون حزب جبهة التحرير الوطني يسعى تحقيق مهام واهداف الثورة الديمقراطية والشعبية وبناء مجتمع اشتراكي في الجزائر.

فكانت تجربة التسيير الذاتي الصناعي والفلاحي التي تعد وليدة الظروف التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقرار مباشرة، فبعد مغادرة المعمرين الاوروبيين للتراب الوطني، تركوا وراءهم العديد من المؤسسات المخربة والالات المعطلة، حتى الوثائق والمستندات لم تسلم وطالها بدورها الحرق والاتلاف، مما ادى الى تعطل دورة الانتاج لكن لم تنثنى هذه الأوضاع والصعوبات من عزيمة العمال والفلاحين الجزائريين الذين تحركوا بصورة تلقائية وعفوية وقاموا بتسيير هذه المؤسسات فماكان من السلطات السياسية وقتها الا تزكية هذا النوع من الادارة.

فتم تطبيق نظام التسيير الذاتي بمقتضى مرسوم 22 مارس 1962، على الوحدات الصناعية والزراعية في حقيقته لم يكن تطبيقا لايديولوجية واضحة المعالم مسبقا بقدر ما كان امرا واقعيا املته مجموعة من العوامل أبرزها ظاهرة الاملاك الشاغرة، التي برزت كنتيجة للهجرة الجماعية للاروبيين بعد استقلال الجزائر.

و في السنوات الممتدة ما بين (1965-1970) اخذت الجزائر منحرجا جديدا نظرا لاجداث جوان 1965، حيث شاع في هذه الفترة استعمال مفهوم الشركة الوطنية خاصة بعد التوسع في سياسة التأميم وامتصاص المؤسسات الصغيرة المسيرة ذاتيا من طرف الشركة الوطنية. و الجدير بالذكر ان الشركات الوطنية هي شركات حكومية و ان عملية التسيير والادارة ترجع لاعوان الدولة الذين تم تعيينهم بمقتضى مرسوم وزارى. المراجعة خلال هذا العقد هو وجود نظامين لادارة و تسيير الوحدات الاقتصادية : نظام التسيير الذاتي للاملاك الشاغرة ، ونظام الدواوين الوطنية (1).

1- نتائج الفترة الأولى :

-وما يمكن استنتاجه في هذه الفترة الأولى هو صياغة الأهداف العامة لإستراتيجية التنمية الوطنية، وتوفير الأرضية الصلبة لقيامها في الواقع وذلك من خلال ما يلي:

1-1 التوسع في عمليات التأميم للاحتكارات الأجنبية وخاصة في المجال الصناعي باعتباره المتعامل الرئيسي لعملية التصنيع المستهدفة آنذاك.

1-2- بعث مؤسسات وطنية بديلة عن هذه الاحتكارات، للقيام بعمليات البناء والتشييد.

(1) د، بن عيسى بن علي، زيتوني عبد القادر، 2018، تطور المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر وحتمية تطبيق الحكم الراشد، مجلة المنتدى لدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 4، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، ص49، 50.

ثانيا- المرحلة الثانية مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات 1971-1980

عرفت المؤسسة العمومية تحولات هيكلية باعتبار ان صدور قانون تسيير الاشتراكي للمؤسسة قدر مهد لبروز مفهوم جديد تسمية لهذه المؤسسة حيث اصبحت تسمى بالمؤسسة الاشتراكي.

ان تطبيق الفعلي للنظام الاشتراكي في الجزائر لم يكن الا بتاريخ 56 نوفمبر 1971، و ذلك بموجب صدور وثيقة رسمية لتسيير المؤسسات العمومية بصورة جماعية وفقا للمنهج الاشتراكي، و هي "ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات" ، الذي يندرج ضمن التحول العام نحو الاشتراكية، وكان القصد من وراءه تطبيق المبادئ الاشتراكية في تسيير المؤسسة العامة ، خاصة مبادى اشتراك العمال في الإدارة و التسيير بهدف تجاوز علاقات العمل السلعية القائمة على الاجر، فقد اصبح العامل منتجا ومسيرا ف نفس الوقت.

تم تطبيق النظام الاشتراكي في اطار المؤسسة الاشتراكية التي هي ملك الدولة تابعة للقطاع العام توات الدولة الاستثمار فيها ومشاركة العمال في ادائها وقد سيرت وهي تسيير حسب مبادئ التسيير الاشتراكي، اما عن راس مالها فكان من أموال عامة وتمتعت بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتضمنت وحدة او عدة وحدات، و يعتبر عمالها منتجون ومسирون في ان واحد(المواد : 7،4،3،2 من المرسوم 71-74 المؤرخ في 16 نوفمبر 1971 المتضمن التسيير الاشتراكي للمؤسسات)، وقامت على التعامل بين جميع المنتجين، وعلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ونبذ الاستقلال، كما تميز أيضا بوجود هيئة مركزية تتكثل في الحزب الواحد الذي يقوم " بإعداد وتوجيه سياسة البلاد و مراقبة تطبيقها"، لأنه دون حزب طلائعي حقيقي يكون المعبر الوافي عن مطامح الشعب العميقة، وتتعرض الدولة لعدم الفعالية والبيروقراطية، وبهذا فان الحزب هو الذي يتولى رسم سياسة البلاد وممارسة الرقابة والإمساك بزمام السلطة.(1)

(1) بن عنتر عبد الرحمان، 2002، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و آفاقها المستقبلية العدد 2 ، مجلة العلم الإنسانية ، جامعة محمد خضر بسكر- الجزائر- ، ص03، 04.

الا ان ما يمكن ملاحظته في هذه المرحلة هو اضطلاع المؤسسة العمومية الاشتراكية بعدد كبير من المهام (لبعض منها ليس له أي صلة بمهمتها الرئيسية)، وانعدام الاتصالات وقصور نظام المعلومات ومركزية القرار. الا جانب كل هذا، لقد اقتصر قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات على تطوير ظروف وشروط العمل اكثر من مساهمته في رفع أداء المؤسسة. فهذا 3 ما زاد من صعوبة المراقبة تشابك المسؤولية حيث انعكس ذلك في سوء التسيير والإدارة (1).

(1) زيتوني عبد القادر، مرجع سابق، ص50، 51.

المطلب الثاني: مرحلتى إعادة الهيكلة الاقتصادية واستقلالية المؤسسات (ما بعد 1980).

-أولا: مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية:

كانت المؤسسة العمومية الاقتصادية بحكم التجربة المتحققة آنذاك لعملية إصلاح شامل تأخذ على عاتقها الفعالية والكفاءة أو المهارة التي يمكن تحقيقها نتيجة حرية العمل وحرية اخذ قرار الارتقاء بمستوى أداء المؤسسة وتحفيزها على النشاط الموكل إليها إلى مستوى الأهداف المرجوة في هذه المرحلة، وهذا ما أكده الميثاق الوطني لسنة 1986 على صنع المزيد من الاستقلالية الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة خاصة عن طريق احترام معايير الإنتاج و الإنتاجية، وعن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير، ومما تجدر الإشارة إليه انه سبق عملية "استقلالية المؤسسات " إجراءان في عام 1980 تمثلا فيما يلي :

1: إعادة الهيكلة العضوية:

وكان الغرض من منه هو تحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات صغيرة الحجم وأكثر تخصيصا وكفاءة، ولقد كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة، وتعداد المؤسسات الجهوية والمحلية 582 مؤسسة، وكان العمل المستهدف هو تفتيت الأولى إلى 145 مؤسسة والثانية إلى 120 مؤسسة، وقد أسهمت هذه الإجراءات في زيادة إجمالي الناتج الوطني الذي يبينه في الجدول التالي: **جدول رقم 1**

السنوات	1981	1982	1983
مقدار الزيادة	2.4%	%4.3	7.3 %

المصدر: عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، OPU، الجزائر ص 54 بتصرف من الباحث

ويتوقع لت ترتفع زيادة إنتاجية القطاع العام ارتفاع ملحوظ بعد التطبيق الكامل لاستقلالية المؤسسات العامة بالنسبة كبيرة .

2: إعادة الهيكلة المالية:

وتعتبر بمثابة إعادة توزيع جغرافي لمراكز اتخاذ القرار وتوزيع لإعادة الهيكلة العضوية، وكان الغرض منها إعادة هيكلة ديون المؤسسة بإعادة تنظيم سجلات استحقاقات الفائدة ورأس المال وتصفية الذمم بين المؤسسات كما يهدف هذا الإصلاح (استقلالية المؤسسات) إلى ما يلي:

2-1- إعادة تنظيم المؤسسات الوطنية العمومية، وتجنبها التشوهات والنقائص والانحرافات التي واكبت المرحلة السابقة.

2-2- إعادة ترتيب أولويات المهام المنوطة بالمؤسسة في إطار هذا التوجه الجديد الذي يستمد أبعاد من شعار: (من أجل حياة أفضل).

كما يرتكز هذا الإصلاح على مبادئ نوجزها في مايلي :

2-2-1- استغلال الطاقات البشرية:

يعتبر العنصر البشري بالغ الأهمية للمؤسسات لذلك انصب السعي على النظر في توزيع واستغلال هذه الطاقات البشرية على مستوى الوحدات والفروع الإنتاجية عوضاً أن تتمركز في مقراتها الرئيسية وتهتمش عن اختصاصها ومنصب عملها الفعلي:

2-2-2- كفاءة التسيير:

لتحقيق أهداف المؤسسة وبلوغ غايتها المخططة، ذلك يرد الاعتبار إلى المعايير والمؤشرات الاقتصادية الكفيلة بتمكين المؤسسة من قياس مدى فعاليتها وكفاءتها.

2-3- وذلك بالنظر في أسلوب اللامركزية المفرطة للموارد المالية سواء الداخلية منها أو الخارجية، وبعث مكانزمات جديدة لتمكين المؤسسة من التصرف في الموارد المتاحة بسهولة وبحكمة، وإلغاء تمركز الإطارات والكفاءات البشرية بالمقرات الرئيسية .

(1) بن عنتر عبد الرحمان، مرجع سابق، ص، 6،7،8.

2-4- تفادي سلبيات المرحلة السابقة :

- وذلك من خلال إعادة النظر في المواضيع الشائكة التالية :
- تعدد المهام وكثرة الوظائف الملحقة بالمهام الرئيسية للمؤسسة .
 - كبر الحجم من خلال إعادة تقسيم العمل على مجموعة الوحدات المشكلة للمؤسسة الواحدة.
 - إستعاب التكنولوجيا وذلك بإرسال هياكل تكوين وتدريب كفيلة بذلك.
 - التوزيع الجغرافي و القطاعي للمشاريع، والاعتماد على الخارطة الاقتصادية للوطن والتوزيع في المشاريع الجهوية و توزيع الكفاءات البشرية عبر أرجاء البلاد⁽¹⁾.

ثانيا:المرحلة الثانية مرحلة استقلالية المؤسسات

ومع شروع في جني ثمار سياسة إعادة الهيكلة (العضوية و المالية) للمؤسسة العمومية الوطنية بدأت المشاكل والتناقضات تبرز جليا منها ما يرتبط بالوصايا، السلطة والاشراف، ومنها ما يرتبط بالتمويل والعجز الكبير الذي الت اليه الكثير من المؤسسات من جهة وما يتعلق بمحتوى فلسفة التسيير المتبعة من طرف إدارة هذه المؤسسات من جهة أخرى، فبناءا على ماتقدم عمدت السلطة السياسية والاقتصادية الى طرح مشروع بديل للإصلاحات السالفة الذكر.

يتمثل هذا المشروع فيما عرف باسم المؤسسة العمومية وذلك بموجب القانون رقم 88-1 والقاضي باستقلالية المؤسسة العمومية الجزائرية.

(1)بن عنتر عبد الرحمان، مرجع سابق، ص، 8،9 .

ان مصطلح استقلالية المؤسسات العمومية تم تناوله من طرف الوزير الإنجليزي للنقل موريسون هيربت ما بين 1924 و 1931، و كان يقصد به "اعطاء فرصة للمسيرين لتحقيق اهداف المؤسسة وفقا لما تراه مناسبا و الغاء المفهوم التقليدي للوصاية الذي جعل من المؤسسة مجرد أداة تسيير عن بعد.

ولقد جاءت استقلالية المؤسسات في الجزائر من اجل محاولة إعادة المؤسسة العمومية الاقتصادية الى مسارها ومكانتها الحقيقية المرتبطة أساسا بوظيفتها الإنتاجية، وكذلك لتجسيد محاولة جديّة لارساء وتفعيل الاليات العلمية والتقنية للتسيير في المؤسسات بعد تطهيرها ماليا.

لكن العجز المالي الذي عانت منه المؤسسات الاقتصادية والذي لم يكن وليدة تلك اللحظة، بل هو نتيجة مشاكل التي تراكمت منذ سبعينيات القرن الماضي، اين كان الاقتصاد يتميز باحتكار القطاع العمومي الذي اعيدت هيكلته نظرا لكبر حجم مؤسساته والمشاكل (الإدارية والتقنية والمالية). التي عرفها، أدى للتفاقم الوضع في ظل القيود الممارسة المؤسسة الاقتصادية من جهة، وارتفاع أسعار المواد والموارد الأولية في الوقت الذي انخفضت أسعار البترول بصورة فضيعة من جهة ثانية، ورغم تبني خيار استقلالية المؤسسات عام 1988، الا انه لم تتم معالجة اغلب المشاكل المذكورة، وبقيت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعاني ويلات اعسارها المالي الا ان تم اتخاذ القرار بتطهيرها ماليا في نفس السنة.

ما تجدر الإشارة اليه بالنسبة لاستقلالية المؤسسات، هو بقاء هذه السياسة متأرجحة بين النظري والتطبيقي وذلك نظرا لاشتداد الازمة الاقتصادية، من جهة والازمة السياسية وتعاقب الحكومات مع مطلع التسعينات برأي مختلفة وطرق متباينة من جهة أخرى⁽¹⁾.

المطلب الثالث: مرحلة إعادة الهيكلة الصناعية وصولاً لمرحلة الخصوصية:

وبعد فشل الإصلاحات الاقتصادية السابقة كانت الضرورة لانتهاج سياسة إصلاحية جديدة، وهو الأمر الذي تجسد بتبني سياسة إعادة الهيكلة الصناعية التي جاءت كإطار للوفاء بالتزامات المبرمة مع صندوق النقد الدولي وبعد تحقيق إعادة الهيكلة الصناعية لأهدافها المسطرة وجدت الجهات المسؤولة نفسها مرة أخرى أمام ضرورة تبني إصلاحات جديدة، فظهرت بذلك الخصوصية.

أولاً: مرحلة إعادة الهيكلة الصناعية

بداية جاءت إعادة الهيكلة الصناعية لتغطية الكثير من مواطن العجز التي مست الاقتصاد الوطني في فترة التسعينات والمتمثلة في :

- نقص وعجز جهاز الإنتاج عن تغطية احتياجات الاقتصاد الوطني.
 - بروز العديد من نطاق اختلاف في التوازنات الداخلية والخارجية.
 - التبعية المفرطة للأسواق الخارجية نتيجة تطور التكاليف والتبذير الفادح للموارد الوطنية.
 - العجز المسجل على مستوى التنظيم و التسيير .
 - ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية مقارنة بنظرائها في باقي الدول العربية والغربية .
- وتهدف إعادة الهيكلة الصناعية الى :

- ✓ حصر اهتمام المؤسسات بنشاطات الرئيسية المنتجة والتخلي عن النشاطات الثانوي غير المنتجة.
 - ✓ ادخال ثقافة إدارية وتسييرية تركز على التطور والتحكم في التقنيات الحديثة لتسيير، وضمان إدارة جيدة للموارد البشرية في المؤسسات العمومية و الاقتصادية.
- وبذلك في إطار إعادة الهيكلة الصناعية أصبح لدولة دور جديد تمثل في ضرورة الانسحاب من مجال الإنتاج كمتعامل اقتصادي، ومن النشاطات ذات الطابع التنافسي ككل، وذلك لفتح المجال للقطاع الخاص كمالك وكمسير، وما هذه المرحلة الا تمهيد للمرحلة القادمة من الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت بعنوان " الخصوصية " (1).

(1) زيتوني عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص52، 53.

ثانيا: مرحلة الخصخصة:

لقد ظهرت الخصخصة في اول الامر كسياسة اقتصادية وكبرنامج تنموي في بعض الدول مطلع الثمانينات وكانت بريطانيا من اول الدول التي تبنت هذه السياسة ونفذتها كبرنامج عمل لتحقيق معدل نمو اقتصادي افضل .

ولقد عرفها الدكتور خليفة اليوسف بانها: تحويل الملكية العامة (كليا او جزئيا) للقطاع الخاص أي قيام الحكومة ببيع ملكيتها العامة لشركات مباشرة وللمؤسسات الخاصة، او ان تتوقف عن امداد خدمة مباشرة، وتكليف القطاع الخاص بتسلم تلك الخدمة .

ويعرفها الأستاذ الحسين بن سعد في كتابه: الجزائر – إعادة الهيكلة والإصلاحات الاقتصادية 1980-1993 على أنها الطريق التي يتم من خلالها ادخال طرق الإدارة ورأس المال الخاص الى المؤسسات العمومية .

وحسب المشرع الجزائري فهي عبارة عن " كل معاملة تؤدي الى تحويل تسيير مؤسسة عمومية الى اشخاص طبيعيين او معنويين تابعين للقانون الخاص، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب ان تحدد كيفية تحديد تحويل التسيير وشروط ممارسته".⁽¹⁾

(1) زيتوني عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص،53.

أما عن أهداف الخصخصة فهي ذات طابع مالي، اقتصادي، سياسي واجتماعي.

❖ **على الصعيد المالي:** تخفيض النفقات العمومية ومنه تخفيض أعباء الدولة اتجاه القطاع العام.

❖ **على الصعيد الاقتصادي:** تحسين فعالية المؤسسات العمومية والإسراع في فتح السوق العالمية لرؤوس الأموال.

❖ **على الصعيد السياسي:** تقوية سوق الأسهم الجماهيرية وترقية مساهمة العمال في رأس مال المؤسسة وذلك بإشراكهم في الحكومات وما يمكن ان تكون مسؤولة عنه.

وفعلا اعتمدت الجزائر برنامج الخصخصة بصفة رسمية منذ سنة 1995 وذلك بعد صدور قانون 95-22 المتعلق بها، تم بعدها توزيع اسهم المؤسسات العمومية على 55 شركة قابلة تمهيدا لإعادة هيكلتها او خصخصتها، وصنفة المؤسسات العمومية الى مجموعتين: وحدات عاجزة تمت تصفيتها وبيع عاتادها وتجهيزاتها وتسريح عمالها ومؤسسة أخرى قابلة للخصخصة وقادرة على مواصلة النشاط بصورة احسن اذا ما تم تغيير طبيعتها القانونية (وهي تضم: الفنادق ومؤسسات مواد البناء والمشروبات ...).

وواجهت عملية الخصخصة رغم اعتبارها خيارا واضحا في اطار إعادة الهيكلة الاقتصادية، وبرغم أيضا من انشاءات وزارات (وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة) ومجالس (المجلس الوطني للخصخصة) لهذا الغرض، وتوفر النصوص القانونية، بعض الصعوبات جعلتها بطيئة على المستوى التطبيقي في الجزائر .

تأسيسا على ما سبق يتضح أن عملية الخصخصة في الجزائر لم تواكبها جملة من الإصلاحات في المجال الإداري والسياسي، وهذا ما يتجلى في غياب استراتيجية واضحة المعالم، وتداخل المهام والاصلاحيات، والاعتبارات البيروقراطية، في الوقت الذي برزت فيه تساؤلات حول مجال الصلاحيات وكيفية اتخاذ القرار ميدانيا، والجهات المخولة لإعطاء الضوء الأخضر لأي مشروع خصخصة، وآليات اختيار الشركات والمواصفات المعتمدة.

وبعد الخصخصة كان الاتجاه نحو ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة وتأهيل المؤسسات التي بإمكانها النجاة وفق برنامج إصلاحي مشترك بين دول الاتحاد الأوروبي ووزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (1).

(1) زيتوني عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص،54،53.

المبحث الثالث: محيط المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية وحاجياتها التمويلية .

تؤثر في المؤسسات الاقتصادية عوامل عديدة ومتغيرات متنوعة يكون مجموعها ما يسمى بالمحيط الذي يعتبر المكان الذي تنمو وتنشأ فيه المؤسسة، فيؤثر عليها ويتأثر باعتبار إن هذا الأخير تستقطب مواردها من هذا المحيط وتصب فيه بالمقابل ما يمكن أن ينتج عن استخدام هذه الموارد.

ولدراسة محيط المؤسسة سنتعرض إلى تعريف وعناصر المحيط أولا ثم المحيط المالي والإداري ثانيا وأخيرا الحاجيات التمويلية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: تعريف محيط المؤسسة ومكوناتها.**أولا: تعريف المحيط المؤسسة.**

أعطي للمحيط عدة تعاريف مختلفة باختلاف وجهات النظر العديد من الاقتصاديين فمنهم من يراه عبارة عن مجموعة القوى والقرارات والقيود الخارجية التي الم تنشأ عن المؤسسة ولكن لها طابع يؤثر على نشاطها وتطورها ومنهم أيضا من يقدمه على انه مجموعة أسواق وأنظمة وفيما يلي مجموعة من التعاريف الخاصة بمحيط المؤسسة :

محيط المؤسسة هو مجموعة من متغيرات على مستويات متعددة خارجية على المؤسسة ولها طابع يؤثر على نشاطها وتطورها يكون البعض في صالح المؤسسة كالمنافسة، ظهور أسواق جديدة، مبتكرات جديدة والبعض الآخر يكون في غير صالحها، كالمطالبات العمال برفع الأجور، القيود الحكومية بشأن تحديد الأسعار .

أهم هذا التعريف بعض المتعاملين الذين يساهمون في تأثير على النشاط المؤسسة بشكل مباشر ذكروا في التعريف الموالي:

يتحدد المحيط بالمتعاملين سواء كانوا اقل تأثير على المؤسسة الحالية أو على اقل تأثير على المؤسسة حاليا أو على الأقل في المستقبل المنظور أو هؤلاء الذين يمكن أن يؤثر الذين يمكن أو يؤثروا مباشرة على المؤسسة كالزبائن، العاملين الموردون، المنافسون والسلطات العمومية .

تناول هذا التعريف المتعاملين المباشر مع المؤسسة لكنه رغم ذلك يعتبر موجزا، فتناول
D.larue المحيط بشكل موسع :

محيط المؤسسة هو مجموع المؤسسات الأخرى التي تنتمي إلى نفس القطاع أي التي تكون معها في المنافسة والمؤسسات الأخرى التي تعتبر من الموردين الذي يعتبر وجودها ضروريا لوجودها وبقاء المؤسسة، والمؤسسات التي تعتبر من زبائن المؤسسة والمؤسسات التي تقدم خدمات أساسية في نشاطاتها كالبنوك.

كما يشمل المحيط القرارات ذات الطابع السياسي والقانوني والتي تحدد طبيعته العلاقات التي تربط المؤسسة بغيرها من المؤسسات وكذلك هناك المحيط التكنولوجي الذي يعبر المستويات الإبداع والتطور، والمحيط الاجتماعي الذي يعبر عن العلاقة بين الإدارة والعمال. على خلاف التعريفين الأول والثاني فإن التعريف الثالث يمكن اعتبار أكثر شمولية حيث انه الم بكل المتغيرات والعوامل التي تؤثر على النشاط المؤسسة بطريقة مباشر أو غير مباشرة⁽¹⁾.

ثانيا: مكونات المحيط:

يمكن ان ننظر الى المحيط الخارجي للمؤسسة على انه يتكون من مجموعتين من المتغيرات، متغيرات على المستوى الكلي(المحيط العام) و متغيرات على المستوى الجزئي (المحيط الخاص).

(1) احلام مخبي ، مرجع سبق ذكره ، ص،32،31.

1- المحيط العام: يقصد به كل العوامل التي تؤثر على كل المؤسسات ولا تخضع لسيطرة ادارة المنظمة، وتشمل كافة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتكنولوجية وحتى الادارية والدولية.

ويقل تاثير المؤسسة على القوى او العوامل التي توجد في البيئة العامة، فلا تستطيع مؤسسة واحدة ان تحول الاقتصاد العالمي من حالة الكساد الى حالة الازدهار، فالعوامل الكلية تؤثر على المؤسسات اكثر من تاثير المؤسسة عليها، و يؤدي التعرف على هذه العوامل الى اكتشاف الفرص التي يمكن للمؤسسة الاستفادة منها والتهديدات التي يمكن للمؤسسة الحد منها.

فقد يؤدي تغيير طبيعة العلاقات السياسية الى خلق فرص أو تهديدات بحسب اتجاه التغيير في هذه العلاقة، وتغير مستوى الدخل الفردي يؤثر على الطلب على بعض المنتجات والخدمات، وبالتالي يخلق فرصا وتهديدات لبعض المؤسسات دون غيرها.

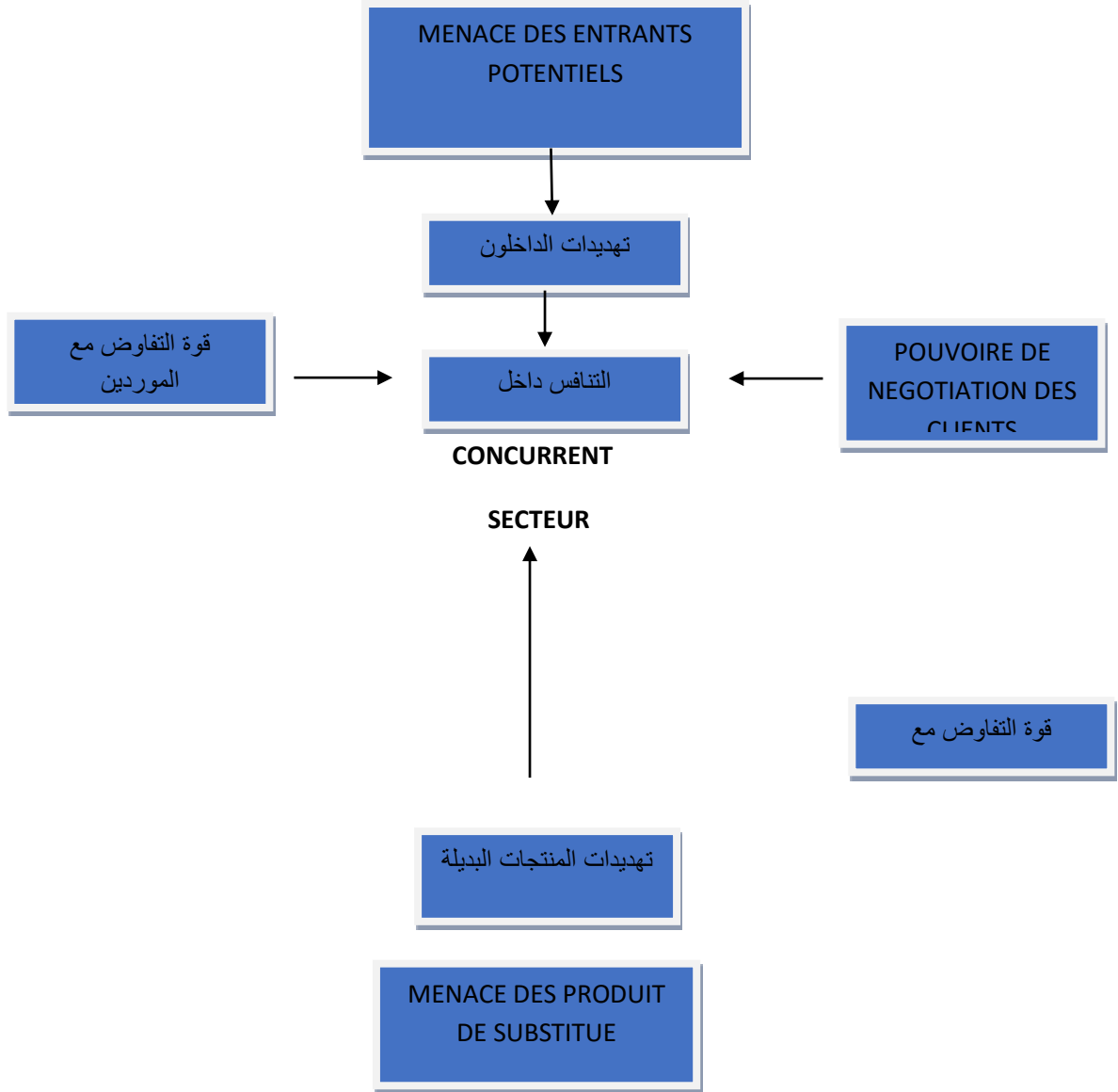
والاهتمام بالصحة العامة وحماية البيئة يعتبر تهديدا لبعض الصناعات الضارة بالصحة كالسجائر او صناعة الاسمنت إلا انها فرصة للمنظمات أخرى كالتالي تنتج الفيلتر مثلا(1).

2- المحيط الخاص: والذي يمثل مجموعة العوامل التي تقع في حدود تعاملات المؤسسة، ويختلف تأثيرها من مؤسسة الى أخرى، ويمكن للمؤسسة الرقابة عليها نسبيا والتاثير فيها، فهي مجموعة العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل خاص على مؤسسات معينة نظرا لارتباطها المباشر بتلك المؤسسة.

وكما يقول "مايكل بورتر" أستاذ إدارة الاعمال بجامعة هارفارد أن البيئة الخاصة بالمؤسسة مكونة خمسة عوامل اساسية تحدد مدى قوة التنافس في ذلك المجال ويمكن توضيحها بالشكل التالي:

(1)د. بوقرة رابح وواضح الهاشمي، 2011، محاولة تشخيص محيط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 4، جامعة محمد بوضياف، المسيلة - الجزائر -، ص، 40.

- أثر العوامل الخمسة على بيئة الصناعة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية :



شكل 1

وحسب مايكل وارتر فان هذه العوامل تؤثر على نشاط المؤسسة من خلال :

2 - 1- الحالة التنفسية للصناعة : بحيث يجب على المؤسسة التعرف على ظروف المنافسة مع تحديد عوامل الضبط التنافسي ويمكن التمييز بين سبعة عوامل تنمي من وحدة المنافسة وهي (العدد الهام للمنافسين الحجم الكبير للمنافسين يسمح لهم بيمارة السيطرة معدلات النمو الضعيفة للسوق التي ترفع من درجة التناسب على الحصص السوقية، الإختلاف الضعيف بين المنتجات والذي يؤدي بالمؤسسة الى استحالة كافة وفاء الزبائن، المنتج الذي يتلف بسرعة يؤدي الى انخفاض كبير في الأسعار لما يكون هناك فائض في الكميات المعروضة، التكاليف الثابتة المرتفعة تؤدي بالمؤسسات الى منح تخفيضات هامة، في حالة ترتجع الإقتصاد بالإضافة الى صعوبة تغير النشاط بسبب وجود حواجز خروج قوية)⁽¹⁾.

2-2- الداخلون الجدد: يشكلون خطرا لأنهم يلحثون عن استقطاب حصة من السوق وهنا يمكن تبني استراتيجية وضع حواجز للدخول التي لها دوران :

- منع الدخول الى السوق ماديا من خلال مراقبة التموينات والتكنولوجية ، و من خلال التحكم في شبكة التوزيع .

- الرفع من تكلفة الدخول الى السوق من خلال :

- جعل المشتريين اوفياء للمركبة المحلية .
- خلق اقتصاديات الوفرة من خلال طول سلاسل الانتاج
- 2-3-المنتجات البديلة:** تشكل خطرا مزدوجا على المؤسسة:
- **الخطر الحالي:** تحديد امكانية البيع
- **الخطر المحتمل:** زوال السوق
- ويمكن للمؤسسة في هذه الحالة ان تتبنى الاستراتيجية التالية:
- تكلفة التي تسمح بتخفيض الاسعار
- الجودة التي تميز عتصرا للتمييز عن البدائل.
- الابتكار⁽¹⁾.

(1)د. بوقرة رابح نفس المرجع ، ص،40.

(2)د. بوقرة رابح نفس المرجع ، ص،42 ، 43.

2-4- الموردون: ان قوة المورد تسمح برفض الاسعار، وهو الحال عندما يكون للمورد احتكار تموين مادة معينة، او عقد توزيع حصري في سوق ما، والتبعية للمورد يمكن ارجاعها لاسباب التالية:

- تقنية مثل براءة الإختراع.
- تجارية مثل عقود الإمتياز.
- قانونية مثل عقود ذات المدى الطويل التي تربط المؤسسة بالمورد وتضم عقوبات في حالة فسخ العقد.
- مالية مثل : مديونية الزبون حيال المورد .

2-5- المستهلكون : تتمثل وة الزبائن في شدة تطلبهم فيما يخص: السعر، الجودة اجال التسليم، والخدمة التي تؤثر على مردودية ونمو المؤسسة، بحيث لما يكون همناك فائض في العرض تكون الوضعية لصالح الزبائن الذين يمكنهم قدرة كبيرة على التفاوض على المؤسسة (1).

(1)د. بوقرة رابح نفس المرجع ، ص، 42 ، 43.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في المحيط.

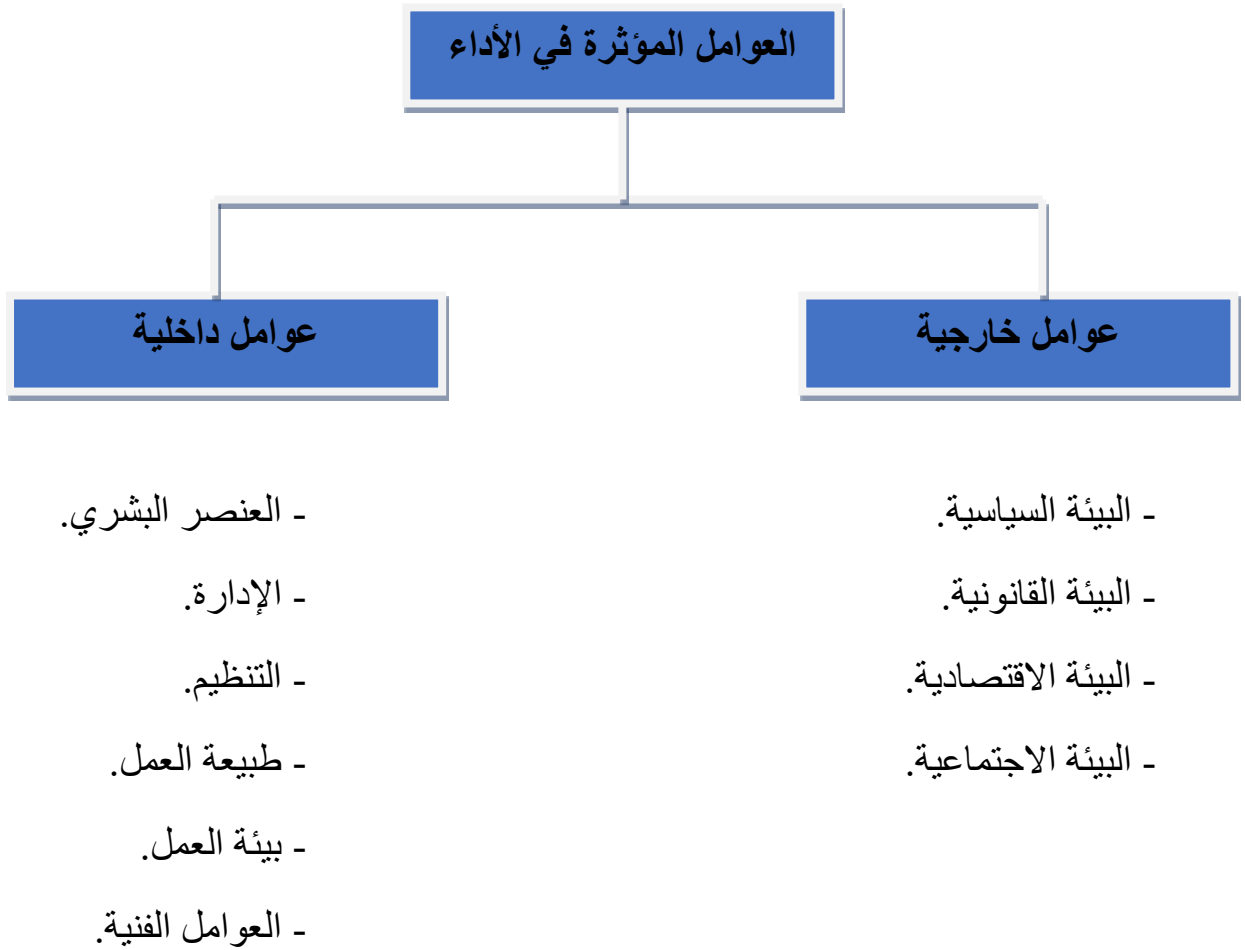
إن المؤسسة الاقتصادية ليست بمعزل عن العالم الخارجي المتواجدة فيه، فنشاطها يتمركز وسط محيط اقتصادي وجغرافي معين وفي فترات زمنية مختلفة كل واحدة منها تتميز بخصائص معينة.

فأداء المؤسسة يتأثر بمجموعة من العوامل المختلفة والمتشابكة ويأخذ هذا المحيط أبعاد متعددة، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي واجتماعي وثقافي.

ويتميز كل عامل بخصائص معينة تميزه عن العوامل الأخرى، فهو يتأثر بها ويؤثر فيها بشكل تبادلي، وتتأثر المؤسسة الاقتصادية بنوعين من العوامل:

1. عوامل داخلية.

2. عوامل خارجية.



شكل.2.

المطلب الثالث: الحاجيات التمويلية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية.

إذا لم تسيّر المؤسسة بشكل جيد وبطريقة محكمة، فإنها تواجه حالة عدم الملاءة وتعني هذه الوضعية عدم قدرة المؤسسة على مواجهة دين معين لعدم توفر سيولة لديها.

يمكن ان تقع في هذا الوضع كل مؤسسة لا تكون لديها دراية كافية بأهمية التسيير الجيد لمالياتها

لتفادي هذه الحالة يجب ان تحدد المؤسسة وتتيقظ لحاجيات التمويل لديها لتتمكن من الحصول على مقابل هذه الحاجيات والمتمثلة في مصادر تغطياتها لتسنى لها احترام اجال الإستحقاق الموضوعة من طرف الدائنين المتعاملين معها وبالتالي عدم وقوعها في الوضعية المذكورة مسبقا .

يمكن تصنيف حاجيات التمويل في المؤسسة حسب استحقاقها الى :

اولا: حاجيات تمويلية قصيرة الأجل جدا:

يواجه الفرد العادي نفقات يومية يخصص لها مبلغا معيناً من الأموال، وتخصص بالمثل المؤسسة موارد مالية منقولة لتغطية نفقات التشغيل اليومية، تمثل هذه الحاجيات في حاجيات الخزينة، وبالتالي ترتبط هذه الأخيرة بحصة الموارد التي تخصصها المؤسسة وتجهزها، ولكن لم تستعملها في اقتناء اصولها، ولا تمويل موجوداتها المتداولة، وعليه فالمؤسسة ولمواجهة نفقاتها اليومية يجب ان تخصص لها موردا ماليا منقولا يحاسب في اصول ميزانياتها في حسابات الخزينة في المجموع الخامسة (1) .

ثانيا: حاجيات تمويلية قصيرة الأجل:

تواجه المؤسسة حاجيات خاصة بتكوين مخزونها من المواد الأولية، والتي تستعملها خلال فترة معينة مع امكانية دمجها في سيرورة الإنتاج، فخلال السنة يمكن ان منح المؤسسة آجال تسوية إضافة الى ذمم لزيائنها فتعتبر من وجهة نظر محاسبية كخروج المجموعة الثالثة بالنسبة للمخزون، وفي حسابات المجموعة الرابعة بالنسبة لذمم الزبائن تمثل كلا المجموعتين ما يسمى في الأصول الجارية، وعليه عندما تكون المؤسسة امام حاجيات قصيرة الأجل، لا بد ان تجد تمويلات قصيرة الأجل قادرة على تغطية تلك الحاجيات

(1) احلام مخبي نفس المرجع ، ص، 27.

- ثالثا: حاجيات تمويلية طويلة الأجل:

لما تنحصر حاجيات المؤسسة التمويلية على مستوى الأصول الثابتة، والتي تتمثل في الموجودات المستعملة لفترة طويلة كالأراضي والمباني... الخ، والتي تحاسب في حسابات المجموعة الثانية في أعلى الميزانية تكون المؤسسة امام مواجهة حاجيات تمويلية طويلة الأجل ويجب ان تعمل على تغطيتها، بموارد طويلة الأجل تتمثل في الموارد الثابتة (1).

(1) حلام مخبي نفس المرجع ، ص، 28،29 .

خاتمة:

يشمل هذا الفصل على شرح واف لمفهوم المؤسسة الاقتصادية من خلال التطرق الى تطور ظهور المؤسسة الاقتصادية وخصائصها واهم تصنيفاتها، ثم التركيز على تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وذلك بالتطرق الى كل المراحل التي مرت بها من الاستقلال الى يومنا هذا، وقد لاحظنا ان الجزائر قد اتبعت عدة اساليب واستراتيجيات من اجل تحقيق مناخ اقتصادي جديد.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لعينة من البنوك

فصل الثالث: دراسة ميدانية لعينة من البنوك**المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية**

يهدف الوصول إلى النتائج المرجوة للدراسة فسوف نستخدم فسوف نتطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة، الذي يعتبر أساس تنظيم الأفكار و المعلومات من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج، كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة سهلة و واضحة.

المطلب الأول: نموذج الدراسة حدودها وعينتها

سوف نتناول في هذا المطلب نموذج الدراسة ثم محددات الدراسة وكيفية اختيار عينة الدراسة:

أولاً: نموذج الدراسة:

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين اثنين، متغير مستقل وهو البحث والتطوير ومتغير تابع وهو الإبداع، كون أن البحث والتطوير له علاقة وتأثير في جودة الإبداع، كما يعتبر البحث والتطوير المغذي الرئيسي والمحور الارتكازي للجانب الإبداعي في المؤسسة، وفي هذا السياق فإن العلاقة الظاهرة في هذه الدراسة تنعكس في كون أن:

ثانياً: حدود الدراسة

حددت هذه الدراسة بعدد من المحددات البشرية والمكانية والزمنية الآتية:

- ✓ الحدود البشرية: اشتملت الدراسة على عدد البنوك الجزائرية.
- ✓ الحدود المكانية: ولاية الطارف.
- ✓ الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة ميدانيا خلال الفترة الممتدة من 2020/08/01 إلى غاية 2019/09/15.

ثالثاً: مجتمع الدراسة

مجموعة من البنوك الجزائرية التي مولت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف المجالات و الميادين الاقتصادية.

رابعاً: عينة الدراسة

بعد اختيار العينة التي تعتبر من الخطوات الهامة في إجراء دراسة ميدانية على مجتمع كبير نسبياً، فقد يتعذر تطبيق الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة، و في هذه الحالة يمكن اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة حتى يمكن تمثيله وذلك على أساس أن العينة الممثلة سوف توصلنا إلى النتائج نفسها تقريبا لو أننا قمنا بإجراء الدراسة مع المجتمع ككل .

و من مزايا هذه الطريقة أنها تعطي صورة كاملة عن المجتمع المدروس، كما أن نتائجها تتميز بمصدقية عالية، كونها تمت انطلاقاً من حصر جميع الوحدات الإحصائية المكونة للمجتمع الإحصائي المدروس.(1)

تم توزيع 100 استمارة على مجتمع الدراسة شملت مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تم تحديدهم بالتعاون مكتب الدراسات في التنظيم، دراسات الأسواق واستقصاءات الذي أجرينا فيه التربص التطبيقي، هذا و تمكنا من استرجاع 58 استمارة فقط و تم استبعاد 16 منها للأسباب التالية:

- 06 بنك لم يقوموا بالإجابة عن الأسئلة الموجودة في الاستمارة (تكتم عن المعلومات).
- 07 مؤسسات أجابوا جزئياً عن الأسئلة الموجودة في الاستمارة.
- 03 مؤسسات أجابوا عن الأسئلة كلها ولم يملئوا القسم الخاص بالمعلومات الشخصية.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة

سنستعين في عرض و تحليل نتائج الاستمارة ببرنامج SPSS25 برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية و جاءت كلمة SPSS اختصاراً للحروف الأولى لتسمية هذا البرنامج باللغة الإنجليزية (Statistical Package for the Social Sciences) و كانت أول نسخة من هذا البرنامج ظهرت عام 1968 و يعتبر من أكثر البرامج استخداماً لتحليل المعلومات الإحصائية في علم الاجتماع حيث يستخدم اليوم بكثرة من قبل الباحثين في مجال التسويق والمال والحكومة والتربية، ويستخدم أيضاً لتحليل الاستبيانات و إدارة المعلومات وتوثيقها¹.

حيث نقوم أولاً بتفريغ المعلومات و البيانات النوعية و تحويلها من الصيغة النوعية إلى الصيغة الكمية من خلال هذا البرنامج، ثم تبويب البيانات في الجداول ثم نبدأ في تحليل و تفسير البيانات المبوبة.

ولكن قبل هذا يجب توضيح الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية.

وللاطلاع عن محتوى الاستبيان انظر الملحق الأول.

شريف شطبي، محاضرات في الإحصاء الوصفي، منشورات جامعة قسنطينة، 2002، ص: 02-1.

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki/إس.إس.بي.إس> 20/12/2017.

أولاً: أدوات جمع البيانات

يتطلب استخدام أي منهج علمي الاستعانة بجملة من الأدوات و الوسائل المناسبة التي تمكن الباحث من الوصول إلى البيانات اللازمة، حيث يستطيع من خلالها معرفة واقع أو ميدان الدراسة. و تفرض طبيعة الموضوع الخاضع للدراسة و خصوصيته انتقاء مجموعة من الأدوات المساعدة على جمع البيانات.

و في موضوع بحثنا الموسوم بـ: دور الإبداع في تحسين الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"

فإننا سوف نستعمل ثلاث أدوات لجمع البيانات و التي تتلائم مع طبيعة الموضوع، حيث يتم الاعتماد بشكل أساسي على الاستمارة، مع تدعيمها بأداتي المقابلة و الملاحظة للتأكد من مصداقية النتائج المحصل عليها من الاستمارة، و بالتالي زيادة مصداقية نتائج البحث.

1. الاستمارة : تعتبر الاستمارة أكثر الوسائل المستخدمة لجمع البيانات شيوعاً و تعرف على أنها (ذلك النموذج الذي يضم مجموعة من الأسئلة التي تدور حول موضوع ما يتم تقديمه إلى المبحوثين بطريقة معينة سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات محل الدراسة بهدف الحصول على بيانات عن الموضوع المراد دراسته¹).

لقد قمنا بإعداد هذه الاستمارة بناءً على إشكالية موضوع البحث و فرضياته حيث أنها تضمنت مجموعة من الأسئلة، و حتى تكون الاستمارة في شكلها العلمي من حيث البساطة في المحتوى، الشكل، و المضمون، وفقاً للموضوع المدروس فإنها مرت بمرحلتين أساسيتين:

1-1 مرحلة الإعداد: بغرض الإلمام بإشكالية الموضوع فقد تم تصميم استمارة موجهة لموظفي المؤسسة المبحوثة و شملت 50 سؤالاً مركزين في ذلك على تنظيم الأسئلة و تبسيطها قصد جعلها واضحة و مفهومة يسهل على المبحوثين فهمها و الإجابة عليها، بحيث تكون خالية من كل تأويل و غموض، و تتلائم مع قدرات الأفراد الذين يجيبون عليها.

كما كانت الأسئلة مقسمة إلى جزئين، الجزء الأول يحتوي على معلومات شخصية (نوع المؤسسة، عدد سنوات الخبرة، المستوى الدراسي، التخصص) و الجزء الثاني مكون من 05 محاور كل محور يضم مجموعة من الأسئلة التي كان بلغ مجموعها 41 سؤالاً.

عبد الله محمد عبد الرحمان، محمد علي البدوي، مناهج و طرق البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، 1999، ص 1.369.

1-2 مرحلة الاستشارة العلمية: بعد إعداد الاستمارة الأولية (استمارة النموذج المقترح) وفقا لموضوع البحث و أولويات معالجة الإشكالية، كان لا بد علينا عرضها على الأستاذ المشرف و قد خضعت للتحكيم من طرف الأستاذ الخبير مانع عمار مدير المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، وهذا من أجل إعطاء آرائهم فيها و ملاحظاتهم و توصياتهم على الاستمارة الأولية، من أجل تفادي الأخطاء التقنية و المنهجية. كما تم قياس معامل ثبات الاستمارة بواسطة برنامج SPSS25 .

2. المقابلة:

على غرار الاستمارة تعتبر المقابلة من أكثر الوسائل لجمع البيانات الميدانية استخداما و أكثرها فعالية ، حيث أنها تكشف آراء و اتجاهات الأشخاص نحو موضوع ما، و تعرف المقابلة بأنها: (عبارة عن تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة، يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات آراء شخص آخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية).

لقد فضلنا المقابلة الشخصية مع بعض إطارات المؤسسة محل الدراسة لكشف التناقضات الممكن حدوثها بين الاستمارة و المقابلة.

3. الملاحظة:

من خلالها تم ملاحظة سير العمل في مكتب دراسات في التنظيم دراسات الأسواق و استقصاءات.

و نوعية العلاقات بين الأفراد، و كذا طريقة تعامل الباحثين و المسيرين مع الموظفين و العمال.

ثانيا: أساليب التحليل المستخدمة.

أ- الأسلوب الكمي:

اعتمدنا في تحليل نتائج هذا البحث على الأسلوب الكمي من خلال استخدام الإحصاء الوصفي لحساب التكرارات و قيم المتوسطات و الانحرافات المعيارية، و برنامج SPSS25 لتوضيح درجة ارتباط متغيرات البحث، و اختبار الفرضيات.

ب- الأسلوب الكيفي:

يعتمد هذا الأسلوب على تحليل النتائج بالاعتماد على الجانب النظري من جهة و مختلف المواقف والتصريحات من جهة أخرى التي استقيناها من الأفراد محل الاستجواب، و لقد اعتمدنا عليه بشكل أساسي في أداتي المقابلة نظرا لقلّة عدد الأفراد المستجوبين، و كذا الملاحظة.

ثانيا: منهجية الدراسة

تم في هذا الجزء التطبيقي بالخصوص الاستعانة بمجموعة من المناهج العلمية المتمثلة في: المنهج التحليلي، منهج دراسة الحالة، و كذا المنهج التجريبي.

أ- منهج دراسة الحالة: من خلال إجراء دراسة تطبيقية في مكتب دراسات في التنظيم دراسات الأسواق و استقصاءات.

ب- المنهج التحليلي: تم الاستعانة به في تفسير وتحليل النتائج سواء من الجانب الإحصائي أو العملي، والمحصل عليها من خلال إجراء دراسة الحالة.

ج- المنهج التجريبي: وذلك من خلال محاولة تجريب دور الإبداع في تحسين الميزة التنافسية..

ثالثا: تحليل الاستبيان

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية وفيما يلي مجموع الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

- ✓ استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان.
- ✓ قياس المتوسطات الحسابية لكل عبارة في الاستبيان استنادا إلى الإجابات واختيارات أفراد العينة المشار إليها بالاستبيان والمتوسط الحسابي للمتغير المستقل و المتغير التابع.
- ✓ قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية.

المطلب الثالث: أداة الدراسة وثبات صدقها

اعتمدنا في الاستبيان على المتغيرات النوعية الرتبية و التي تعرف بالمتغيرات التي يمكن وضع صفاتها أو أقسامها في ترتيب تصاعدي أو تنازلي مثال (موافق بشدة، موافق، غير متأكد، غير موافق، غير موافق بشدة) و هذا حسب معيار ليكارت الخماسي.

فمقياس ليكارت الخماسي هو طريقة لقياس البيانات الوصفية بإعطائهم قيم رقمية حتى تكون مناسبة للتحليل الاحصائي و سميت بهذا الاسم نسبة للدكتور دنس ليكارت الذي طورها و بدأ في استخدامها.

و مقياس ليكارت عبارة عن اختيارات متعددة في الغالب ثلاثية أو خماسية أو سباعية.

و يتكون من مجموعة من الإجابات المحصلة حول "فقرات ليكارت".

و تتألف "فقرات ليكارت" من قسمين: الجذع وهي جملة تحدد سلوكية ما، و "السلم" وهو مقياس يستعمل لتحديد درجة الموافقة (موافق بشدة، موافق، غير متأكد، غير موافق، غير موافق بشدة)

وتعد طريقة ليكارت من الطرق الشائعة الاستخدام في قياس الاتجاهات العلمية والبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية و الاقتصادية، لاختصارها للوقت والجهد و كذلك تميزه بالسهولة في التصميم والتطبيق والتصحيح وارتفاع درجة ثباته وصدق.

والمعايير التي استخدمناها حسب صيغة و منهج السؤال تكون حسب الجدول التالي:

الجدول:

الجدول 2 : المعايير التي استخدمناها حسب صيغة و منهج السؤال

5	4	3	2	1
لا يهدف بشدة	لا يهدف	غير متأكد	يهدف	يهدف بشدة
غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة
إطلاقا	نادرا	غير متأكد	أحيانا	دوما
غير هام إطلاقا	غير هام	غير متأكد	هام	هام جدا
لا أعلم بشدة	لا أعلم	غير متأكد	أعلم	أعلم بشدة

المصدر: من إعداد الطالبان

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي لنتائج الاستبيان.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للاستبيان

أولاً : معامل ثبات الاستبيان **Teste de fiabilité**: يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه ، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة¹.

نعتمد على معامل ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach و هو ومعامل الثبات يأخذ قيمةً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. ولما تقترب قيمة معامل الثبات من الواحد يكون الثبات مرتفعاً ولما تقترب من الصفر يكون الثبات منخفضاً.

و من خلال نتائجنا حصلنا على الجدول التالي باستعمال برنامج SPSS 26 جدول يمثل نتائج اختبار ثبات الاستبيان.

الجدول 3: يمثل نتائج اختبار ثبات الاستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,9676	41

بالنسبة لمعامل ثبات الاستمارة كرونباخ ألفا فقد قدرت قيمته بـ 0,9676 أي (96,76%)، وبذلك يمكن القول بأن عبارات الاستمارة وأسئلتها متناسقة داخليا بدرجة جيدة جدا مقارنة مع حجم العينة.

ومعامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

و منه معامل الصدق هو $\sqrt{0,9676}$ ونجده يساوي 0,9836 أي 98,36% ما يدل على قياس و ملائمة العبارات للهدف المراد الوصول إليه من خلال البيانات.

في تحليل البيانات الاحصائية، جامعة الأزهر غزة فلسطين، 2002، ص 196.SPSS الدكتور محمد خالد عكاشة، استخدام نظام¹

ثانيا : تكرارات و احصائيات المعلومات المتعلقة بالمؤسسة:

جدول 4: الجدول احصائيتي المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمعلومات الشخصية للمستجوبين

		Statistiques								
		نوع المؤسسة	حجم المؤسسة	طبيعة النشاط	نطاق النشاط	مدة نشاط المؤسسة	الجنس	المهنة	الخبرة المهنية	المؤهل العلمي
N	Valid e	42	42	42	42	42	42	42	42	42
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		1,43	1,74	2,60	2,24	2,12	1,71	2,19	1,74	2,71
Ecart type		,501	,701	,939	1,144	1,041	,457	1,194	,767	1,111

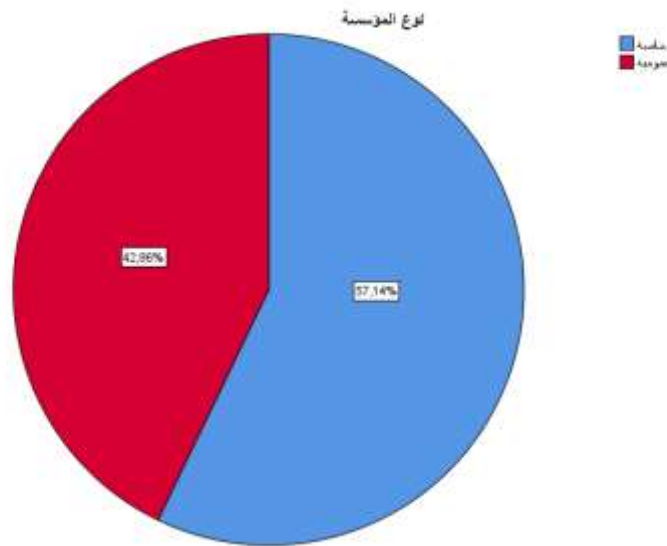
*يبين الجدول احصائيتي المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمعلومات الشخصية للمستجوبين:

حيث السطر الأول يمثل عدد المستجوبين الذين أجابوا على أسئلة الاستبيان و كانت 120 أي بنسبة 100% و السطر الثاني يبين القيم المفقودة و كانت تساوي الصفر أما السطر الثالث فيبين قيم المتوسطات و كل ما كانت فاصلة المتوسط الحسابي قريبة من الصفر كل ما كانت الإجابات متقاربة و السطر الرابع قيم الانحرافات المعيارية أي تشتت البيانات و كل ما كانت قريبة من الصفر كل ما كانت الإجابات متقاربة.

جدول 5: جدول التكرار الخاص بنوزيع أفراد العينة وفقا لمتغير نوع المؤسسة.

		نوع المؤسسة			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	خاصة	24	57,1	57,1	57,1
	عمومية	18	42,9	42,9	100,0
	Total	42	100,0	100,0	

من خلال استعراضنا للجدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير نوع المؤسسة يتبين أن 24 من أفراد العينة يمثلون ما نسبته 57,1% من العدد الإجمالي ومن النسبة الأكبر من المسترجعات المؤسسة الخاصة، في حين أن 18 من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 42,9% من العدد الإجمالي للعينة في المؤسسة العمومية العينة المستوحية وهذه النتيجة تدل على تنوع نوع المؤسسة بين أفراد عينة الدراسة الحالية وذلك للتعرف على أداء أفراد عينة الدراسة باختلاف أنواع المؤسسات والشكل التالي يمثل الدائرة المثلثية للنسبة المئوية.



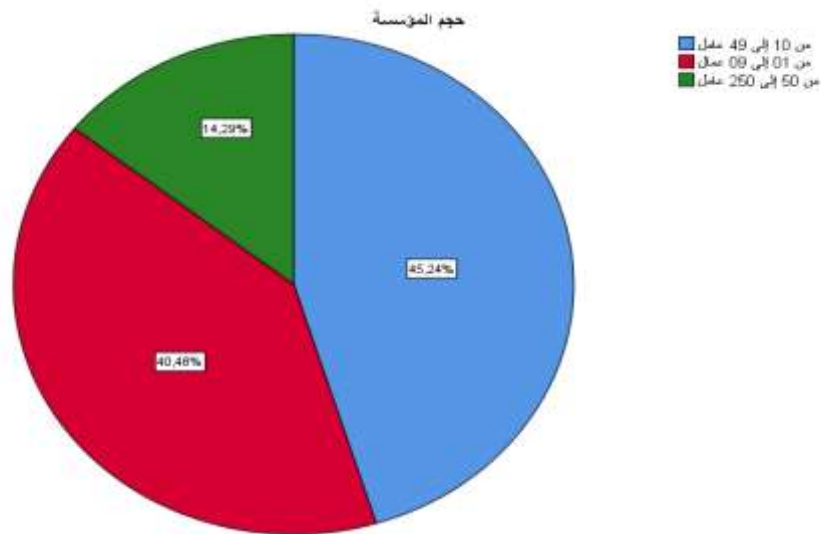
الشكل 4: دائرة مثلثية للنسبة المئوية تستعرض التكرار (نوع المؤسسة)

جدول 6: جدول التكرار الخاص بنوزيع أفراد العينة وفقا لمتغير حجم المؤسسة.

		حجم المؤسسة			
		Fréquenc e	Pourcentag e	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid e	من 10 إلى 49 عامل	19	45,2	45,2	45,2
	من 01 إلى 09 عمال	17	40,5	40,5	85,7
	من 50 إلى 250 عامل	6	14,3	14,3	100,0
	Total	42	100,0	100,0	

من خلال استعراضنا للجدول التكراري الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير حجم المؤسسة يتبين أن 19 من أفراد العينة يمثلون ما نسبته 45,2% وهي أعلى نسبة من العدد الإجمالي من 19 إلى 49 عامل، وأيضا وجد أن 17 من أفراد عينة الدراسة يمثلون 40,5% وهي ثاني نسبة من العدد الإجمالي للعينة هم من 1 إلى 9 عمال وأخيرا وجد أن 6 من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 14,3% وهي ثالث نسبة من العدد الإجمالي للعينة من 50 إلى 250 عامل.

والشكل التالي يمثل الدائرة المثلثية للنسبة المئوية.



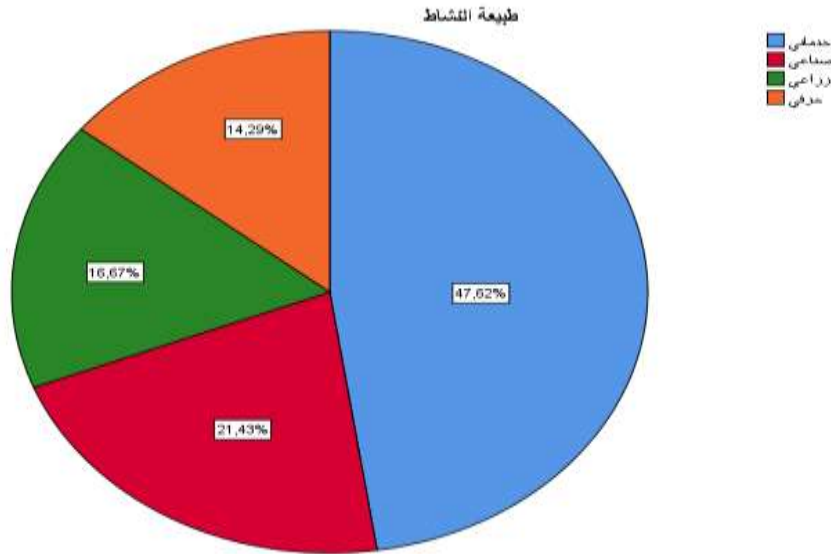
الشكل 5: دائرة مثلثية للنسبة المئوية تستعرض التكرار (حجم المؤسسة)

جدول 7: جدول التكرار الخاص بنوزيع أفراد العينة وفقا لمتغير طبيعة النشاط.

		طبيعة النشاط			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	خدمي	20	47,6	47,6	47,6
	صناعي	9	21,4	21,4	69,0
	زراعي	7	16,7	16,7	85,7
	حرفي	6	14,3	14,3	100,0
	Total	42	100,0	100,0	

من خلال استعراضنا للجدول التكرار الخاص بتوزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير طبيعة النشاط يتبين 20 من أفراد عينة يمثلون 47,6% وهي أعلى نسبة من العدد الإجمالي خدماتي ونجد أيضا 9 من أفراد عينة الدراسة يمثل 21,4% وهي ثاني نسبة من العدد الإجمالي للعينة صناعي ونجد 7 من أفراد عينة يمثلون 16,7% وهي ثالث نسبة العدد الإجمالي زراعي للعينة وأخيرا نجد 6 من أفراد عينة الدراسة يمثل 14,3% وهي رابع نسبة من العدد الإجمالي للعينة حرفي.

الشكل التالي يمثل الدائرة المثلثية للنسبة المئوية.



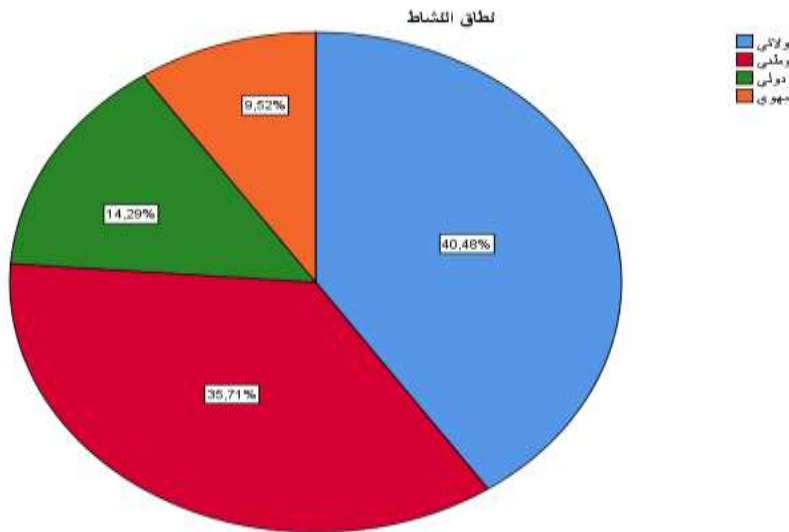
الشكل 6: دائرة مثلثية للنسبة المئوية تستعرض التكرار (طبيعة النشاط)

جدول 8: جدول التكرار الخاص بنوزيع أفراد العينة وفقا لمتغير نطاق النشاط

نطاق النشاط		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ولائي	17	40,5	40,5	40,5
	وطني	15	35,7	35,7	76,2
	دولي	6	14,3	14,3	90,5
	جهوي	4	9,5	9,5	100,0
	Total	42	100,0	100,0	

من خلال استعراضنا للجدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير نطاق النشاط يتبين (17) من أفراد العينة يمثلون 40,5% وهي اعلى نسبة من العدد الإجمالي الولائي، وأيضا وجد (15) من أفراد عينة الدراسة يمثل 35,71% وثالثي نسبة من العدد الإجمالي وطني، ويتبين أيضا (6) من أفراد عينة الدراسة يمثل 14,3% وهي ثالث نسبة من العدد الإجمالي للعينة دولي، وأخيرا نجد (4) من أفراد عينة الدراسة يمثل 9,5% وهي رابع نسبة من العدد الإجمالي للعينة جهوي.

والشكل التالي يمثل الدائرة المثلثية للنسبة المئوية:



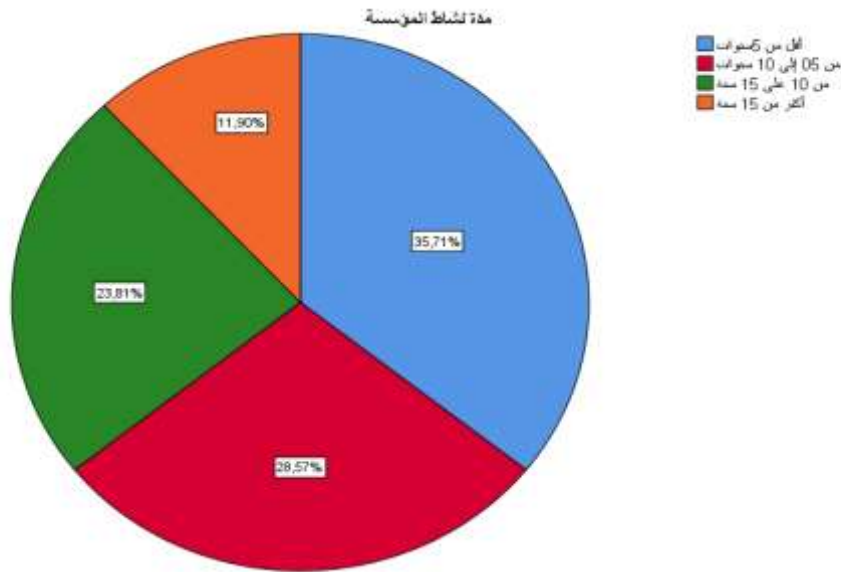
الشكل 7: دائرة مثلثية للنسبة المئوية تستعرض التكرار (نطاق النشاط)

جدول 9: جدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد العينة وفقا لمتغير مدة نشاط المؤسسة.

		مدة نشاط المؤسسة			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	15	35,7	35,7	35,7
	من 05 إلى 10 سنوات	12	28,6	28,6	64,3
	من 10 إلى 15 سنة	10	23,8	23,8	88,1
	أكثر من 15 سنة	5	11,9	11,9	100,0
	Total	42	100,0	100,0	

من خلال استعراضنا لجدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير مدة نشاط المؤسسة يتبين (15) من أفراد العينة يمثلون 35,7% وهي أعلى نسبة من العدد الإجمالي أقل من 5 سنوات وأيضا وجد أن (12) من أفراد عينة الدراسة يمثل 28,6% وهي ثاني نسبة من العدد الإجمالي للعينة هم من 5-10 سنوات ويتبين أيضا (10) من أفراد عينة الدراسة يمثل 23,8% وهي ثالث نسبة من العدد الإجمالي للعينة هم من 15 إلى 15 سنة وأخيرا وجد أن (5) من أفراد عينة الدراسة 11,9% وهي رابع نسبة من العدد الإجمالي للعينة وهم أكثر من 15 سنة.

والشكل التالي يمثل الدائرة المثلثية للنسب المئوية:

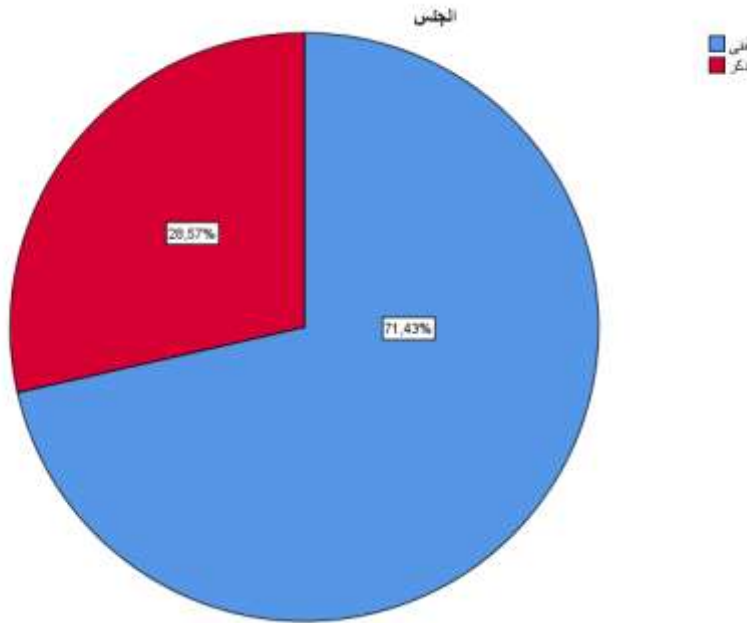


الشكل 8: دائرة مثلثية للنسبة المئوية تستعرض التكرار (مدة نشاط المؤسسة)

جدول 10: جدول التكرار الخاص بنوزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس.

		الجنس			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أنثى	30	71,4	71,4	71,4
	ذكر	12	28,6	28,6	100,0
	Total	42	100,0	100,0	

من خلال استعراضنا للجدول التكراري الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس يتبين أن (30) من أفراد العينة يمثلون 71,4% من العدد الإجمالي وهي النسبة الأكبر، هي من المستجوبات أنثى في حين وجد (12) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 28,6% من العدد الإجمالي للعينة ذكر هي العينة المستجوبة وهذه النتيجة تدل على تنوع الجنس بين أفراد عينة الدراسة الأمر الذي يخدم الدراسة الحالية وذلك للتعرف على أفراد عينة الدراسة. والشكل التالي يمثل الدائرة المثلثية للنسب المئوية:

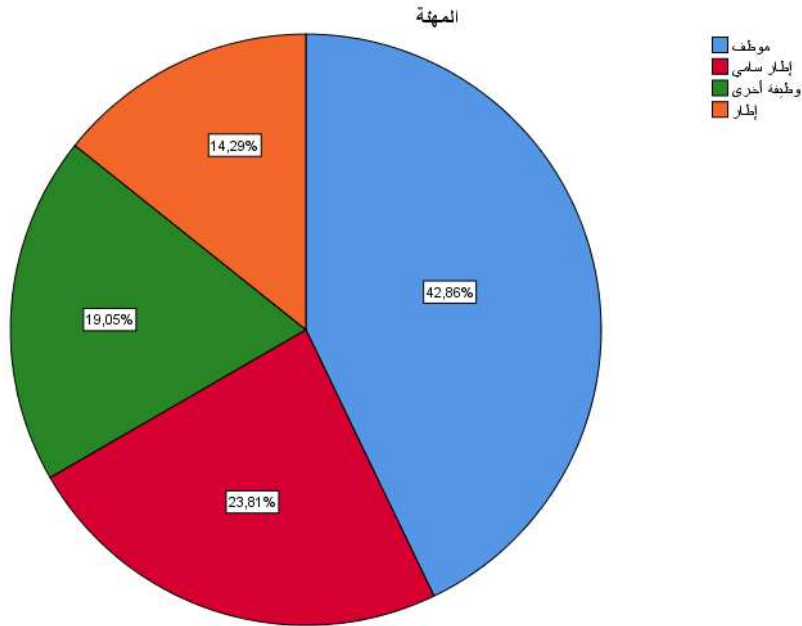


الشكل 9: دائرة مثلثية للنسبة المئوية لتعرض التكرار (الجنس)

جدول 11: جدول التكرار الخاص بنوزيع أفراد العينة وفقا لمتغير المهنة.

		المهنة			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موظف	18	42,9	42,9	42,9
	إطار سامي	10	23,8	23,8	66,7
	وظيفة أخرى	8	19,0	19,0	85,7
	إطار	6	14,3	14,3	100,0
	Total	42	100,0	100,0	

من خلال استعراضنا للجدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المهنة يتبين (18) من أفراد العينة يمثلون 42,9% وهي أعلى نسبة من العدد الإجمالي للموظف وأيضا وجد (10) من أفراد عينة الدراسة يمثل 23,8% وهي ثاني نسبة من العدد الإجمالي للعينة هم إطار سامي وأيضا وجد (8) من أفراد عينة الدراسة يمثل 19% وهي ثالث نسبة من العدد الإجمالي للعينة هم وظيفة أخرى وأخيرا وجد أن (6) من أفراد العينة يمثلون 14,3% وهي رابع نسبة من العدد الإجمالي للعينة هم إطار. والشكل التالي يمثل الدائرة المثلثية للنسبة المئوية:

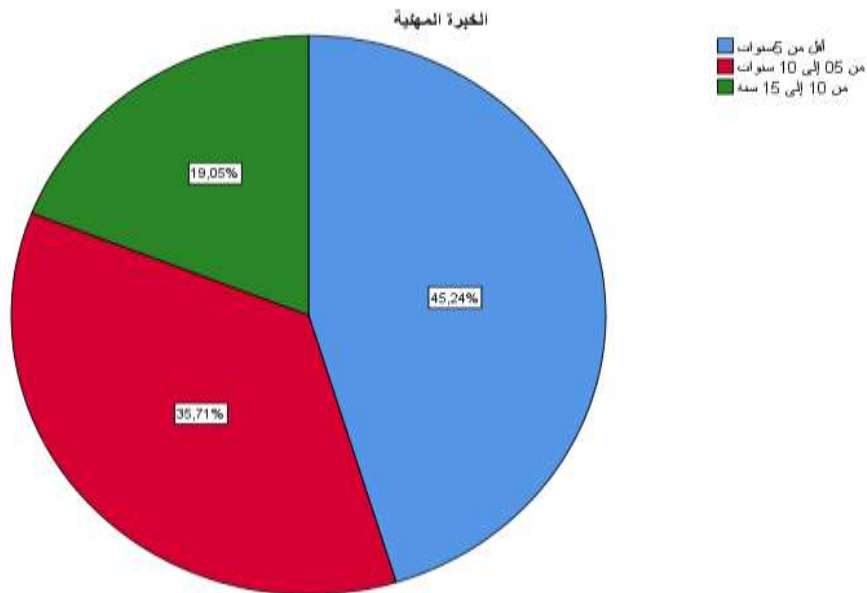


الشكل 10: دائرة مثلثية للنسبة المئوية تستعرض التكرار (المهنة)

جدول 12: جدول التكرار الخاص بنوزيع أفراد العينة وفقا لمتغير الخبرة المهنية.

		الخبرة المهنية			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid e	أقل من 5 سنوات	19	45,2	45,2	45,2
	من 05 إلى 10 سنوات	15	35,7	35,7	81,0
	من 10 إلى 15 سنة	8	19,0	19,0	100,0
	Total	42	100,0	100,0	

من خلال استعراضنا للجدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة المهنية يتبين (19) من أفراد العينة يمثلون 45,2% وهي أعلى نسبة من العدد الإجمالي أقل من 5 سنوات وأيضا وجد أن (15) من أفراد عينة الدراسة يمثل 35,7% وهي ثاني نسبة من العدد الإجمالي للعينة هم من 5 إلى 10 سنوات، وأخيرا وجد (8) من أفراد العينة يمثلون 19% وهي ثالث نسبة من العدد الإجمالي للعينة هم من 10 إلى 15 سنة. والشكل التالي يمثل الدائرة المثلثية للنسب المؤية:

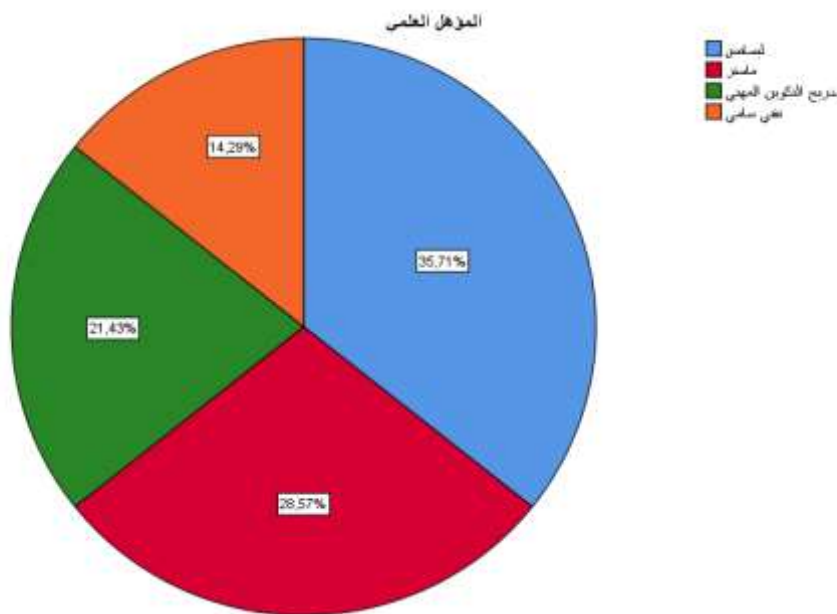


الشكل 11: دائرة مثلثية للنسبة المؤية تستعرض التكرار (الخبرة المهنية)

جدول 13: جدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد العينة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

		المؤهل العلمي			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid e	ليسانس	15	35,7	35,7	35,7
	ماستر	12	28,6	28,6	64,3
	خريج التكوين المهني	9	21,4	21,4	85,7
	تقني سامي	6	14,3	14,3	100,0
	Total	42	100,0	100,0	

من خلال استعراضنا للجدول التكرار الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي يتبين أن (15) من أفراد العينة يمثلون ما نسبته 35,7% وهي أعلى نسبة من العدد الإجمالي ، كانوا ليسانس، في حين وجد أن (12) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 28,6% وهي ثاني نسبة من العدد الإجمالي للعينة كانوا ماستر وأيضا وجد أن (9) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 21,4% من العدد الإجمالي للعينة كانوا خريجي التكوين المهني، وأخيرا وجد أن (6) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 14,3% من العدد الإجمالي للعينة كانوا تقني، الأمر الذي يخدم الدراسة الحالية وذلك للتعرف على آراء أفراد عينة الدراسة باختلاف المؤهل العلمي الذي يعبر عن أجوبة قد حتما على آرائهم. والشكل التالي يمثل الدائرة المثلثية للنسب المؤية.



الشكل 12: دائرة مثلثية للنسبة المؤية تستعرض التكرار (المؤهل العلمي)

المطلب الثاني : الدراسة الإحصائية لمحاور الاستبيان :
 قمنا بالاستجواب اعتمادا على معيار ليكارت الخماسي المتنازل لدراسة فقرات كل محور والذي نلخصه في الجدول التالي:

جدول 14: يوضح ترقيم معيار ليكارت الخماسي المتنازل

1	غير موافق بشدة
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب

و يعرف معيار ليكارت بأنه أسلوب لقياس السلوكيات و التفضيلات يستعمل في الاختبارات الاقتصادية النفسية و الاجتماعية و كل الاتجاهات التي تكون مبنية على الدراسات الميدانية، استنبطه عالم النفس رينسيسليكرت يستعمل في الاستبيانات وبخاصة في مجال الإحصاءات. ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما ، وله اشكال مختلفة الثلاثي الرباعي الخماسي ويتم تحديد اتجاهات الاجابة عن طريق المتوسط الحسابية بالأوزان التالية:

مقاييس الاتجاه لمعيار ليكارت الخماسي:

بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج عبارة عن آراء المستجوبين نقوم إذن بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي في بحثنا هذا عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث 4 تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى و من 2 إلى 3 مسافة ثانية و من 3 إلى 4 مسافة ثالثة و من 4 إلى 5 مسافة رابعة) و 5 تمثل عدد الخيارات ، و عند قسمة 4 على 5 يصبح طول الفترة يساوي 0,80 و يصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

اتجاهات المقياس الخماسي: 1-2-3-4-5

نبدأ بالمسافة 4 و هي المسافات الباقية بين القيمة الكبرى و القيمة الصغرى 5-1 = 4
 نقسم 4 على 5 = 0.8
 الاتجاه الأول : [1-1.79]
 الاتجاه الثاني : [1.8-2.59]
 الاتجاه الثالث : [2.6-3.39]
 الاتجاه الرابع : [3.4-4.19]
 الاتجاه الخامس : [4.2-5]

جدول 15: يمثل اتجاهات معيار ليكارت الخماسي المتنازل

الاتجاه الأول	غير موافق بشدة
الاتجاه الثاني	غير موافق
الاتجاه الثالث	محايد
الاتجاه الرابع	موافق
الاتجاه الخامس	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب.

و نلخص النتائج المتحصل عليها باستخدام برنامج SPSS26 و نلخصها في الجدول التالي :

جدول 16: يمثل توزيع معيار ليكارت الخماسي المتنازل

المستوى	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	من 01 إلى 1,79
غير موافق	من 1,80 إلى 2,59
محايد	من 2,60 إلى 3,39
موافق	من 3,40 إلى 4,19
موافق بشدة	من 4,20 إلى 05

المصدر: من إعداد الطالبة.

الجدول 17: يمثل إحصائيات المحور 01 المتعلق بعبارات أسباب إنشاء المؤسسة وتتضمن 07 أسئلة من الاستبيان

العبارة	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
يقوم أعضاء من المديرية العامة أو الجهوية بزيارات تفقدية للوكالات.	التكرارات	7	6	7	18	4	1,280	3,14	موافق
	النسبة المئوية	16,67%	14,29%	16,67%	42,86%	9,52%			
تنظر إدارة البنك باعتبار إلى جميع الشكاوى الواردة من العملاء والمستفيدين من خدماتها.	التكرارات	4	5	11	11	11	1,273	3,48	موافق
	النسبة المئوية	9,52%	11,90%	26,19%	26,19%	26,19%			
يتابع البنك مشكلات العملاء ويتعامل بتفاعل معها.	التكرارات	3	9	9	13	8	1,223	3,33	موافق
	النسبة المئوية	7,14%	21,43%	21,43%	30,95%	19,05%			
تجري إدارة البنك دراسات مسحية للتعرف على حاجات ورغبات العملاء	التكرارات	6	10	6	16	4	1,268	3,05	موافق
	النسبة المئوية	14,29%	23,81%	14,29%	38,10%	9,52%			
يلتزم البنك بمتطلبات الجودة التي يطلبها العملاء وتركز على رضاهم	التكرارات	7	8	7	13	7	1,365	3,12	موافق
	النسبة المئوية	16,67%	19,05%	16,67%	30,95%	16,67%			
يساهم مسؤولو الوكالات في إعداد الأهداف العامة للبنك.	التكرارات	7	2	12	18	3	1,194	3,19	موافق
	النسبة المئوية	16,67%	4,76%	28,57%	42,86%	7,14%			
هناك كفاية للموارد البشرية والمادية المخصصة لتحقيق أهداف البنك.	التكرارات	4	6	15	14	3	1,072	3,14	محايد
	النسبة المئوية	9,52%	14,29%	35,71%	33,33%	7,14%			
هناك مشاريع لتغيير طرق وقواعد عمل الأنظمة الإدارية الموجودة في البنك.	التكرارات	5	8	11	15	3	1,156	3,07	موافق
	النسبة المئوية	11,90%	19,05%	26,19%	35,71%	7,14%			
المجموع	التكرارات	43	54	78	118	43	1,229	3,19	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS26.

يبين الجدول 17: أن كل البيانات تتمركز حول الإجابة موافق " كما أن أكبر مجموع للتكرارات و الذي يساوي 118 أكبر قيمة له تقابلها الإجابة " موافق " ومنه فإن نتيجة الإجابات حول المحور هي موافق و المعيار المعتمد عليه لتحديد نتيجة المحور هو المتوسط الحسابي المرجح و الذي يساوي متوسط المتوسطات (أي جمع المتوسطات و تقسم المجموع على عدد الأسئلة الفرعية للمحور) و هو يساوي من خلال الجدول 3,19 و هو ينتمي لمجال الاتجاه الثالث : [2.60-3.39] الذي ما يقابل الإجابة محايد "

ما يعني أن الاتجاه العام للعبارة يكون حول الإجابة محايد ، أي أن فقرات هذا المحور ذات أهمية للعينة المستجوبة ، و أن المستجوبون جد متجاوبون مع بيانات الاستبيان خلال هذا المحور و جداول الإحصائيات المستخرجة من برنامج SPSS26 مدونة في الملحق..

الجدول 18: يمثل إحصائيات المحور 02 المتعلق بعبارات تقييم مدى فعالية أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات وتتضمن 04 أسئلة من الاستبيان

العبارة	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
البنك يمتلك نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال حديث.	التكرارات	7	7	7	13	8	1,38	3,19	موافق
	النسبة المئوية	16,67%	16,67%	16,67%	30,95%	19,05%			
يوجد في البنك نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يربط مختلف وكالات البنك.	التكرارات	4	5	11	13	9	1,23	3,43	موافق
	النسبة المئوية	9,52%	11,90%	26,19%	30,95%	21,43%			
يتميز نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمرونة في نقل المعلومة بين مختلف العاملين.	التكرارات	4	8	8	16	6	1,22	3,29	موافق
	النسبة المئوية	9,52%	19,05%	19,05%	38,10%	14,29%			
تستخدم إدارة البنك المعلومات كقاعدة بيانات في عملية صناعة القرارات وإحداث التغيير في البنك.	التكرارات	8	6	10	13	5	1,32	3,02	موافق
	النسبة المئوية	19,05%	14,29%	23,81%	30,95%	11,90%			
تستخدم إدارة البنك نظام التغذية الراجعة لتزويد العاملين بالبيانات والمعلومات المتعلقة بدرجة كفاءة الخدمة ومدى تحقيق الأهداف.	التكرارات	7	5	9	15	6	1,31	3,19	موافق
	النسبة المئوية	16,67%	11,90%	21,43%	35,71%	14,29%			
تقوم إدارة البنك بدراسة وتحليل البيانات المرتبطة بالعملاء والسوق لدعم عملية تحديد الأولويات.	التكرارات	9	5	11	12	5	1,33	2,98	موافق
	النسبة المئوية	21,43%	11,90%	26,19%	28,57%	11,90%			
نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الموجود ملائم للعمليات المصرفية داخل البنك.	التكرارات	12	5	11	11	3	1,33	2,71	موافق
	النسبة المئوية	28,57%	11,90%	26,19%	26,19%	7,14%			
يتم بصفة منتظمة تحديد وإيصال كل المعلومات المنتجة داخليا والتي تعتبر مفيدة لتحقيق أهداف البنك إلى الأشخاص المعنيين.	التكرارات	9	8	13	10	2	1,20	2,71	محايد
	النسبة المئوية	21,43%	19,05%	30,95%	23,81%	4,76%			
المجموع	التكرارات	60	49	80	103	44	1,290	3,07	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS26.

يبين الجدول (18,) أن كل البيانات تتمركز حول الإجابة موافق " كما أن أكبر مجموع للتكرارات و الذي يساوي 103 أكبر قيمة له تقابلها الإجابة " موافق " ومنه فإن نتيجة الإجابات حول المحور هي موافق و المعيار المعتمد عليه لتحديد نتيجة المحور هو المتوسط الحسابي المرجح و الذي يساوي متوسط المتوسطات (أي جمع المتوسطات و نقسم المجموع على عدد الأسئلة الفرعية للمحور) و هو يساوي من خلال الجدول 3,07 و هو ينتمي لمجال الاتجاه الثالث : [2.60-3.39] الذي ما يقابل الإجابة محايد "

ما يعني أن الاتجاه العام للعبارة يكون حول الإجابة محايد ، أي أن فقرات هذا المحور ذات أهمية للعينة المستجوبة ، و أن المستجوبون جد متجاوبون مع بيانات الاستبيان خلال هذا المحور و جداول الإحصائيات المستخرجة من برنامج SPSS26 مدونة في الملحق ..

الجدول 19: يمثل إحصائيات المحور 03 المتعلق بعبارات تقييم دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول وتتضمن 07 أسئلة من الاستبيان

العبارات	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
تستغرق عملية دراسة ملفات القروض أقل وقت ممكن.	التكرارات	9	11	9	9	4	1,29	2,71	غير موافق
	النسبة المئوية	21,43%	26,19%	21,43%	21,43%	9,52%			
تتم عملية قرار منح القرض آليا.	التكرارات	8	7	16	8	3	1,18	2,79	محايد
	النسبة المئوية	19,05%	16,67%	38,10%	19,05%	7,14%			
تتم عملية قرار منح القرض يدويا.	التكرارات	5	10	11	14	2	1,13	2,95	موافق
	النسبة المئوية	11,90%	23,81%	26,19%	33,33%	4,76%			
البنك يقوم بمتابعة للقروض الممنوحة.	التكرارات	6	6	9	14	7	1,30	3,24	موافق
	النسبة المئوية	14,29%	14,29%	21,43%	33,33%	16,67%			
هناك توريق للقروض.	التكرارات	7	8	12	12	3	1,21	2,90	موافق
	النسبة المئوية	16,67%	19,05%	28,57%	28,57%	7,14%			
يتعامل البنك بكل أنواع القروض.	التكرارات	2	10	10	17	3	1,05	3,21	موافق
	النسبة المئوية	4,76%	23,81%	23,81%	40,48%	7,14%			
المجموع	التكرارات	37	52	67	74	22	1,193	2,97	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS26.

يبين الجدول (19) أن كل البيانات تتمركز حول الإجابة موافق " كما أن أكبر مجموع للتكرارات و الذي يساوي 74 أكبر قيمة له تقابلها الإجابة " موافق " ومنه فإن نتيجة الإجابات حول المحور هي موافق و المعيار المعتمد عليه لتحديد نتيجة المحور هو المتوسط الحسابي المرجح و الذي يساوي متوسط المتوسطات (أي جمع المتوسطات و تقسم المجموع على عدد الأسئلة الفرعية للمحور) و هو يساوي من خلال الجدول 2,97 و هو ينتمي للمجال الاتجاه الثالث : [2.60-3.39] الذي ما يقابل الإجابة محايد " ما يعني أن الاتجاه العام للعبارة يكون حول الإجابة محايد ، أي أن فقرات هذا المحور ذات أهمية للعينة المستجوبة ، و أن المستجوبون جد متجاوبون مع بيانات الاستبيان خلال هذا المحور و جداول الإحصائيات المستخرجة من برنامج SPSS26 مدونة في الملحق.

الجدول 20: يمثل إحصائيات المحور 04 المتعلق بعبارات العناصر الأكثر فعالية وتتضمن 08 أسئلة من الاستبيان

العبارات	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
القوانين المصرفية ملائمة للعمل المصرفي.	التكرارات	8	8	15	9	2	1,149	2,74	محايد
	النسبة المئوية	19,05%	19,05%	35,71%	21,43%	4,76%			
هناك تجديد في القوانين المصرفية حتى تتلاءم مع التطورات التي تحدث في الساحة المصرفية الوطنية والعالمية.	التكرارات	4	7	12	16	3	1,102	3,17	موافق
	النسبة المئوية	9,52%	16,67%	28,57%	38,10%	7,14%			
توفر إدارة البنك للعمال التسهيلات اللازمة للاطلاع على القوانين المصرفية.	التكرارات	2	7	13	17	3	0,995	3,29	موافق
	النسبة المئوية	4,76%	16,67%	30,95%	40,48%	7,14%			
هناك قوانين مصرفية لا تتناسب والعمل المصرفي وتعرفل تحديثه وتطويره.	التكرارات	8	9	7	15	3	1,284	2,90	موافق
	النسبة المئوية	19,05%	21,43%	16,67%	35,71%	7,14%			
هناك مجال لاقتراح إجراء تغييرات في تشكيلة القوانين على السلطات المعنية.	التكرارات	10	6	9	13	4	1,347	2,88	موافق
	النسبة المئوية	23,81%	14,29%	21,43%	30,95%	9,52%			
هناك قبول من طرف السلطات لهذه الاقتراحات.	التكرارات	5	11	13	11	2	1,095	2,86	محايد
	النسبة المئوية	11,90%	26,19%	30,95%	26,19%	4,76%			
تراعي القوانين المصرفية الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمؤسسات المصرفية الجزائرية.	التكرارات	5	3	19	12	3	1,064	3,12	محايد
	النسبة المئوية	11,90%	7,14%	45,24%	28,57%	7,14%			
هناك استقلالية للبنوك عن بنك الجزائر.	التكرارات	7	9	18	6	2	1,070	2,69	محايد
	النسبة المئوية	16,67%	21,43%	42,86%	14,29%	4,76%			
استقلالية بنك الجزائر التي جاء بها قانون النقد والقرض حقيقية .	التكرارات	8	10	15	7	2	1,122	2,64	محايد
	النسبة المئوية	19,05%	23,81%	35,71%	16,67%	4,76%			
القرارات التي يصدرها بنك الجزائر لا تخضع لمراقبة الحكومة.	التكرارات	9	11	12	7	3	1,209	2,62	محايد
	النسبة المئوية	21,43%	26,19%	28,57%	16,67%	7,14%			
تشجع الحكومة القرارات التي يتخذها بنك الجزائر.	التكرارات	6	8	13	12	3	1,168	2,95	محايد
	النسبة المئوية	14,29%	19,05%	30,95%	28,57%	7,14%			
المجموع	التكرارات	72	89	146	125	30	1,146	2,90	محايد

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS26.

يبين الجدول (20) أن أغلبية البيانات تتمركز حول الإجابة محايد" كما أن أكبر مجموع للتكرارات و الذي يساوي 146 أكبر قيمة له تقابلها الإجابة " محايد "ومنه فإن نتيجة الإجابات حول المحور هي موافق و المعيار المعتمد عليه لتحديد نتيجة المحور هو المتوسط الحسابي المرجح و الذي يساوي متوسط المتوسطات (أي نجمع المتوسطات و نقسم المجموع على عدد الأسئلة الفرعية للمحور) و هو يساوي من خلال الجدول 2,90 و هو ينتمي للمجال الاتجاه الثالث : [2.60-3.39] الذي ما يقابل الإجابة محايد" ما يعني أن الاتجاه العام للعبارة يكون حول الإجابة محايد ، أي أن فقرات هذا المحور ذات أهمية للعينة المستجوبة ، و أن المستجوبون جد متجاوبون مع بيانات الاستبيان خلال هذا المحور و جداول الإحصائيات المستخرجة من برنامج SPSS26 مدونة في الملحق.

الجدول 21: يمثل إحصائيات المحور 05 المتعلق بعبارات المشاكل والصعوبات وتتضمن 12سؤالا من الاستبيان

العبارة	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
تشكل الضمانات المقدمة طالبي التمويل عاملا رئيسيا في الحصول على القرض	التكرارات	5	8	14	13	2	1,09	2,98	محايد
	النسبة المئوية	11,90%	19,05%	33,33%	30,95%	4,76%			
هناك انواع من الضمانات يحددها المصرف يرفض التعامل بسواها	التكرارات	8	8	14	10	2	1,16	2,76	محايد
	النسبة المئوية	19,05%	19,05%	33,33%	23,81%	4,76%			
يعتبر الكفيل(الضمان الشخصي) كافيا كضمان عند منح بعض انواع من القروض	التكرارات	8	12	10	9	3	1,22	2,69	غير موافق
	النسبة المئوية	19,05%	28,57%	23,81%	21,43%	7,14%			
لا يتم تقييم الضمانات بصورة دوريو	التكرارات	7	8	14	11	2	1,15	2,83	محايد
	النسبة المئوية	16,67%	19,05%	33,33%	26,19%	4,76%			
يعتبر المصرف الضمانات المقدمة مصدر احتياطي وان الضمان الرئيسي يتعمق بمدى تحقيق الارباح	التكرارات	6	6	11	16	3	1,19	3,10	موافق
	النسبة المئوية	14,29%	14,29%	26,19%	38,10%	7,14%			
يقوم المصرف بمساعدة المقترض على تجاوز المشاكل التي يواجهونها لتجنب حالة تعثر القروض	التكرارات	8	9	10	11	4	1,28	2,86	موافق
	النسبة المئوية	19,05%	21,43%	23,81%	26,19%	9,52%			
يقوم المصرف بدراسة وتحميل الضمانات المقدمة ومدى قانونيتها وكفايتها قبل منح القرض	التكرارات	6	11	11	12	2	1,15	2,83	موافق
	النسبة المئوية	14,29%	26,19%	26,19%	28,57%	4,76%			
يقيم المصرف بالضمان اكثر من اهتمامه بالغرض الذي اخذ من اجله القرض	التكرارات	6	10	11	11	4	1,22	2,93	محايد
	النسبة المئوية	14,29%	23,81%	26,19%	26,19%	9,52%			
المجموع	التكرارات	54	72	95	93	22	1,181	2,87	محايد

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS26.

يبين الجدول (21) أن أغلبية البيانات تتمركز حول الإجابة محايد" كما أن أكبر مجموع للتكرارات و الذي يساوي 95 أكبر قيمة له تقابلها الإجابة " محايد "ومنه فإن نتيجة الإجابات حول المحور هي موافق و المعيار المعتمد عليه لتحديد نتيجة المحور هو المتوسط الحسابي المرجح و الذي يساوي متوسط المتوسطات (أي جمع المتوسطات و تقسم المجموع على عدد الأسئلة الفرعية للمحور) و هو يساوي من خلال الجدول 2,87 و هو ينتمي للمجال الاتجاه الثالث : [2.60-3.39] الذي ما يقابل الإجابة محايد" ما يعني أن الاتجاه العام للعبارة يكون حول الإجابة محايد ، أي أن فقرات هذا المحور ذات أهمية للعينة المستجوبة ، و أن المستجوبون جد متجاوبون مع بيانات الاستبيان خلال هذا المحور و جداول الإحصائيات المستخرجة من برنامج SPSS26 مدونة في الملحق.

المطلب الثالث: اختبار وتحليل الفرضيات ، تحليل تفسير ومناقشة الدراسة

اختبار الفرضية الأولى:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ تعزى لمهنة المستجوب تؤثر على نمط إدارة أعمال البنك.

بما بأن متغير نمط إدارة أعمال البنك هو البعد الكلي لكل بنود المحور الأول ويتم حسابه بطريقة المتوسطات باستخدام برنامج SPSS26 ويكون أوتوماتيكيا متغير كمي وهو عبارة عن أرقام بين 1 و5 لأنه المتوسط الحسابي لكل البنود للمستجوبين. وبما أن متغير المهنة فيه أكثر من مجموعتين وهو متغير كمي نوعي إذن الاختبار الإحصائي المناسب لاختبار هذه الفرضية هو اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA. ومن بين شروط اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA أن يكون المتغير الكمي نمط إدارة أعمال البنك يتبع التوزيع الطبيعي.

وهو من أهم الفروض في الاختبارات الإحصائية المعلمية أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي حيث يعتبر من أهم التوزيعات في علم الإحصاء بل يعتبر أساسا لكثير من النظريات الإحصائية الرياضية ويلعب دورا أساسيا في اختبارات الفروض الإحصائية وفترات الثقة وغير ذلك وأن الكثير من الصفات كالسن، المستوى التعليمي، و الخبرة و ما إلى ذلك إذ قيست إلى عدد كبير من المشاهدات فغن توزيعها يقترب من التوزيع الطبيعي إن لم يكن يأخذ صورة التوزيع الطبيعي.

ولاختبار التوزيع الطبيعي في بحثنا هذا نستخدم برنامج SPSS26 نستخرج جداول التوزيع الطبيعي لكل المتغيرات ونعتمد على اختبار الفرضيات التالية:
الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.
الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول 22: يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمحور نمط إدارة أعمال البنك

اختبار التوزيع الطبيعي						
اختبار	اختبار كولموكروف-سميرنوف			اختبار كولموكروف-سميرنوف		
	القيمة الإحصائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القيمة الإحصائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
كولموكروف-سميرنوف						
نمط_المؤسسة	,122	42	,123	,970	42	,325

a. Correction de signification de Lilliefors

و من خلال الجدول يظهر لنا اختبار شابيرو ويلك Shapiro-Wilk و يستعمل لحجم العينة أقل من 50 و اختبار كولموكروف-سميرنوف^a Kolmogorov-Smirnov وهو لاختبار العينات الأكثر من 50 و أيضا برنامج SPSS و يظهر أوتوماتيكيا علامة ^a أمام الاختبار المناسب

و من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الدلالة المعنوية للبعد الكلي تساوي 0.123 و هو أكبر من 0,05 و منه نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية H_0) و التي تنص على أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن الاعتماد على الاختبارات المعلمية . ANOVA

وباستخدام برنامج SPSS26 نتحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول 23: جدول النتائج المتحصل عليها SPSS26:

ANOVA					
نمط المؤسسة					
	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	3,192	3	1,064	1,089	,365
Intragroupes	37,128	38	,977		
Total	40,320	41			

سوف نعتمد على الفرضيتان الاحصائيتان التاليتان:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات

و من خلال الجدول لدينا قيمة فيشر تساوي 1.089 و قيمة الدلالة المعنوية تساوي 0.365 فهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات

ومنه نستنتج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعات المهنة ونمط إدارة أعمال البنك.

ومنه الفرضية الأولى القائلة إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ تعزى للمهنة تؤثر على نمط إدارة أعمال البنك غير محققة

اختبار الفرضية الثانية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ تعزى لحجم المؤسسة تؤثر على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

بما بأن متغير تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو البعد الكلي لكل بنود المحور الثاني ويتم حسابه بطريقة المتوسطات باستخدام برنامج SPSS26 ويكون أوتوماتيكيا متغير كمي وهو عبارة عن أرقام بين 1 و 5 لأنه المتوسط الحسابي لكل البنود للمستجوبين.

وبما أن متغير المهنة فيه أكثر من مجموعتين وهو متغير كمي نوعي إذن الاختبار الإحصائي المناسب لاختبار هذه الفرضية هو اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

ومن بين شروط اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA أن يكون المتغير الكمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال يتبع التوزيع الطبيعي.

وهو من أهم الفروض في الاختبارات الإحصائية المعلمية أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي حيث يعتبر من أهم التوزيعات في علم الإحصاء بل يعتبر أساسا لكثير من النظريات الإحصائية الرياضية ويلعب دورا أساسيا في اختبارات الفروض الإحصائية وفترات الثقة وغير ذلك وأن الكثير من الصفات كالسن، المستوي التعليمي، والخبرة وما إلى ذلك إذ قيست إلى عدد كبير من المشاهدات فغن توزيعها يقترب من التوزيع الطبيعي إن لم يكن يأخذ صورة التوزيع الطبيعي.

ولاختبار التوزيع الطبيعي في بحثنا هذا نستخدم برنامج SPSS26 نستخرج جداول التوزيع الطبيعي لكل المتغيرات ونعتمد على اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول 24: يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمحور تكنولوجيا المعلومات والاتصال

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
تكنولوجيا	,079	42	,200*	,972	42	,385
*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.						
a. Correction de signification de Lilliefors						

و من خلال الجدول يظهر لنا اختبار شابيرو ويلك Shapiro-Wilk و يستعمل لحجم العينة أقل من 50 و اختبار كولموكروف-سميرنوف^a Kolmogorov-Smirnov وهو لاختبار العينات الأكثر من 50 و أيضا برنامج SPSS و يظهر أوتوماتيكيا علامة^a أمام الاختبار المناسب

و من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الدلالة المعنوية للبعد الكلي تساوي 0.200 و هو أكبر من 0,05 و منه نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية H₀) و التي تنص على أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن الاعتماد على الاختبارات المعلمية ANOVA .

وباستخدام برنامج SPSS26 نتحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول 25: جدول النتائج المتحصل عليه في SPSS26:

ANOVA					
تكنولوجيا					
	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergruppes	6,377	2	3,188	3,324	,046
Intragruppes	37,412	39	,959		
Total	43,789	41			

سوف نعتمد على الفرضيتين الاحصائيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات

و من خلال الجدول لدينا قيمة فيشر تساوي 3.324 و قيمة الدلالة المعنوية تساوي 0.046 فهي أقل من 0.05 مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات

ومنه نستنتج أنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعات المهنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

وهذه الفروقات تكون لصالح الفئة وذلك حسب الجدول التالي:

ومنه الفرضية الأولى القائلة إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ تعزى للخبرة تؤثر على تكنولوجيا المعلومات والاتصال غير محققة

اختبار الفرضية الثالثة:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ تعزى مدة نشاط المؤسسة تؤثر على وظيفة منح القرض.

بما بأن متغير وظيفة منح القرض هو البعد الكلي لكل بنود المحور الثالث ويتم حسابه بطريقة المتوسطات باستخدام برنامج SPSS26 ويكون أوتوماتيكيا متغير كمي وهو عبارة عن أرقام بين 1 و 5 لأنه المتوسط الحسابي لكل البنود للمستجوبين.

وبما أن متغير المهنة فيه أكثر من مجموعتين وهو متغير كمي نوعي إذن الاختبار الإحصائي المناسب لاختبار هذه الفرضية هو اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA ومن بين شروط اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA أن يكون المتغير الكمي وظيفة منح القرض يتبع التوزيع الطبيعي.

وهو من أهم الفروض في الاختبارات الإحصائية المعلمية أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي حيث يعتبر من أهم التوزيعات في علم الإحصاء بل يعتبر أساسا لكثير من النظريات الإحصائية الرياضية ويلعب دورا أساسيا في اختبارات الفروض الإحصائية وفترات الثقة وغير ذلك وأن الكثير من الصفات كالسن، المستوى التعليمي، والخبرة وما إلى ذلك إذ قيست إلى عدد كبير من المشاهدات فغن توزيعها يقترب من التوزيع الطبيعي إن لم يكن يأخذ صورة التوزيع الطبيعي.

ولاختبار التوزيع الطبيعي في بحثنا هذا نستخدم برنامج SPSS26 نستخرج جداول التوزيع الطبيعي لكل المتغيرات ونعتمد على اختبار الفرضيات التالية:
 الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.
 الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول 26: يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمحور وظيفة منح القرض

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistique s	ddl	Sig.	Statistique s	Ddl	Sig.
المنح	,106	42	,200*	,975	42	,469
*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.						
a. Correction de signification de Lilliefors						

و من خلال الجدول يظهر لنا اختبار شابيرو ويلك Shapiro-Wilk و يستعمل لحجم العينة أقل من 50 و اختبار اختبار كولموكروف-سميرنوف^a Kolmogorov-Smirnov وهو لاختبار العينات الأكثر من 50 و أيضا برنامج SPSS و يظهر أوتوماتيكيا علامة ^a أمام الاختبار المناسب

و من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الدلالة المعنوية للبعد الكلي تساوي 0.200 و هو أكبر من 0,05 و منه نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية H_0) و التي تنص على أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن الاعتماد على الاختبارات المعلمية ANOVA .

وباستخدام برنامج SPSS26 نتحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول 27: جدول النتائج المتحصل عليه في SPSS26:

ANOVA					
المنح					
	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	6,552	3	2,184	3,224	,033
Intragroupes	25,739	38	,677		
Total	32,291	41			

سوف نعتمد على الفرضيتان الاحصائيتان التاليتان:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات

و من خلال الجدول لدينا قيمة فيشر تساوي 3.224 و قيمة الدلالة المعنوية تساوي 0.033 فهي أقل من 0.05 مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات.

ومنه نستنتج أنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعات مدة نشاط المؤسسة و وظيفة منح القرض .

ومنه الفرضية الأولى القائلة إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ تعزى لطبيعة النشاط تؤثر على وظيفة منح القرض غير محققة

اختبار الفرضية الرابعة:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ تعزى طبيعة النشاط تؤثر على العمل المصرفي في البنك.

بما بأن متغير العمل المصرفي في البنك هو البعد الكلي لكل بنود المحور الرابع ويتم حسابه بطريقة المتوسطات باستخدام برنامج SPSS26 ويكون أوتوماتيكيا متغير كمي وهو عبارة عن أرقام بين 1 و 5 لأنه المتوسط الحسابي لكل البنود للمستجوبين. وبما أن متغير المهنة فيه أكثر من مجموعتين وهو متغير كمي نوعي إذن الاختبار الإحصائي المناسب لاختبار هذه الفرضية هو اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA ومن بين شروط اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA أن يكون المتغير الكمي العمل المصرفي في البنك يتبع التوزيع الطبيعي.

وهو من أهم الفروض في الاختبارات الإحصائية المعلمية أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي حيث يعتبر من أهم التوزيعات في علم الإحصاء بل يعتبر أساسا لكثير من النظريات الإحصائية الرياضية ويلعب دورا أساسيا في اختبارات الفروض الإحصائية وفترات الثقة وغير ذلك وأن الكثير من الصفات كالسن، المستوي التعليمي، والخبرة وما إلى ذلك إذ قيست إلى عدد كبير من المشاهدات فغن توزيعها يقترب من التوزيع الطبيعي إن لم يكن يأخذ صورة التوزيع الطبيعي.

ولاختبار التوزيع الطبيعي في بحثنا هذا نستخدم برنامج SPSS26 نستخرج جداول التوزيع الطبيعي لكل المتغيرات ونعتمد على اختبار الفرضيات التالية:
الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.
الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول 28: يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمحور العمل المصرفي في البنك

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
المصرفي	,127	42	,085	,975	42	,487

a. Correction de signification de Lilliefors

و من خلال الجدول يظهر لنا اختبار شابيرو ويلك Shapiro-Wilk و يستعمل لحجم العينة أقل من 50 و اختبار اختبار كولموكروف-سميرنوف^a Kolmogorov-Smirnov وهو لاختبار العينات الأكثر من 50 و أيضا برنامج SPSS و يظهر أوتوماتيكيا علامة ^a أمام الاختبار المناسب

و من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الدلالة المعنوية للبعد الكلي تساوي 0.085 و هو أكبر من 0,05 و منه نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية H_0) و التي تنص على أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن الاعتماد على الاختبارات المعلمية ANOVA .

وباستخدام برنامج SPSS26 نتحصل على النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول 29: جدول النتائج المتحصل عليه في SPSS26:

ANOVA					
المصرفي					
	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	6,721	3	2,240	3,959	,015
Intragroupes	21,504	38	,566		
Total	28,224	41			

سوف نعتمد على الفرضيتان الاحصائيتان التاليتان:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات .

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات.

و من خلال الجدول لدينا قيمة فيشر تساوي 3.959 و قيمة الدلالة المعنوية تساوي 0.015 فهي أقل من 0.05 مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات .

ومنه نستنتج أنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعات طبيعة نشاط المؤسسة العمل المصرفي في البنك

ومنه الفرضية الأولى القائلة إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ تعزى طبيعة نشاط المؤسسة تؤثر على العمل المصرفي في البنك.

اختبار الفرضية الخامس:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ تعزى نوع المؤسسة تؤثر على الضمانات المصرفية.

بما بأن متغير الضمانات المصرفية هو البعد الكلي لكل بنود المحور الخامس ويتم حسابه بطريقة المتوسطات باستخدام برنامج SPSS26 ويكون أوتوماتيكيا متغير كمي وهو عبارة عن أرقام بين 1 و 5 لأنه المتوسط الحسابي لكل البنود للمستجوبين.

وبما أن متغير الملكية للشركة الصناعية فيه فقط مجموعتين شركات عمومية وخاصة وهو متغير كمي نوعي إذن الاختبار الاحصائي المناسب لاختبار هذه الفرضية هو اختبار t في حالة العينتين المستقلتين:

ومن بين شروطه أن يكون المتغير الكمي المسؤولية الاجتماعية يتبع التوزيع الطبيعي:

وهو من أهم الفروض في الاختبارات الإحصائية المعلمية أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي حيث يعتبر من أهم التوزيعات في علم الإحصاء بل يعتبر أساسا لكثير من النظريات الإحصائية الرياضية ويلعب دورا أساسيا في اختبارات الفروض الإحصائية وفترات الثقة وغير ذلك وأن الكثير من الصفات كالسن، المستوي التعليمي، والخبرة وما إلى ذلك إذ قيست إلى عدد كبير من المشاهدات فغن توزيعها يقترب من التوزيع الطبيعي إن لم يكن يأخذ صورة التوزيع الطبيعي.

ولاختبار التوزيع الطبيعي في بحثنا هذا نستخدم برنامج SPSS26 نستخرج جداول التوزيع الطبيعي لكل المتغيرات ونعتمد على اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول 30: يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمحور الضمانات المصرفية

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
الضمانات	,095	42	,200*	,987	42	,895
*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.						
a. Correction de signification de Lilliefors						

ومن خلال الجدول يظهر لنا اختبار شابيرو ويلك Shapiro-Wilk و يستعمل لحجم العينة أقل من 50 و اختبار اختبار كولموكروف-سميرنوف^a Kolmogorov-Smirnov وهو لاختبار العينات الأكثر من 50 و أيضا برنامج SPSS و يظهر أوتوماتيكيا علامة^a أمام الاختبار المناسب و من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الدلالة المعنوية للبعد الكلي تساوي 0.085 و هو أكبر من 0,05 و منه نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية H_0) و التي تنص على أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي و بالتالي يمكن الاعتماد على الاختبارات المعلمية اختبار t في حالة العينتين المستقلتين لأن متغير نوع المؤسسة فيه مجموعتين فقط "خاصة و عمومية" و باستخدام برنامج SPSS26 نتحصل على النتائج التالية:

جدول 31: جدول النتائج المتحصل عليه في SPSS26:

Test des échantillons indépendants										
		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
									Inférieur	Supérieur
الضمانات	Hypothèse de variances égales	,805	,375	-,970	40	,338	-,26042	,26836	-,80280	,28196
	Hypothèse de variances inégales			-,943	32,346	,353	-,26042	,27624	-,82286	,30203

أولا يجب معرفة تساوي أو عدم تساوي التباين للمجموعتين أي اعتدالية التوزيع و ذلك من خلال اختبار ليفن للتجانس Test de Levene sur l'égalité des variances و الذي يبنى على احصائية F و التي تساوي 0.805 و من خلال قيمة SIG و التي تمثل مستوى الدلالة المعنوية نقوم بالاختبار التالي :

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 عدم تساوي التباين بين المجموعتين.

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 تساوي التباين بين المجموعتين.

و لدينا من خلال نتائج الجدول قيمة مستوى الدلالة المعنوية ليفشر تساوي 0.375 و هي أكبر من 0,05 و منه تساوي التباين بين المجموعتين و بذلك سنعتمد على نتائج السطر الأول.

و منه قيمة t تساوي -0,970 و بدرجة حرية 40 و لكن الاختبار يتم من خلال قيمة SIG

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطين

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطين.

و بما أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية لستودنت t تساوي 0.338 فهي أكبر من 0,05 و منه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين الضمانات البنكية للمجموعتين (حسب نوع الشركة الصناعية عمومية وخاصة)

و كذلك من خلال مجال الثقة و هو محصور بين القيمتين : -0,80280 و 0.28196 وبما أن الصفر ينتمي إلى هذا المجال و هو يمثل الفرق في الفرضية العدمية هذا ما يؤكد لنا عدم وجود فرق معنوي بين متوسطات الضمانات البنكية للمجموعتين عمومية وخاصة.

و منه الفرضية الخامسة القائلة توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ تعزى لنوع الشركة تؤثر على الضمانات المصرفية غير محققة.

إن البنوك تسعى جاهدة إلى تطوير أساليب حديثة لضمان سلامة حسن سير عملها أولاً، وتوطيد علاقتها مع زبائنها ثانياً، بحيث يتمثل دورها الأساسي في عملية استقبال الودائع وتقديم القروض لتحصيل فوائد لحسابها الخاص، إلا أن المشكلة تكمن في احتمال عدم استرجاع المبالغ التي قامت بإقراضها كلياً أو جزئياً في أوقاتها المحددة، وذلك ما يولد فرق بين قيمة القروض الممنوحة من طرف البنوك ومجموع المبالغ المتوقع استرجاعها من المقترضين عند حلول مواعيد الاستحقاق، وعليه فإن مشكلة القروض المتعثرة لا يمكن الحد منها كلياً، لكن أساليب الكفاءة المصرفية (النسب المالية والطرق الكمية) لها دور فعال في الاكتشاف والتنبيه والتقليل من حجم تعثر القروض، إذ تعتبر هذه الأخيرة كمؤشر للجهات المعنية من أجل التدخل واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

إذا كانت المنظومة المصرفية تعتبر من أهم العناصر الأساسية المتحكمة في أداء الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، باعتبارها أداة للتخطيط والتوجيه، وتمويل التطور الاقتصادي، والرقابة في الاقتصاد الوطني، فإن نجاحها في أداء وظيفتها، مرهون بقدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة التي تعيشها الجزائر، من تعاضم ضغوطات المنافسة والتغييرات الاقتصادية العالمية والمتسارعة واعتمادها على اقتصاد السوق وتوقعها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وإبرام عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتطوير إمكانياتها ومواردها ومستوى أداء خدماتها وأنشطتها الداخلية من جهة، وقدرتها على تكييف أنظمتها وهياكلها واستراتيجياتها مع تغييرات هذا المحيط الخارجي واستغلال الفرص المتاحة فيه من جهة أخرى، كل هذا يملئ ضرورة إتباع استراتيجيات لتأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية حتى تستطيع التكيف مع التطورات العالمية وتحقيق ميزة تنافسية في ظل هذه التغييرات، ذلك أن تأهيل الجهاز المصرفي يعد أحد المؤشرات الهامة للقدررة التنافسية للاقتصاد الوطني في السوق العالمية.

لقد ساهم هذا البحث في توضيح الإطار النظري والتطبيقي لاستراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية، إذ حاولنا إبراز استراتيجيات التأهيل في الوكالات البنكية المستجوبة، أين تم اختبار فرضيات البحث، والتوصل بذلك إلى مجموعة من النتائج منها:

- كانت أغلب آراء المستجوبين بالموافقة وذلك بسبب قرابة الموظف من واقع الاقتراض ميدانياً وتجربتهم لذلك.

- كما كانت أيضاً بعض الآراء بالمحايدة وذلك لصعوبة بعض الحالات بعد الاقتراض وتعقد الأمور للمستثمر.

- علاقة بين التمويل والقروض المصرفية، حيث أن القروض المصرفية يساعد المؤسسات بشكل كبير في تلبية متطلبات، خاصة في وقت الحاجة إليها، حيث أن التمويل يساعد المؤسسة

- على تحسين الجانب المالي وهذا ما يدفع إلى توسيع الاستثمار مما يخلق زيادة الأرباح، والتقدم نحو الأحسن.
- المهنة تؤثر على نمط إدارة أعمال البنك لأن عملية الاقتراض حساسة لذلك يجب على صاحب الاختصاص هو من يمتنها.
- الخبرة لا تؤثر على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا لأن هذه العمليات التي تدخل ضمن رقمنة القطاع حديثة الاستعمال ومازالت تجد تطورات أخرى.
- طبيعة النشاط لا تؤثر على وظيفة منح القرض لأن عملية الاقتراض ومرافقة المستثمر لا تهم أن يكون الموظف أو المستجوب يتقن النشاط لأنه سيتعرف عليه خلال دورات تكوينية أو بمجهودات فردية منه.
- طبيعة نشاط المؤسسة تؤثر على العمل المصرفي في البنك وذلك لأن كل نشاط تكلفة استثمارية خاصة وتجهيزات ومعدات خاصة وحتى طريقة بداية العمل تختلف.
- نوع الشركة لا تؤثر على الضمانات المصرفية لأن كل مستثمر له دفتر شروط وكلها تصب في قوانين واحدة.

توصيات البحث:

- من خلال الدراسة يمكن تقييم بعض التوصيات للمؤسسات محل الدراسة
- على المؤسسات استغلال مبالغ القروض المصرفية أحسن استغلال
- الاهتمام بالتمويل لأنه أساس مزاولة النشاط
- على البنك وضع المزيد من الاستراتيجيات والحرص على انتقاء العملاء ذوي المخاطر المنخفضة أو المعدومة وذلك من خلال الاستعلام عن العملاء من المصادر المختلفة المتوفرة خاصة الامتثال لتوجيهات البنك المركزي في هذا الصدد.
- من الأفضل أن تكون معالجة القروض المتعثرة عن طريق المفاوضات الودية بدلا من الإجراءات القانونية التي تعرض البنك لخسارة عملائه الدائمين ودرجة تنافسيتهم.
- ضرورة التنبيه الى عدم اعتماد ضمانات القروض المرتكز الرئيسي للقرار الائتماني واعتبارها كحلقة مكملة لاتخاذ قرار منح القرض المدروس.
- ضرورة تجديد الاستعلام عن العملاء والقيام بعمل زيارت دورية من حين الى اخر، مما يؤدي الى الاكتشاف المبكر للتجاوزات، والتأكد من حسن ادارة العميل لمشروعه وتقييم وضعه المالي بشكل مستمر، والعمل على تقديم النصيحة والمشورة له.
- زيادة اهتمام البنوك بالتدريب العملي (دورات تكوينية، ملتقيات تبادل الخبرات بين البنوك...)
- ضرورة منح المكافآت وحق المشاركة في توزيع الأرباح، وهذا لتحفيز الموظفين والحد من التحيز في اتخاذ القرار.

أفاق البحث:

لقد تم من خلال هذا البحث، التطرق لاستراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية من الناحية الإدارية والوظيفية والتنظيمية والبشرية والقانونية، وذلك في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، ويبقى موضوع البحث محل دراسات مستقبلية نأمل أن تعمل على تطوير منظومتنا المصرفية، حيث يمكن أن يفتح البحث آفاق لبحوث ودراسات مستقبلية في مجالات يمكن اقتراحها على الباحثين في جوانب أخرى بخصوص هذا الموضوع، تساعدهم على البحث أهمها:

- إعداد الدراسة الميدانية على عدد كبير من المؤسسات منها الخاصة والعامة
- دراسة سلبيات القروض المصرفية.
- دراسة تأثير تأهيل الموارد البشرية على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية.
- قياس فعالية تطوير المؤسسات المصرفية الجزائرية.
- انعكاسات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية.
- الخصوصية والاندماج كمدخل لتأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية.
- واقع تطبيق أساليب الكفاءة المصرفية وفق مقررات بازل 3
- دور معايير الأداء في تحليل وتقييم مستوى البنوك الجزائرية .

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- د.اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، 2015، ادارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع عمان- الأردن -
- 2- سوزان سمير ذيب ، محمود ابراهيم نور، سقيعي نوري موسى، عبد الله يوسف سعادة 2011 ، ادارة الائتمان ، دار الفكر، ناشرون وموزعون، ط 1 ، عمان - الأردن -
- 3- د. محمد الصيرفي، ادارة العمليات المصرفية - العادية- الغير عادية - الإلكترونية - دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة - مصر- 2016.
- 4- محروود حسن ، ادارة المشاة المالية، الجزء الأول البنوك التجارية ، كلية التجارة جامعة عين شمس - مصر -

المجلات:

- 5- بن عنتر عبد الرحمان - 2002- مراحل تطور المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و آفاقها المستقبلية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خبيذر، العدد 2 ، بسكرة - الجزائر -.
- 6- د. بن موسى بن عالية ، ا. زيان عاشور ، 2018 ، تطور المؤسسة العمومية الإقتصادية في الجزائر و حتمية تطبيق الحكم الراشد ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة - الجزائر -.
- 7- د. بوقرة رابح ، ا. واضح الهاشمي، 2011 محيط المؤسسة الإقتصادية الجزائرية مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، العدد 4 .
- 8- أ. بلحراث حياة ، د. يوسف رشيد ، صياغة التمويل المصرفي الموجه ، لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة مستغانم - الجزائر - .
- 9- أ. بن مداني صديقة ، د. سعودي يلقاسم ، القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية و سبل علاجها ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، العدد الإقتصادي 30- (02) ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة الجزائر .

10- فضيلة بوحورة وعمر جنينة، كفاءة ادارة الائتمان بين فعالية السياسة الإقتراضية ومرونة نظام المعلومات في البنوك التجارية حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 22 ديسمبر 2017.

11-أ. لعروسي قرين زهرة ، ا.د. بوقرة رابح ، دور ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية 26 (02) ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة – الجزائر .

12- د. معاويف محمد ، ط ، د. شيخي مخترية – ط . درناقي بشير، 2019 ، الحوكمة ودورها في ادارة المخاطر المصرفية في البنوك ، مجلة التكامل الإقتصادي الجلد 7، العدد 1

المذكرات:

13-أحلام مخبي ، 2007، تقييم المؤسسة ، من وجهة نظر البنك ، مذكرة ، مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة منتوري – قسنطينة- الجزائر.

14-- سارة بن عبد الحليم ، 2012، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية ، مذكرة مقدمة ، ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، في علوم التسيير، جامعة ام البوقي – الجزائر.-.

15-- علي عبد الله ، المؤسسة العمومية الإقتصادية ، واقتصاد السوق ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر جامعة الجزائر – الجزائر.-

16- واضح نعيمة ، 2016 العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار منح القروض البنكية للمؤسسات الإقتصادية ، اطروحة الدكتوراه ، تلمسان- الجزائر.-.

17- يونس يوسف ، 2013 ، مستقبل المؤسسات العمومية الإقتصادية ، في النسيج الإقتصادي الجزائري ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي ، جامعة العربي بن مهدي ، ام البواقي – الجزائر.-

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشادلي بن جديد الطرف

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

استبيان لتحضير مذكرة نيل شهادة الماستر تخصص

البيانات التعريفية:

رقم الاستبيان :

تاريخ توزيع الاستبيان :

مكان التوزيع :

سيدي الفاضل، سيدتي الفاضلة، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان لغرض البحث العلمي الذي يقوم به الباحث بهدف

لذا يرجى التكرم بالإجابة علي الاسئلة التالية بتمعن و بوضع إشارة (x) في الخانة التي تتفق مع رأيك كمساعدة منكم على إنجاح الدراسة. مع العلم بأن المعلومات التي سنحصل عليها هي لغرض البحث العلمي فقط، سوف تحظى بالسرية التامة.

الطالبة :

تحت إشراف الأستاذة:

الجزء الأول:

معلومات متعلقة بالمؤسسة نوع المؤسسة:

خاصة عامة

حجم المؤسسة:

1-9 عمال 10-49 عامل 50-250

عامل

طبيعة النشاط:

زراعي صناعي خدماتي حرفي

نطاق النشاط:

ولائي جهوي وطني

دولي

مدة نشاط المؤسسة:

أقل من 5 سنوات 5-10 سنوات 10-15 سنة

أكثر من 15 سنة

معلومات متعلقة المستجوب

الجنس: ذكر أنثى

المهنة:

موظف	إطار سامي
إطار	وظيفة أخرى

الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات من 05 إلى 10 سنوات من 10 إلى 15 سنوات

أكثر من 15 سنة

المؤهل العلمي:

خريج التكوين المهني تقني سامي ليسانس ماستر
دراسات عليا

المحور الأول:

موافق بشدة	موافق	محايد	موافق	غير موافق بشدة	نمط إدارة أعمال البنك
					يقوم أعضاء من المديرية العامة أو الجهوية بزيارات تفقدية للوكالات .
					تنظر إدارة البنك باعتبار إلى جميع الشكاوى الواردة من العملاء والمستفيدين من خدماتها .
					يتابع البنك مشكلات العملاء ويتعامل بتفاعل معها .
					تجري إدارة البنك دراسات مسحية للتعرف على حاجات ورغبات العملاء
					يلتزم البنك بمتطلبات الجودة التي يطلبها العملاء وتركز على رضاهم
					يساهم مسؤولو الوكالات في إعداد الأهداف العامة للبنك .
					هناك كفاية للموارد البشرية والمادية المخصصة لتحقيق أهداف البنك .
					هناك مشاريع لتغيير طرق وقواعد عمل الأنظمة الإدارية الموجودة في البنك .

المحور الثاني:

موافق بشدة	موافق	محايد	موافق	غير موافق بشدة	تكنولوجيا المعلومات والاتصال
					البنك يمتلك نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال حديث .
					يوجد في البنك نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يربط مختلف وكالات البنك .
					يتميز نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمرونة في نقل المعلومة بين مختلف العاملين .
					تستخدم إدارة البنك المعلومات كقاعدة بيانية في عملية صناعة القرارات وإحداث التغيير في البنك .
					تستخدم إدارة البنك نظام التغذية الراجعة لتزويد العاملين بالبيانات والمعلومات المتعلقة بدرجة كفاءة الخدمة ومدى تحقيق الأهداف .
					تقوم إدارة البنك بدراسة وتحليل البيانات المرتبطة بالعملاء والسوق لدعم عملية تحديد الأولويات .
					نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الموجود ملائم للعمليات المصرفية داخل البنك .
					يتم بصفة منتظمة تحديد وإيصال كل المعلومات المنتجة داخليا والتي تعتبر مفيدة لتحقيق أهداف البنك إلى الأشخاص المعنيين .

المحور الثالث:

موافق بشدة	موافق	محايد	موافق	غير موافق بشدة	وظيفة منح القروض
					تستغرق عملية دراسة ملفات القروض أقل وقت ممكن .
					تتم عملية قرار منح القرض آليا .
					تتم عملية قرار منح القرض يدويا .
					البنك يقوم بمتابعة للقروض الممنوحة .
					هناك توريق للقروض .
					يتعامل البنك بكل أنواع القروض .

المحور الرابع:

موافق بشدة	موا	مح	موا	غير موافق بشدة	العمل المصرفي في البنك
					القوانين المصرفية ملائمة للعمل المصرفي .
					هناك تجديد في القوانين المصرفية حتى تتلاءم مع التطورات التي تحدث في الساحة المصرفية الوطنية والعالمية .
					توفر إدارة البنك للعمال التسهيلات اللازمة للاطلاع على القوانين المصرفية .
					هناك قوانين مصرفية لا تتناسب والعمل المصرفي وتعرقل تحديثه وتطويره .
					هناك مجال لاقتراح إجراء تغييرات في تشكيلة القوانين على السلطات المعنية .
					هناك قبول من طرف السلطات لهذه الاقتراحات .
					تراعي القوانين المصرفية الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمؤسسات المصرفية الجزائرية .
					هناك استقلالية للبنوك عن بنك الجزائر .
					استقلالية بنك الجزائر التي جاء بها قانون النقد والقرض حقيقية .
					القرارات التي يصدرها بنك الجزائر لا تخضع لمراقبة الحكومة .
					تشجع الحكومة القرارات التي يتخذها بنك الجزائر .

موافق بشدة	موافق	محيد	موافق	غير موافق بشدة	الضمانات المصرفية
					تشكل الضمانات المقدمة طالبي التمويل عاملا رئيسيا في الحصول عمى القرض
					هناك انواع من الضمانات يحددها المصرف يرفض التعامل بسواها
					يعتبر الكفيل(الضمان الشخصي) كافيا كضمان عند منح بعض انواع من القروض
					لا يتم تقييم الضمانات بصورة دوريو
					يعتبر المصرف الضمانات المقدمة مصدر احتياطي وان الضمان الرئيسي يتعمق بمدى تحقيق الارباح
					يقوم المصرف بمساعدة المقترض على تجاوز المشاكل التي يواجهونها لتجنب حالة تعثر القروض
					يقوم المصرف بدراسة وتحميل الضمانات المقدمة ومدى قانونيتها وكفايتها قبل منح القرض
					يتم المصرف بالضمان اكثر من اهتمامه بالغرض الذي اخذ من اجله القرض